[illegible]

[illegible]

Mr Soliman

Mr Ali Effendi

٤١٥ (شرح الكافيه فى النحو لابن الحاجب) كتب فى
ش القرن العاشر الهجرى تقديرا ٠

٢٩٧ق المسطره مختلفه ٥ر٢١×٥ر١٣سم

٥٥٨٣ نسخة جيده ، خطها نسخ معتاد ناقصه
الاشفعا ٠

١- النحو ، اللغة العربية أ - تاريخ النسخ

محرم	ب	و	د	ا	ه	ج	ز	د
سفر	د	ا	و	ج	ز	ه	ب	و
ربیع اول	ه	ب	ز	د	ا	و	ج	ز
ربیع الآخر	ز	د	ب	و	ج	ا	ه	ب
جمادی الاول	ا	ه	ج	زط	د	ب	و	ج
جمادی الآخر	ج	ز	ه	ب	و	د	ا	ه
رجب	د	ا	و	ج	ز	ه	ب	و
شعبان	و	ج	ا	ه	ب	ز	د	ا
رمضان	ز	د	ب	و	ج	ا	ه	ب
شوال	ب	و	د	ا	ه	ج	ز	د
ذو القعدة	ج	ز	ه	ب	و	د	ا	ه
ذو الحجة	ه	ب	و	د	ا	و	ج	ز

مصنف القدوری ابو الحسن احمد بن محمد بن جعفر البغدادی القدوری تغمده الله بغفرانه

وانه كان من تلميذ ابی عبد الله الجرجانی وابو عبد الله كان تلميذ ابی بكر الرازی وابو بكر الرازی وابو حازم

كان تلميذ الكرخی والكرخی كان تلميذ ابی سعيد البردعی وابو سعيد البردعی كان تلميذ ابی حازم

كان تلميذ عيسى بن ابان وعيسى بن ابان كان تلميذ محمد بن الحسن رضی الله عنهم

وانه لما صنف هذا الكتاب حمله مع نفسه الى بيت الله الحرام وعلقه من استار الكعبة

وسأل الله تعالى ان يبارك له فيه فاستجيب وجعله مباركا كذلك وعدد مسائله اثنى عشر الف وخمسمائة م

آدینه اول روز نیک زهرا	نیم چاشت بد عطارد	نزدیک زوال میانه شمس	نماز پیشین بد زحل
میان دو نماز نیک مشتری	نماز دیگر بد مریخ	آخر روز میانه شمس	شنبه اول روز بد زحل
نیم چاشت نیک مشتری	نزدیک زوال بد مریخ	نماز پیشین میانه شمس	
میان دو نماز نیک زهرا	نماز دیگر بد عطارد	آخر روز نیک قمر	

اذا اردت ان تعرف غرة كل شهر فاخذ التاريخ المشهور عن تاريخ النبي عليه السلام
فاسقط منه خمسة ماية ثم اسقط من جميع التاريخ ثمانية ثمانية الى ثمانية او اقل
ثم انظر الى البيوت الثمانية لكل شهر مرقوم فيها ايام الاسبوع في هذا الجدول
اول فان بقي اثنان فانظر البيت الثاني وقس على هذا الترتيب

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اياكم والغيبة فان الغيبة اشد من
الزنا ثم قال ان الرجل يزني ثم يتوب فيتوب الله عليه وان صاحب الغيبة
لا يغفر له حتى يغفر له صاحبه

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

تو خود از حالم آگاه   ببین نالم بدرگاه سحرگاه

خداوندا توی از حالم آگاه   بجز لا تقنطوا من رحمة الله

ندارم هیچ توشه‌ی راه   ...

وفا کلمز انلر هرکز کوزلدن

بودر رسم بودر قانون ازلدن

بولنجاغ ایله لشندی کوزالدن

گوزلر وعده سنی کیدک سانور دیم

کوزلر وعده لر

بنده همان به که بلاکش بود

عود همان به که در آتش بود

[illegible]

الكافية ابن الحاجب

الجبیصی

قال رسول الله ... اذا اغتاب احدکم اخاه فلیستغفر له فان ذلك کفارة له

روزی امام جعفر صادق رضی الله عنه فرموده تا معلوم باشد زوال

روز یکشنبه اول ساعت نیک است تا بوقت چاشتگاه آنکه بد است تا بوقت زوال پس

اول ساعت نیک است تا میان نماز خفتن روز دوشنبه اول ساعت نیک است تا آفتاب فراخ بر آید

آنکه نیک است تا میان نماز خفتن روز سه‌شنبه اول ساعت نیک است تا چاشتگاه آنکه نیک است

آنکه بد است تا نماز خفتن روز دوشنبه اول ساعت بد است تا بد است

آنکه بد است تا نماز خفتن روز سه‌شنبه اول ساعت نیک است تا بوقت زوال آنکه بد است

آنکه بد است تا نماز خفتن روز چهارشنبه اول ساعت نیک است

تا نماز خفتن روز پنجشنبه اول ساعت نیک است

تا نماز دیگر آنکه نیک است تا نماز خفتن روز آدینه اول ساعت نیک است

تا نماز پیشین آنکه بد است تا نماز خفتن تا چاشتگاه آنکه نیک تا نماز دیگر

فراخ بر آید آنکه بد است

آنکه بد است تا نماز خفتن

[illegible]

الوصف كون الاسم على الماعمر

بل خلق الارض في يوم الاحد ويوم الاثنين وما فيها يوم الثلثا ويوم
الاربعاء قبل خلق السموات وما فيها في يومين في يوم الخميس والجمعة
وفرغ في آخر ساعة من يوم الجمعة فخلق فيها آدم عليه الصلوة والسلام

العراقان عراق العرب وعراق العجم اما
عراق العرب فهي سواد الكوفة والبصرة
ومدينة السلم بغداد ومضافاتها واما
عراق العجم فهي اصفهان والري وهمدان
ونواحيها ولذلك يقال لها العراقان وعن الاصمعي
كانت العجم تسمي العراق ايران شهر فعربوها
فقالوا العراق قال ثعلب عن ابي ابن الاعرابي
سميت ارض العراق من عراق القربة اي اسفلها
لانها اسفل ارض العرب ويقال بل شاطي البحر به
سمي العراق ويقال بل العراق ماخوذ من عروق
الشجرة والعراق هي منابت الشجر

التي تقوم فيها القيامة
خلق السموات وما فيها بعد خلق
الارض وما فيها من غير صارف
يصرفه عن ذلك

وانما نعت المفعول فضلة لتمام اصل الكلام
بدونه لا لانه ليس مقصودا اصلا
القهقرى الرجوع الى خلف فاذا قلت رجعت القهقرى
فكانك قلت رجعت الرجوع الذي يعرف بهذا
الاسم لان القهقرى ضرب من الرجوع

لغت لغة بمعنى قطع اصطلاح بمعنى ماتعقب بيان كل قوم عن
نغمه وندرمت اصطلاح بمعنى احداث شرع لم يكن قبله
لغت لغة بمعنى ... اصطلاح بمعنى علم العلماء الشرعية
نغمت لغة بمعنى ... اصطلاح بمعنى هو العلم الحاصل
سبحت لغة بمعنى حرفه اصطلاح بمعنى نقل الشيء من حال الى حال
صنائعك لغة بمعنى ... اصطلاح بمعنى ما يبنى على عليه الشيء
هو بلك لغة بمعنى نغمه اصطلاح بمعنى ما يبنى على الشيء
اصلك لغة بمعنى بيخ اصطلاح بمعنى ما يبنى على الشيء
وعك لغة بمعنى شاخ اصطلاح بمعنى حالات ازله شيء وصفاته
واحد لغة بمعنى تنها اصطلاح معنى مابو ني
امثله جمع مثال لغة معنى مانند اصطلاح
لاستاح القواعد معاني جمع معنى معشك لغة معنى عزمت القلب
معنى ما يستفاد من الالفاظ مقصود تك لغة معنى ولنفس
اصطلاح معنى ما اثر وحصوله احد تك لغة معنى تنها اصطلاح
حالات ازله شيء ذ

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

لم يبدأ بالحمد هضما للنفس بتخييل ان كتابه هذا من حيث انه كتابه ليس ككتب السلف في ان يبدأ به تحسينها ولئن فذا بال حتى يكون تبركه الحمد اقطع الكلمة بدأ بذكر الكلمة والكلام لكونهما موضوعي علم النحو حيث يبحث فيه عن احوالهما من حيث الاعراب والبناء وما يتعلق بها وقدم الكلمة على الكلام للجزئية ولتوجه الاعراب اليها بالذات حمل اللام على العهد الذهني توجب جواز المحدود الا لتعين التعيين باعتبار المقام والاولى ان يحمل على الجنس او العهد الخارجي بان الكلمة المذكورة على السنة النحاة التاء للوحدة والمجرد عنها جنس له كتمر بدليل قوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب وبتصغيره على كليم وبقوله اصبر عشر كلما وقيل جمع حيث لا يقع الا على الثلث فصاعدا والكلم جمع الطيب ماؤل ببعض الكلم الطيب والاخران ممنوعان وقيل تجرد التاء عن معنى الوحدة وانبائها للنقل عن الوصفية الى الاسمية فصاعدا كما في الحمد عنه وفيه ان الاسم المجرد يصح تجريده عن معنى الوصف كما قيل في ان الانسان لفي خسر انما تجريد التاء عن معنى الوحدة فيعين له بوصف الاستعمال لكونه نصا في الوحدة اللام للجنس والتاء للوحدة النوعية او الفردية والكلمة الواحدة كلية مفهوما وان كانت جزئية فيما صدقت عليه والتعريف باعتبار المفهوم وعلى هذا لا ينافي الاستغراق ايضا كما في كل فرد وكل واحد لكن محل التعريف بابه اذ التعريف انما يكون للحقيقة لا للافراد الا ان يقصد بيان المطرد لا التعريف لفظ احتراز عن الدوال الاربع حقيقة او حكما كالمنوي في زيد ضرب حيث يصرف عليه تعريف اللفظ اعتبارا او حكما لا حقيقة اذ ليس من مقولة الحرف والصوت اصلا ولم يوضع له لفظ وانما عبروا عنه باستعارة لفظ المتصل له من نحو هو وانت واجروا فيه احكام اللفظ فكان لفظا حكما بهذا الاعتبار والمحذوف لفظ حقيقة لصدق ماهية اللفظ عليه لانه من مقولة ما يتلفظ به الانسان

وصوت

وصوف الماهية لا يستدعي الوجود والمحذوف لا ينافي الوجود لم يقل لفظة لان الوحدة غير مرادة والطابقة غير لازمة لعموم الاشتقاق مع كون اللفظ اخص اللفظ في اللغة الرمي يقال اكلت التمر ولفظت نواها اي رميتها وفي الاصطلاح صوت معتمد على المخارج من حرف فصاعدا وقيل ما يتلفظ به الانسان من حرف فصاعدا وقيل الحاصل من صوت يتصور به حصول حرف فصاعدا وفي كل وجوه من النظر تامل وضع صفة الجملة صفة ويحترز به عن المحرفات والاصوات والمهملات وما يدرك بالعقل الوضع تعيين اللفظ للمعنى اولا وقيل تعيين اللفظ بازاء المعنى بنفسه وقيل تخصيص شيء بشيء متى اطلق المخصص او احس به فهم المخصص به ويخرج من الاول المشترك باعتبار المعنى الاول والمنقولات الا ان يراد الاولية عند الواضع ويخرج الدوال الاربع فيراد تعريف النوع لا الجنس ويخرج من الثاني الحرف لاحتياجه الى الضميمة واجيب بان المحتاج الدلالة لا التعيين ويخرج من الثالث المحرفات الا ان يمنع فيها التخصيص والمنقولات الا ان يمنع فيها تخصيص الاول او يعترف بالوضع ويخرج منه الحرف حيث لا يفهم معناه متى اطلق بل اذا اطلق مع ضميمة واجيب بان المراد متى اطلق اطلاقا صحيحا واطلاق الحرف بلا ضميمة غير صحيح ويخرج من جميع التعريفات حروف الهجاء مع كونها موضوعة لغرض تركيب الالفاظ دون المعنى فيراد تعريف نوع لمعنى متعلق به باللام وفيه احتراز عن حروف الهجاء مفرد بالرفع صفة لفظ وبالجر صفة معنى وبالنصب حال من ضمير وضع يتوهم انه يتقسم عليه لفظ بخلاف المركب كمعنى الرجل وضربت وقائمة ويضرب وبصري مركبات والا لزم في حسنة توالي اربع حركات متواليات في كلمة واحدة وفي غلاة ابدال الواو في الوسط ولا يلزم بالتركيب اجتماع التذكير والتانيث في قائمة ولو لزم يلزم في الرجل اجتماع التعريف والتنكير وليس كذلك وترك قيد الدلالة لاندراجه في الوضع فليس

لا يحكم بالحصر لاحتمال القسم الاول وكثير من قسمي القسم الثاني التقسيم الدليل من اقتران
الشرطيات ووجه الحصر لهذه القسمة ذاتي بين النفي والاثبات فموجب الحصر والا
لزم ارتفاع النقيضين او اجتماعها لاختصاص كل من الاقترانين بقسم فلم يبق
للزائد الا شمول العدم فيلزم ارتفاع النقيضين او شمول الوجود فيلزم اجتماعهما
وقد علم وقد للتقريب او التحقيق الواو اعتراضية او عاطفة على محذوف اي قد تبين
وقد علم انما قال بذلك تنبيها على ان ذلك التقسيم يفيد الحصر الحقيقي فان التقسيم
الذي يفيد الحصر الحقيقي هو الذي يعلم من التقسيم صيغة كل واحد من الاقسام على
جري العادة باستعمال العلم في الكليات والمعرفة في الجزئيات بذلك الباء للاستعانة اي
بالدليل المذكور وضع المظهر موضع المضمر لزيادة التمكن في الذهن واشار بذلك
دون هذا للتعظيم كما في قوله تعالى الم ذلك الكتاب المعترضة لمزية الدليل المذكور ترغيبا
للطالب او لرد من ظن ان هذا حصر بدون تعريف الاقسام او للتنبيه من لا يكتفي
بالاشارة وللعورة المص اشار الى الحدود في ضمن الدليل ثم نبه بقوله وقد علم ثم صرح
من بعده بناء على اختلاف مراتب الطباع حد مفعول ما لم يسم فاعله واريد
بالحد المعرف للشيء الجامع المانع كل مضاف واحد مضاف اليه منها صفة واحد
من الانواع الثلثة المذكورة وفي تعيين حرف الاضافة ههنا نوع صعوبة اذ
اللام يقتضي المغايرة ومن يقتضي صحة الحمل الا ان يقال كل الحاطة جزئيات كلي
اضيف هو اليه ومفهوم فرد واحد منها كلي يصدق على الاسم والفعل والحرف و
اضافة الجزئي الى الكلي بمعنى اللام لكنه يحتاج اظهارها الا بعد التاويل بالجزئيات
او الافراد او نحو ذلك فالاولى يلزم حكم كل من الاضافة وكالة يجوز والمعنى فقد علم
حد جزئيات لهذا الكلي الكلام لم يعطف على قوله الكلمة لفظ مع وجود
الجامع والتناسب لعدم قصد الربط وعد كخطبة بعد خطبة وفصل بعد فصل

وكتاب بعد كتاب ما تضمن اي اشتمل على تركيب لانه اخصر لاستغنائه عن صلته من
ولصدقه على نحو اضرب حقيقة دون تركب وفيه ان المصطلح عليه فيما بينهم لفظ
الافراد والتركيب دون التضمن والاولى التلفظ المصطلح وايضا ان قوله
تركيب اخصر لصحة الاكتفاء عن قوله كلمتين راسا بان تقول ما تركب بالاسناد
بخلاف تضمن وايضا ان جعل اضرب متضمنا للكلمتين حقيقة يخل بامثال الكلمتين يشمل
التركيب الاسنادي والاضافي والتوصيفي والامتزاجي وغيرها فلا يرد عليه
نحو زيد ابوه قائم مما تضمن اكثر من كلمتين لانه لما صدق انه تضمن اكثر من كلمتين صدق
انه تضمن كلمتين لوجودهما فيه بالاسناد الباء للاستعانة او الالصاق او السببية
او المصاحبة متعلق بتضمن او صفة مصدر محذوف اي تضمنا ملتبسا او صفة
كلمتين اي كلمتين ملتبستين احتراز عما فيه التركيب الاسنادي وهو الحكم الم
المقيد باحد جزئي المركب على الاخر وقيل النسبة الخبرية فائدة تامة ولو قال الكلام
ما تضمن اسمين او فعلا واسما بالاسناد لكان اخصر لكن ما ذكره اصوب واوضح ولو
قال ما فيه الاسناد لكان اخصر لكنه يتوهم صرفه على الجزء ايضا لان الاسناد صفة يتعلق
الكل وقيل يلزم الاقتصار على الفصل وفيه كلام المص يشير الى ان نحو ضرب
زيدا قائما بمجموعه كلام لانه متضمن الكلمتين بالاسناد وكلام جار الله العلامة
من قوله هو المركب من كلمتين اسندت احديهما الى الاخرى يشير الى ان الكلام هو
ضرب والمتعلقات خارجة عنه وفيه ما فيه فان صدق هذا الحد على نحو رجل
قام ابوه والذي قام ابوه لتحقق الاسناد بين قام وابوه بخلاف حد جار الله المفصل
هو المركب من كلمتين اسند احدهما الى الاخر فانها صدقت على قام ابوه ولم يصدق
على ما تضمنه وقيل زيد قائم بهيئته المجموعية متضمن لزيد وقائم بهيئتهما الافرادية
فلا يلزم اتحاد المتضمن والمتضمن ولا يتاتى اي ولا يحصل لم يتعرض المسند اليه

الكلمتان فالمتضمن هو مجموع الكلمتين والاسناد والمتضمن هو الكلمتان فقط فلا يلزم اتحاد المتضمن والمتضمن

كما قدم الزمخشري فائدة وذكر لابناني اخراجا للكلام لا على مقتضى الظ لان
السامع خالي الذهن فلا يحتاج الى التقوي ذلك اي الكلام او ما تضمن كلمتين
بالاسناد او تضمن المذكور او الاسناد وعلى الاول لبس يشمل الظرفية ويجاب بان
الكلام كلي والكلي يصلح مظروفا للجزئي نحو المسند اليه بناء على مقتضى الظ وقدمه
صاحب المفصل اخراجا للكلام لا على مقتضى الظ لتنزيل غير المتردد منزلة المتردد
لتقديم ما يلوح بتنبيه يشعر بحكم الخبر وهو قيد الاسناد وقدمه للتقوي فان قيل
ما بالهم صرحوا في تقسيم الكلام بالحصر ولم يصرحوا به في الكلمة قلنا التركيب العقلي
بين الكلمتين يرتقي الى ستة فاحتاج الى الحصر بين اسم واسم واسم وفعل وفعل وحرف
وحرف واسم وفعل واسم وحرف وفعل وحرف فقدم المركب من اسمين لا تحقاق
جزئيه التقدم الا في اسمين او اسم وفعل لعدم جريان الاسناد في غيرهما
من التركيب وفي بعض النسخ او فعل واسم ووجهه ان المركب من فعل واسم
يلزم فيه تقديم الفعل فقدمه في الذكر ونحو يا زيد يتقدر ادعو زيدا فلا يكون
من تركيب الحرف والاسم ونحو ان تكرمني اكرمك وان كان مركبا من جملتين
لكن المعتبر في الكلام هو الثانية والشرط قيد لا اسم لم يعطفه على ما سبق
لعدم قصد الربط ما موصولة او موصوفة وجعلها موصوفة اولى لئلا يلزم
الاقتصار على الفصل اي في الحد دل الماضي الواقع في الحد يراد به الاستمرار
اي دل على معنى في ذاته لا في غيره بخلاف الحرف فانه يدل على معنى في غيره لا في ذاته فان قيل
ان اريد بالدلالة الدلالة المطابقة دخل الفعل لان مدلوله المطابقي غير مقترن
والا لزم اقتران الزمان بالزمان وان اريد بها دلالة التضمن خرج
الاسماء البسيطة قلنا غير مقترن ولا يلزم جزؤه باحد الازمنة الثلاثة
فلا يدخل الفعل لان جزؤه مقترن ولا يخرج البسائط لصدق سلب

اقتران

اقتران الجزء عند عدمه اذ السلب قد يكون عند عدم الموضوع على معنى في نفسه
متعلق بدل او صفة معنى اي بنفس الكلمة لا باعتبار ضميمة احترازا عن الحرف
فانه ليس في نفسه معنى بل هو علامة لحصول معنى في لفظ آخر الضمير عائد الى
ما اي الكلمة دلت على معنى حاصل في نفسها في معنى حصول المعنى في الكلمة كونه مدلولا
لها وليس بتكرار اذ الكلمة قد تدل على معنى هو مدلول غيرها اذ الحرف يدل على معنى هو
مدلول لفظ آخر تضمنا او التزاما او مطابقة كاللام في الرجل يدل على معنى يدل
عليه الاسم الواقع بعدها تضمنا باعتبار الموضوع التركيبي ولم تدل على
النفي الذي تضمنه الفعل باعتبار الوضع التركيبي وكذا من في سرت من البصرة
الى الكوفة يدل على الابتداء الذي تضمنه البصرة باعتبار تركيبه مع من بناء على
الوضع التركيبي ونعم يدل على معنى يدل عليه الجملة المقترنة بها مطابقة والياء
والهاء والكاف في اباي واباه واباك يدل على ما يدل عليه الضمير من الصفات
التي تضمنها والتنوين يدل على صفات تدل عليها اللفظ التزاما غير صفة معنى
او حال او خبر مبتدأ والجملة حال او صفة مقترن وضعا احترازا عن الفعل
فان قيل ما دل عليه الفعل مطابقة غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة اذ اقتران
الكل بالجزء يستلزم اقتران الشيء بنفسه والزمان الخارج عن مفهوم الفعل غير
متحقق قلنا اقتران المعنى المطابقي بالزمان في الفعل على وجه التضمن باحد
متعلق بمقترن الازمنة لا بشرط التعيين وضعا فلا يرد عليهم عكسه نحو
اسم الفاعل واخواته واسماء الافعال ولا على طرده نحو نعم وبئس الثلاثة
صفة الازمنة معينا اولا فلا يرد المضارع ومن خواصه الاسم جمع خاصة
وهي كلية مقولة على افراد حقيقة واحدة فقط قوله عرضيا لم يقل خصائصه
اختيارا للفظ المصطلح فيما بين الباحثين عن الحد والخاصة دخول

بونت كولى
اتشنكدا ايم منم شمسى له ماهم منم كولر ديو بازف اقلدم بلعه دركوناه هم ضنم

قدم العلامات اللفظية لانها فى الدلالة اظهر ثم قدم ما يدخله فى الاول وهو اللام
واخر ما به يلحق الآخر وهو الجر والتنوين ثم قدم الجر لان التنوين تبع الحركة
وجودا فكذا ذكرا ثم قدم من المعنوية الاضافة لتضمنه العلامة اللفظية
ايضا وهو الجر او حرف الجر اللام لافادتها التعريف المختص به وحملت على
اللام المعرف اللام الزائدة للتحسين وفيه والجر لكونه علم المضاف اليه المختص
به وفيه لكونه اثر حرف الجر وفيه لانه لما لا حظ اعراب الفرع لجعل ما هو اصل فى
البناء اعرابا فيه وهو الجزم امتنع الجر لئلا يزيد اعرابه على الثلثة والتنوين لاختصاص
كل من الامكنية والعوضية عن المضاف اليه والفرق بين المعرفة والنكرة ومقابلة
نون الجمع بها وفيما هو عوض عن حرف العلة فى نحو جوار محمول عليه طردا للباب لا يجابه
الانقطاع عما بعده وايجاب الفعل الاتصال بالفاعل فتباينا واقتضاء الصفة الفاعل
فرع فلا يعتد به والاضافة اى كونه مضافا بتقدير حرف الجر لاستلزام معاقبة
التنوين او ما فى حكمه وقد عرفت اختصاصها والاختصاص لوازمها من التعريف و
التخصيص والتخفيف به بحذف ما ذكر من التنوين وما قام مقامه والتخفيف فى نحو
الحسن الوجه محمول عليه طردا للباب والاسناد اليه اى الى الاسم والحكم عليه بالخصوص
باعتبار الطبيعة النوعية دون الصيغة المستفادة من اليه المختصة عقلا فيفيد
الجرفاعرف لان الفعل وضع لان يكون ابدا مسندا فقط فلو جعل مسندا اليه يلزم خلاف
وضعه اختار هذه الخمسة لكونها من معظمات الخواص لتضمن كل منها خواص كثيرة اذ
اختصاص اللام يتضمن انواع التعريفات واصناف اللام والميم وتضمن حرف الجر
اختصاص حروف الجر والتنوين اختصاص اصنافها ومعانيها والاضافة اختصاص
كونه مضافا ومضافا اليه واختصاص التعريف والتخصيص بما ذكر ونحو ذلك
والاسناد اختصاص كونه موصوفا وذا حال ومفعولا وضميرا ونحو ذلك واسع

كل كوى نيله يازبيجانع البه نيله يار بودردى كاكسى وردنك درمانغا كنا ايله يار

واصناف المسند اليه مما عرفت فبالحركة ان يؤثرها بالذكر وهو معرب الاعراب
فى اللغة الاظهار وازالة الفساد والمعرب مظهر اى محل اظهار المعانى ومزال فسادها
ومبنى ماخوذ من البناء المقصود منه عدم التغيير فالمعرب الفاء للتفسير المركب
اى المركب الذى ركب مع عامله وفيه اى الذى ركب مع غيره تركيبا اسناديا وفيه كالجنس
حيث يشمل كل مركب وخرج به ما ليس بمركب كالاصوات ونحو الف وباء وزيد وعمرو
الذى لم يشبه اى لم يناسب كالفصل حيث خرج عنه ما ناسب مبنى الاصل ومناسبة اسم
الفاعل الذى بمعنى الماضى ومناسبة غير المنصرف الماضى والامر فى الوزن بيعنى ومناسبة
سفيانى مسفاك الله ومناسبة غيره بمعنى الا الحرف ومناسبة المثل الكاف ومناسبة
المضاف حرف الاضافة ومناسبة آخر اللام او من ومناسبة اى حرف الشرط و
الاستفهام وتضمن المثنى والمجموع حرف العطف وغير ذلك مما لم يؤثر منه الاعراب
مناسبات غير معتبرة لضعف او معارض ويرد على عكسه نحو سفيانوا واستدل على عدم
مناسبة باعرابه كان دورا وايضا المناسبة مجهولة والاحكام العقوبة لكون الفرع فى
الضعف فينبغى ان يخرجها عن الجهالة بمعاقبة مبنى الاصل اى مبنيا هو اصل المبنيات
فالاضافة بيانية وليس معناه مبنيا اصله ولا مبنيا فى اصله ولا مبنى القانون و
نحو ذلك فانه فى كل من ذكرها لا يخفى وهو الماضى والامر بغير اللام والحرف لا يرد
مبنى الاصل حيث هو مركب غير مناسب للمبنى الاصل اذ الشئ لا يشبه نفسه لان المراد الاسم
المركب ولانه خارج دلالة ولان كلا من المبنيات الاصل يشبه صاحبه فلم يصدق
عليه قوله لم يشبه مبنى الاصل وحكمه اى خاصته اى حكم فيه اى اثر والاضافة
للملابسة بحكم الشئ هو الاثر الثابت لذلك الشئ ان يختلف ضرب آخره اى صفة آخره
والادور ولو جعل هذا الحكم حالا لان معرفة الاختلاف بالاستعمال كزيدا و
باختلاف العوامل كجرحى او بالجمع كحبلى واضافة الى العامل المرادية وعدمها فى

في هذان واللذان بناء على الواحد والجمع لا على البناء ستعاقبه لاختلاف اي لوجود
العامل العوامل اللام للجنس احترازعن اختلاف آخر غلامي واحترازا بضاعن اختلاف
اخر من في من الرجل ومن ابنك ومن زيد وفيه لفظا تفصيل لاختلاف الآخر و
لاختلاف العوامل سواء كانت العوامل ملفوظة او مقدرة والجملة من باب التذييل
او تقديرا اي اختلاف ملفوظا او مقدرا فان حصل صاني زيد مثلا اذا وقع في الاول
لم تختلف فيه العوامل وهو معرب قيل المراد صلاحية ترتب اختلاف احدى الآخر
على حصول اختلاف في العوامل او يراد حصول الاختلاف فيه بالفعل والحمل على كون الخاصة
مفارقة ويراد بالاختلاف الوجود للملازمة والمشاكلة وبالعوامل الجنس فيكون
المعنى اختلاف لوجود العامل الاعراب الاعراب عند عبارة عما به الاختلاف
وعند غيره الاختلاف وبعض المحققين اتفاقهم على تنويع الاعراب على الرفع والنصب
والجر اذ هي ما به الاختلاف وبعض غيره لان الاعراب ضد البناء والبناء ليس بواقع
على الحركات بل الحركات ما به البناء فكذا الاعراب ما اي حركة او حرف فلا يدخل العامل
والمقتضي والاسناد اختلف آخره اي صفة آخره اسم المعرب فان حصل اختلاف في
آخر المعرب لا تتحقق الا بحركتين فالحركة الواحدة ينبغي ان لا تكون اعرابا قيل
المراد السبب القريب الغير التام اي ما له نوع تاثير في السبب لا التاثير التام فيجوز
العامل لانه سبب بعيد ويدخل الحركة الاولى والثانية لان الثانية لا توجب الاختلاف
الا بعد الاول ويمكن ان يقال الحركة الاولى بعد السكون فيكون مما يتم به علة
الاختلاف فيصدق عليها انها مما يختلف به آخر المعرب لان الاسم في معرب اي مركب
لم يشبه مبني الاصل اختلف به آخره من السكون الى الحركة وان لم يكن في حال الاعراب
كما يقال ارضعت هذه المرأة هذا الشاب به الضمير عائد الى ما ليدل على اي
الاختلاف او ما به الاختلاف فقط ليدل على غاية للاختلاف وقد حققناه بها

نحو يا غلامي لانه مما اختلف به آخر المعرب لان غلامي معرب على اختيار المصنف
لكنها لا يرد على مانع من المعاني المعتورة وان جعلت العلة خارجة عن الحد بحركة
نحو يا غلامي باعتبار الحقيقة فانها ليست مما جيء به من حيث انها يختلف بها آخر
المعرب بل انها يوافق الياء على المعاني اي الفاعلية والمفعولية والاضافة المعتورة
يقال اعتور الشيء اذا تداولوه وعلى هذا يكون المعتورة على صيغة اسم المفعول
لان المعاني متداولة لا متداولة وان ثبت الرواية بكسر الواو يحمل على المجاز العقلي
نحو عيشة راضية فيكون المعنى على المعاني المعتورة مظهرها اياها عليه اي على ذلك
المعرب اي الاسم وانواعه اي انواع المعرب اعراب الاسم رفع سمي رفعا به
لارتفاع الشفة السفلى عند التلفظ به ولرفعة مرتبته بين اخويه ونصب سمي
نصبا لانتصاب الشفتين على حالها عند التلفظ به فلا ينتصب العضو في الكلام من
غير ان يحتاج اليه الكلام وجر سمي جرا لان علته جر الفعل الى الاسم ولان الشفة
السفلى يتحرك بان تستوى الى الاسفل عند التلفظ به لان المعاني ثلثة فيكون انواع
الاعراب الدال عليها ايضا ثلثة ليكون الدال على حسب المدلول والا لزم الاشتراك
او الترادف فالرفع الفاء للتفسير علم علامة الفاعلية اي كونه فاعلا حقيقة
او حكما للتناسب لرفع والفاعل في القوة اي الحصة المنسوبة الى الفاعل وهي في المبتداء
كونه مسندا اليه وفي الخبر كونه جزءا ثانيا من الجملة وفي خبر باب ان كونه جزءا ثانيا من
الجملة واقعا بعد كلمة ثلاثية او رباعية مقتضية للاسماء وانما لم نقتصر على مجرد كونه
جزءا ثانيا من الجملة لان المقتضي للاعراب يستلزم ان يكون متقوما بالعامل وكونه
جزءا ثانيا غير متقوم بان لوجوده فيرد حوله خلاف ما ذكرنا الحصول بان كما ترى
وكذا المعول في اسم ما ولا انما كونه مسندا اليه واقعا بعد نافي مقتضي للجملة كليس
وفي خبر لا التي لنفي الجنس انما كونه جزءا ثانيا بعد ما يقتضي الاسماء فاعرف والنصب

علم علامة المفعولية اى كونه مفعوله حقيقة او حكما لتناسب النصب والمفعولية
الضعف اى الخصلة المنسوبة الى المفعول وهى في الفضلات كونها فضلة كالمفاعيل
وفي اسم ان وله وخبر باب كان وما وله كونه واقعا بعد ما له يتم بالمرفوع والجر
علم الاضافة لتناسب الجر المضاف اليه في التوسط لم يقل علم الاضافية لان الاضافة
مصدر بنفسها فلا حاجة الى جعلها مصدرا باتيان اليا والتا ولانه ليس للجر المعنى
المعتد به الملحقات كالرفع والنصب فلا حاجة الى اليا المؤذنة بالالحاق والعامل
اى عامل الاسم عامل بسببه يحصل المعنى المقتضى فلا يرد الاسناد والعامل المطلق ما اوجب
كون آخر الكلمة فعلا او اسما على وجه مخصوص وفيه انه ان اطلق الوجه المخصوص
ورد نحو يا زيد وغلامى وان اريد وجه مخصوص من الاعراب لزم الدور على قول اخذ
العامل في حد الاعراب وان اريد وجه مخصوص من المقتضى يا باه ذكر الكلمة ويخرج
عامل الفعل واحسب بارادة وجه مخصوص فيما اقتضى المقتضى او السبب التام بالاسم
ما به الباء للسببية او الاستعانة اريد به السبب البعيد فلا يرد الاسناد لانه ليس
بسبب بل شرط او لانه سبب قريب وفيه تقديم الجار والمجرور للاهتمام وبحمله على الحصر
غير محتاج اليه في الحد يتقوم يحصل المعنى المقتضى وهى الفاعلية والمفعولية والاضافة
كضرب في ضرب زيد فانه يتقوم به فاعلية وكضربت في ضربت زيدا فانه يتقوم به مفعولية
وكالباء في مررت بزيد فانها يتقوم بها الاضافة في زيد وعامل المبتدا اعنى التجرد للاسناد
يتقوم فاعلية وهو كونه مسندا اليه لانه لولم يكن محضا فلغت به العوامل اللفظية
فتحقق به ما يقتضيه الفاعلية البتة ولو لم يكن التجرد للاسناد فعدم تخففه فيه ظاهر
للاعراب الاعراب اما بالحركة او بالحروف والاعراب بالحركة اما مستوفى للحركات
الثلث اولا اما محمول فيه الكسر على الفتح او على العكس والاعراب بالحروف
اما بالحروف الثلث او بالحرفين والاول اما رفعه بالواو او بالالف فمن ثمة

اقسام

اقسام شرع في بيانها على الترتيب فالمفرد المنصرف اى اذا عرفت ذلك فنقول
المفرد من كل وجه احترز به عن المفرد من المثنى والمجموع وما في حكمهما الملحق بهما وله
يرد نحو الاسماء الستة لانه لا يلزم بالحكم على الجنس على الاجمال الحكم على كل فرد ولانها
غير داخلة في المفرد حيث اريد به المفرد من كل وجه ولان الاسماء وكلا معربان الاثنان
بالحركات الثلث وان لم يكن كذلك على كل حال والاستغراق اشتمال الافراد لاشتمال
اصالة وفيه والجمع المكسر صفة الجمع احتراز عن الجمع السالم بالالف والتاء او
الواو والنون فبالياء والنون المنصرف احتراز عن غير المنصرف من المجموع
كمساجد صفة اخرى لو قال فالمفرد والجمع المكسر المنصرف لكان اخصر الا انه لما كان
مما يحتمل التغليب عدل عنه الى الاطناب بالضمة لفظا او تقديرا فقدم الاعراب
بالحركات الثلث لاصالته لان الاصل في الاعراب بالحركة والاصل فيه استيفاء
الحركات الثلث ولا مقتضى للعدول عن الاصل رفعا ظرف او حال او مصدر نوعى
اى وقت يعرب او تمييز عن النسبة اى وقت رفع العامل او مرفوعا او يقدر يعرب بالضمة
رفعا او بالضمة رفعه والفتحة نصبا وفي نصبا وجرا كقوله رفعا من باب العطف
على معمولى عاملين مختلفين بتقديم الظرف نحو في الدار زيد والحجرة عمرو والضمة
والفتحة والكسرة بالتاء واقعة على نفس الحركة لا يشترط كونها اعرابية او بنائية
بخلاف المجردة عن التاء فانها القاب البناء والكسرة جرا جمع المؤنث مضاف
اليه السالم صفة قيد لجمع المؤنث احتراز عن جمع المؤنث المكسر كحمر في حمراء فقدم
جمع المؤنث على جمع غير المنصرف لانه اكثر دخلا فالاصل في جمع المؤنث حيث ترك
فيه احدى الحركات مع التنوين بخلاف جمع المؤنث ولتاتى ذكرهما على ترتيب
الاحتراز عنهما في قيده فالمفرد المنصرف بمنزلة مفرد لانه قد يكون مفردا وقد
يكون جمعا بالضمة رفعا والكسرة جرا ونصبا لانه فرع لجمع المذكر وحمل فيه

النصب على الجر محمول فرع لئلا يلزم مزية على الاصل والمزية بكون اعرابه بالحركة
محتملة ضرورة لعدم ما يصلح للاعراب في آخره ولان الاعراب بالحرف في المجموع
صار اصلا فجعلوا معتبرا فصار الاعراب بالحركة كانه فرع فيها غير المنصرف بالضمة
رفعا والفتحة نصبا وجرا لانه لما كان جرة بشبه الفعل باعتبار الفرعية كما ستعرف حمل
على النصب للمناسبة المشاكلة بينهما ابوك المراد الاسماء الستة المكبرة الموصوفة لا هذه
الالفاظ والا لكان من باب الحكم على الجزئي فان قيل من اي هذه الارادة قبل اللفظ
اذا اريد به مجرد اللفظ يكون علما والعلم يصح تاويله بالصفة المشتهر مسماه بها كما
عرفت في رب حاتم ولكل فرعون موسى فيصح تاويل ابوك واخوك بالصفة التي اشتهر المسمى
بها ويمكن ان يقدر مثل مضاف ويجعل ذلك وجه الشبه الاسماء الستة الموصوفة في اعرابها
وجوه منها اعرابها بالحروف الثلث اذا كان في اخرها حرف يصلح للاعراب وذلك اذا كانت
مكبرة مضافة الى غير الياء وانما اعربت هي بالحروف لانها تشبه المثنى في الدلالة
على امرين وامكان العمل بالشبه بوجود ما يصلح للاعراب في آخرها في هذه الحالة سماعا
بخلاف حالة الافراد والاضافة الى الياء لعدم ذلك فيهما وكذا في حالة التصغير لان
آخرها فيها حرف علة ما قبلها ساكن وهي في حكم الحرف الصحيح والحرف الصحيح لا يصلح
للاعراب فكذا هذا وبخلاف نحو يد ودم لعدم ما يصلح للاعراب في آخرهما في حالتي
الافراد والاضافة حيث لا يعود حرف العلة فيهما في الاضافة وكذا في سائر الاسماء
المحذوفات الاعجاز فاعرف واخوك وحموك اخ الزوجة فلا يضاف الا الى المرأة
وهنوك وفوك اجوف بالواو لان اصله فوه وذو مال لفيف مقرون اضافة ذو
الى الظاهر دون الكاف لانه لا يضاف الا الى الاسماء الاجناس الظاهرة اربعة
منها منقوصات والخامس اجوف والسادس لفيف مقرون بالواو مضافة وفي
جعلها ضر كانت المحذوفة نظر حال من قوله ابوك لانه مفعول محل الاعراب من حيث المعنى

فيكون حالا مفهوم الكلام حال من ضمير قوله بالواو والعبارة محمولة على التقديم و
التاخير الا ان جرى والا فالحال لا يتقدم على المعنوي الى غير متعلق مضافة بالياء المتكلم احتراز
عن نحو اخي وابي بالواو رفعا والالف نصبا والياء جرا المثنى اعراب المثنى والمجموع
بالحرف لان في آخرهما حرفا دالا على التثنية والجمع فامتنع اعرابهما بالحركة لفظا فاما
ان يعربا بالحركة تقديرا او بالحرف لفظا وكلاهما خلاف الاصل لكن الاعراب بالحرف
لفظا اولى لانه اظهر في الدلالة من المقدر وان كان بحركة ولا مانع منه بخلاف عصا
حيث يلزم به فيه ترك التنوين او التقاء الساكنين او تغيير الحرف ايضا اي اعراب المثنى
والمجموع بالحرف لمناسبتها اياه باعتبار الفرعية والحروف الصالحة للاعراب ثلث
فاعطي الالف للتثنية لخفتها وكثرة التثنية اولانها في الفعل ضمير التثنية اولوفق آخر
ضميرها ونحوهما والواو للجمع لثقلها وقلة الجمع ولان مخرجها جمع الشفتين اولانها
ضمير الجمع في الفعل او لوفق آخرهما فاخذهما حالة الرفع فيهما لقوتها وبقي الحا
الحالتان في كل منهما فاشتركت الياء بالضرورة وفرق بين التثنية والجمع بحركة ما قبلها
ففتح في التثنية لوفق ما قبل الالف وكسر في الجمع لوفق الياء ثم زيدت النون عوضا
عن حركة الواحد من حيث انها حركة لا من حيث انها اعراب وعن تنوينه فصار اعراب
المثنى بالالف رفعا والياء جرا ونصبا والجمع السالم بالواو رفعا والياء جرا ونصبا
وكلا عطف على المثنى لانه موضوع اللفظ مثنى المعنى فعملنا بالاعتبارين في الحالتين
فاعربناه بالحرف باعتبار معنى التثنية في حال الاضافة الى المضمر واعربناه بالحركة
المقدرة باعتبار لفظه في حال الاضافة الى المظهر ولم يعكس لمناسبة بين
المضمر والمعنى في الخفاء وبينه وبين الاعراب بالحرف في الفرعية ولانه اذا
اضيف الى المضمر يكون تاكيدا للمثنى البتة فحمل على متبوعه مضافا الى المضمر احتراز
عما اذا كان مضافا الى المظهر فانه حكمه حكم نحو جاءني كلا الرجلين ورأيت

كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين واثنان بالالف والياء لشبههما لفظا لوجود الالف والياء ومعنى للدلالة على التثنية جمع المذكر السالم احتراز عن جمع المؤنث اى صيغة جمع المذكر السالم فلا يرد نحو سنين وسنين وقلين من جمع المؤنثات اى جمع المذكر السالم وما على صيغته من باب حذف المعطوف واولو جمع ذو لا من لفظه وعشرون اعراب الو وعشرون واخواتها بالحروف للتشبيه بالجمع معنى للدلالة على الافراد ولفظا لوجود ما يصلح للاعراب فى الآخر ولحمل الو على واحد وهو ذو وفيه ولم يحمل عليه اولى فلين مع وجود النسبة فيما ذكر لانه جعل فيه الواو يا على القاعدة التصريفية فلو اعرب بالحرف كالجمع السالم لرفع بالواو فيلزم قلب الياء واوا فيكون ثقيلا وفيه فان قيل فالو لم يوجد فى كلام العرب كلمة آخرها واو بعد ضمة والو كذلك قيل الواو فى معرض التغير فلم يعتد به او بقال الواو لما قام مقام الضمة صارت كانها ضمة واخواتها اى وامثال عشرين وثلثين الى تسعين اى نظائرها على وجه الاشتقاق بتشبيه النظائر بالاخوات بالواو رفعا والياء جرا ونصبا فتم الدليل على ذكر التقدير اى تقدير الاعراب اى الاعراب التقديرى تقسيم آخر للاعراب باعتبار ظهوره ولا ظهوره فيما تعذر ما مصدرية حينية اى التقدير كائن فى وقت تعذر تلفظ اعرابه موصولة او موصوفة اى فى المعرب الذى او فى معرب تعذر تلفظ اعرابه على حذف مضافين من ضمير تعذر كعصا بدل من ما اى مثل عصا او خبر مبتداء محذوف او صفة مصدر محذوف اى تعذر مثل تعذر اعراب عصا اى كتعذر اعراب عصا وغلامى تعذرا مطلقا او زمانا مطلقا اى غير مقيد ببعض الاحوال والمراد بمثل عصا كل اسم مقصور وبغلامى كل معرب بالحركة مضاف الى الياء وعلامى مطلقا وقيل مبنى لغاية امتزاجه بالمبنى للاضافة واتصال الضمير وكون حرف العلة وفيه ان الاضافة يمنع البناء لانه منزل منزلة التنوين المنافى له وفيه ان بعض المبنيات مضافة كحيث واذا وفيه ان الاضافة وضعت

مانعة

مانعة اى رفعه ووجهه ان اضافة المبنى نازلة منزلة التنوين المقدر وهى لا تنافى البناء بخلاف اضافة المعرب لا يقال اضافة المعرب قد تكون علة للبناء فى نحو يومئذ وبومئذ فكيف تنافيه لانا نقول الاضافة يمنع تاثير علة اخرى لا تاثيرها اذا كانت داعية بنفسها لانها يفارق البناء فلا يمنع كنفسه وفيه ان اضافة غلامى كذلك وفيه ان الاضافة كالواجز العلة والحكم ولا يضاف اليه وفيه وقيل غلامى ليست معربة ولا مبنيا لتوسط آخره بالامتزاج والاعراب والبناء من صفات الآخر والجواب توسط الاخر لا يوجب انتفاء الاعراب والبناء فى اللفظ وان اوجب انتفائهما فى الحرف المتوسط فالقول بكونه غير معرب ومبنى غلط قوله مطلقا اى جميع الاحوال صفة زمان محذوف او مصدر محذوف للتعذر المحذوف المضاف الى عصا قوله مطلقا اما فى عصا فللالف واما فى غلامى فللزوم كسرة ما قبل الياء فلو اعرب بالحركة لفظا لزم تحريك الحرف بحركتين مختلفتين او متماثلتين وهو قبيح ولا يمكن الا بحمل كالالف التثنية وواو الجمع لم يعرفا للزوم توارد المؤثرين اللفظيين على اثر واحد وهما الياء والعامل بخلاف الالف والواو او استثقل عطف على تعذر اى فى معرب استثقل تلفظ اعرابه كقاضى اى هو مثل قاض اى استثقل استثقالا مثل استثقال اعراب قاض او مثل قاض على ان يكون بدلا من ما المقدر كما اشار اليه فى عصا رفعا وجرا ظرف او حال وقت رفع العامل وجره فى حال رفع العامل او جره اما فى حال النصب فاعرابه لفظى تقدير الرفع والجر لثقلهما على الياء بخلاف النصب حيث يظهر لخفته فيقال جاءنى قاض ورايت قاضيا ومررت بقاض ونحو مسلمى جرح بالعطف على قاض فيكون التقدير وكنحو مسلمى وليست بتكرار لاداة التشبيه اذ التشبيه الاول فى الاستثقال والكاف كون اللفظ جمعا سالما بالواو والنون مضافا الى ياء المتكلم رفعه ونصبه على انه عطف على كقاض على انه خبر مبتداء محذوف او صفة مصدر محذوف اصله

مسلمي فابدلت الواو ياء وادغمت في الياء كما في مرمي رفعا ظرف او حال اما نصبا
وجرا فاعرابه لفظي اي وقت رفع العامل او حال رفع العامل له شكرانه نلفظ الاعراب
في مسلمي بعوان عمله متعذر وقيل مستثقل كما في عصا لكن المؤثر في التقدير في عصا ما
يعوان عمله من التعذر وفي مسلمي ما قبله من الاستثقال لان اعرابه بالواو وثقله
يوجب تقديرها بخلاف عصا فان اعرابه بالحركة وثقله يوجب ابدال الحرف لا
الاسكان وتقدير الحركة واللفظي مبتداء فيما صح علاه اي علا المذكور اي علا
ما تعذر او استثقل غير المنصرف مبتداء وما نكرة موصوفة ضرح وعمروان
لم يتعرف بالاضافة فلا اقل من التخصيص لكنه يمتنع في تعريف الخبر فلا يكون ما في موصولة
كان قد ذكر قبل وقصد الآن تعريفه فان قيل لم عدل عن تعريف المنصرف مع
ان الحكم باحوال الجر والتنوين يتوقف على منع الصرف فلو عرف غير المنصرف
به لزم الدور واجيب بان عدم الجر والتنوين امر يعرف بالاستعمال فلا دور
ما فيه موصولة مبتداء مقدم وخبران قبل يتعرف غير الاشتهار بمغايرة المضاف
اليه علتان للفرعية وفيه فاعل فيه او مبتداء مقدم الخبر والجملة صلة او صفة
من تسع التنكير في مقام العهد اذ التسع معهودة معينة لكنه نكرها للتفخيم
او واحد عطف على قوله علتان منها من تسع تقوم مقامها جزء علة او علتان
ناقصتان بمنع الصرف وفيه انه يلزم تعريفه بما يساويه في المعرفة والجهالة
لا ضد منع الصرف في حد غير المنصرف ويرد على هذا الحد هند وسلاسل وسلمات
علم مؤنث فانها منصرفات مع علتين او واحد في حكمهما واجيب بان المراد علتان
معتبرتان وفيه وهي فائدة عن البيت راجع الى العلة لا الى العلل كما ظن لان
كل واحد علة لا علل قبله موانع الصرف تسع كلما اجتمعت ثنتان منها
في اسم فالصرف مصوب عدل ستفعلن بحر ببسط ووصف وتانيث ومعرفة

بالتنوين

بالتنوين والالف لا بتقييم الوزن وعجمة مفاعلن ثم جمع ثم تركيب فعلن والنون
مستفعلن زائدة رفع على انه صفة النون بزيادة اللام او بدل بحذف موصوف
اي والنون نون زائدة او خبر مبتداء محذوف اي هي زائدة والجملة معترضة او
صفة النون بزيادة اللام او بحذف الموصوف نصب على انه حال مؤكدة او حال
عن النون اذ هي فاعل معنى لانه اذا قيل موانع الصرف كذا وكذا والنون زائدة و
القول بانه نصب على حكاية الحال فيه نظر من قبلها مني والظرف يكون بمعنى الف
فاعل من قبلها او مبتداء مقدم الخبر والجملة صفة او حال ووزن الفعل وهذا
القول اي قول بانها تسع او قول المنظوم تقريب اي مقرب الى الصواب او الى
الحفظ او تقريب لا تحقيق مثل امثلة العلل المذكورة على الترتيب الذي ذكرها
في البيتين عمر مثال العدل واحمر مثال الوصف وطلحة مثال التانيث بالتاء والمعرفة
وزينب مثال المعرفة ويصلح مثالا للتانيث المعنوي ذكر امثلة لئلا يتوهم ان
التانيث لفظية الاشتباه في اعتبار التانيث في طلحة مع التذكير الحقيقي وكذا لا
يعتبر في تانيث الفعل حيث لا يقال قالت طلحة وابراهيم مثال العجمة والمعرفة ومساجد
مثال الجمع ومعدي كرب مثال التركيب وعمران مثال الالف والنون واحمد
مثال وزن الفعل وحكمه اي خاصته اي حكم غير المنصرف ان مخففة لا كسر فيه
لانعقاد الشبه للفرعيتين الحاصلتين من العلتين بالفعل من حيث انه فرع الاسماء
لجهتين لافتقاره الى الفاعل واشتقاقه من المصدر واعتبر الشبه بمنع الاعراب
المختص بالاسم وهو الجر ومنع علامة التمكن وهي التنوين تقديم الكسر لانه
الاليق منعها عن قضية لا تبعي كما قيل لم يرض فيه ما يقوي جهة الاسم
من اللام والاضافة ولا تنوين الا لمانع يمنع كما في الضرورة والتناسب
وكما في مسلمات علما للمؤنث لان منع تنوينه لفوات المقابلة المقصودة

في المنقول عنه وقمنع جرّ لحمله على النصب بعلّة تبعيته لان النصب فيه تابع لا متبوع ولو
قيل بانصرافه فلا دور ويجوز عطف على قوله وحكمه ان لا كسر وانما عطف الجملة الفعلية
على الاسمية لان الثبوت بالاولى والتجدد بالاخرى ومراعاة التناسب المعنوي
اقوى من التناسب اللفظي لان المقصود هو المعنى اي يصلح اي لا يمتنع المراد بالجواز
ههنا الامكان العام فيتناول الضروري والممكن الخاص صرفه اي يجوز جريان
حكم صرفه وهو تحقق الجر والتنوين فلا مخالفة ايضا ويمكن ان يكون معناه ويجوز
صرف هذا الحكم عنه ولا يراد به الصرف الاصطلاحي فلا مخالفة ايضا فاختلف
المتقدمين في صرف غير المنصرف ووافقهم ههنا حيث اطلقوا الصرف على وجود
الجر والتنوين دون انتفاء العلتين للضرورة لان الضرورة تبيح المحظورات
او للتناسب لان التناسب مقصود اهم عندهم مثل سلسلة سلاسلا صرف سلاسلا
واغلالا وسعيرا واغلالا لم يمثل للضرورة لشهرة نظائرها ومثل للتناسب
لقلته وما يقوم مقامها العلتين الجمع خبر والفا التانيث الالف المقصورة
والالف الممدودة لان لزومها منزل منزلة جمع ثان وتانيث فالعدل الفاء
للتعقيب مصدر مجهول ولذا فسّر بالخروج دون الاخراج اي كون الاسم معدولا
وكيوم الجمعة في صمت يوم الجمعة ليس بمعدول لعدم كون في داخلة في الهيئة
لجواز الفصل بالحرف الزائد بخلاف لام التعريف ولا متضمن لان معنى في بتعيينه
بتقديرها لا بنفس قولهم يوم ونحو لا رجل متضمن للحرف لا معدول وآخر معدول
لا متضمن وامس معدول ومتضمن لدخول اللام في الهيئة وبقاء معنى التعريف بعد العدل
فبين العدل والتضمن عموم وخصوص من وجه خروجه اي خروج مادة الاسم اي
خروجا غير تصريفي لا لمعنى وكيف فلا يرد التغييرات التصريفية باسرها فيا بنيته
او شاذة وكذا التصغير والترخيم ونحوها اي خروجا نحويا انما يبحث عنه في النحو

بقرينة ان المتكلم نحوي فخرج التغيير التصريفية باسرها قياسية كانت او شاذة لكنه بقي الترخيم
والتقليد ثم خرج الترخيم بقوله خروجه عن مادة الاسم عن صيغته الاصلية لانه تغيير المادة
لا خروجها عن الصيغة وخرج التقريب ونحو لعدم دخول المقدر في الصيغة فلا يصدق عليه
خروجه عن صيغته صيغة الاسم الاصلية صفة صيغة تحقيقا اي خروجا محققا لم يقل به العدد
لضرورة منع الصرف ولا بتتبع الاحوال بل لدليل آخر انتصاب تحقيقا وتقديرا على التمييز
من اضافة الخروج الى الضمير العائد الى الاسم مثل يعجبني طيبه كثلاث وهو كخروج ثلث
صفة اخرى للمصدر المحذوف اي خروجا محققا كاثنا كخروج ثلث وثلث واحاد
وموحد وثنا ومثنى الى رباع ومربع وقيل الى عشار ومعشر وبعضهم قولهم
خماس وسداس ويجاب بان النسبة لفظية ككرسي واخر معدول عن الآخر او
آخر من بمعنى الجماعة دون المفرد لانه اسم التفضيل وهو مما يلزم احد الامور الثلثة
الاضافة او اللام او من وتقدير الاضافة يوجب التنوين او البناء او اضافة
اخرى مثلها في نحو حينئذ وبعد ومثل يا تيم تيم عدي وليس في آخر شيء من ذلك فتعين
كونه معدولا عن احد الاخرين ولا ضير في اختلاف الآخر والاخر تعريفا وتنكيرا
لبقاء اصل المعنى ولم يبن كأمس لان امس معرفة فكان متضمنا لمعنى اللام بخلاف
اخر فانه نكرة وكذا لا يكون متضمنا لمعنى لا لبقاء معنى التفضيل حيث صار بمعنى غير وجمع معدول
عن جمع او جماعي او جمعاوات ولانه جمع جمعا او جمعاء ان كانت صفة كان حقها ان تجمع
على فعل كحمراء وحمر وان كانت اسما كان حقها ان تجمع على فعالي وفعلاوات كصحراء
وصحاري وصحراوات ولما جمعت على فعل ثبت انه معدول عن احد ما ذكر ويرد
على هذا جميع الجموع الشاذة كانيب واقوس والقياس انياب واقواس ويجاب
بانها ليست باوزان العدل المشهورة فيحمل على الشذوذ دون العدل او تقديرا
اي خروجا مقدرا اي مفروضا ضرورة منع الصرف او البناء كعمر ونحو حضار مما فيه

راى من فعال التى من اعلام الاعيان المؤنثة عند اهل الحجاز واكثر بنى تميم او للحمل على
الاصوات كقطام كعمرو باب فطام معدول عن فاطمة حملا على نحو حذار او حضار في
كلها من ذوات الراء من اعلام الاعيان المؤنثة فانها مبنية معدولة لتحقق
البناء عند اكثر بنى تميم وفى حمله على نزال ونزال نظر لانه اذا اعتبر شبهها بها فى الوزن
يلزم فى نحو سحاب وذهاب وان اعتبر فى الوزن والعدل لزم الدور فى تميم واهل
الحجاز يبنونه فلا يكون من باب غير المنصرف وان كان معدولا عندهم ايضا الوصف
المانع من الصرف كونه دالا على ذات باعتبار معنى هو المقصود ولو قيل كونه موضوعا
لا غير من الشرائط المذكور شرطه فى منع الصرف ان يكون فى الاصل جزما لا وهما مخففا
لا متوهما ولو حكما كثلاث اونقدير كما فى جمع او بناء على قانون وضع كادير
تصغير ادور فلا تضر واذا كان كذلك فلا تضر غلبة الاسمية العارضة الفاء
للنتيجة او التفريع الثانى قوله فلذلك صرف الخ تفريع لقوله ان يكون فى الاصل
وقوله وامتنع تفريع لقوله فلا تضر الغلبة الغلبة اى غلبة الاسمية علمية
كانت او جنسية او غلبة الوصفية لان العارض لا اعتداد به فلذلك لاشتراط
كونه فى الاصل وعدم مضرة الغلبة ابدا فان قيل ما وجه اجتماع آلتى التعليل
قبل الفاء للنتيجة واللام تدل على ابتناء صرف اربع على المشار اليه بذلك
وهذا الابتناء هو عدم كون الاصالة شرطا او الاشتراط المذكور فيصح فاء
النتيجة ولام التعليل صرف مررت بنسوة اربع لعروض الوصفية اذ وضعه
للعدد وامتنع عن الصرف اسود لا يمنع لقبوله التاء حيث يقال للحية الانثى
اسودة لانها لا تقبلها باعتبار الاصل الذى امتنع عن الصرف وارقم فى الاصل
وصف الحية ذى رقم للحية اسما للحية وادهم للقيد على سبيل الغلبة العارضة
فى الاصل وصف بمعنى ذى دهمة اى سواد وضعف لعدم الجزم بالوصف الاصلى

منع اى منع من منع افعى افعى للحية لتوهم الوصف الاصلى بناء على الاشتقاق افعى
من الفعوة بمعنى الخبث واجدل من الجدل بمعنى القوة واخيل عطف على افعى للصقر
واجدل للطائر التانيث مبتداء بالتاء صفة التانيث شرطه مبتداء ثان العلمية
خبر المبتداء الثانى والجملة خبر المبتداء الاول اى علمية المؤنث اى المؤنث علما والمعنوى مبتداء
كذلك خبر كالتانيث بالتاء اى فى اشتراط العلمية وشرط مبتداء تحتم تاثير المعنوى
تتابع الاصطلاحات غير ثقيل فلا يخل بالفصاحة كما فى قوله مثل داب قوم نوح
فان قيل هلا جعل احد الامور الثلثة شرطا لتحتم تاثير التانيث المعنوى دون العلمية
وان الخفة كما تعارض التانيث تعارض العلمية ايضا ولو جعل شرطا لتحتم منع الصرف
لكان اصوب قيل لئلا يلزم التانيث بالعلمية التى هى وضع مانع عن التغير كما عرف
فان قيل لما لم يشترطوا لزوم علة منع الصرف دون البناء مع كونه اعلى منه وخلاف
الاصل قيل لقوة علة البناء اثرت مفردة بخلاف علل منع الصرف لضعفها
لا تؤثر بغير معاضدة زيادة خبر على الثلثة او تحرك الاوسط اضافة المصدر
الى الفاعل وعند سيبويه واكثر النحويين تحرك الاوسط لا تاثير له فى العجمة فنحو
لمك منصرف وجوبا كنوح وهو الحق وذلك لان تحركه فى المؤنث نحو سقر انما
تؤثر لها لقيامه مقام ساد مسد علامة التانيث ولما لم يكن للعجمة علامة
لا يسد بحركة مسدها بل الاعجمى بمجرد كونه ثلاثيا سواء كان ساكن الوسط او
لا يشابه كلام العرب ويصير كانه خارج عن وضع كلام العجم لان وضع
كلامهم على الاستزاد فالحاصل ان تحرك الاوسط ليس له دخل فى باب العجمة
كما ان له دخلا فى باب التانيث وان الزيادة لها دخل فى باب العجمة فاعتبر الاول
دون الثانى وفيه ان تحرك الاوسط له دخل فى تاثير العجمة لانه مزيل للسكون الذى
لو حصل الانصراف به ولان حركة الوسط قامت مقام الحرف الرابع فكان

في معنى الزيادة على الثلثة او العجمة ليخرج اصلا من الثلثة عن الخفة التي من شانها
ان تعارض احد السببين فيزاحم تاثيره وتقل الاقليم ط وكذا العجمة لان لسان
العجمة ثقيل على العرب فهذه مبتداء يجوز الجملة خبر صرفه فاعل يجوز ولا يتنبه مبتداء
وسقر للتحرك وماه للعجمة وجور اسم قرية بين ممتنع كل واحد منها فان سمى به
اى بالمؤنث المعنوى اذا لم يشتهر تانيثه الى تاويل ولم يكن منقولا عن مذكر بخلاف
تانيث الجمع نحو كلاب حيث انث بتاويل الجماعة لا بنفس اللفظ فلا يعتبر و
بخلاف نحو رباب علم امراة منقولا عن رباب بمعنى سحاب اذا جعل علم رجل اذا كان
في الاصل مذكرا بمعنى سحاب مذكر فشرط الزيادة على الثلثة فيكون الحرف
الرابع في حكم تاء التانيث لان اعتبار التانيث بعيد فقدم على الرجل منصرف
لعدم الزيادة وفوات التانيث لفظا ومعنى وحكما وعقرب علم الرجل لوجود
الزيادة التي في حكم تاء التانيث المعرفة مبتداء اى التعريف اذ العلة التعريف
لا المعرفة شرطها مبتداء ثان جعل المعرفة سببا والعلمية شرطا ولم يجعل العلمية
سببا كما جعل البعض لان فرعية التعريف على التنكير اظهر من فرعية العلمية وحركه
في قوله وما فيه علمية مؤثرة على اصطلاحه غيره او على التجوز ان يكون خبر المبتداء الثاني
والجملة خبر المبتداء الاول ولو قال المعرفة شرطها علمية لكان المعنى المعرفة شرطها
كونها علما وانت تعلم ان المعرفة ليست بسبب والتعريف ليس بعلم فلا يستقيم على
كلا الوجهين علمية اى كونه منسوبة الى العلم لانها لو كانت الا ضمارا والا بهام
لكان اللفظ مبنيا منافيا للازم منع الصرف وهو الاعراب والمنافي للازم مناف
للملزوم وان كان باللام او الاضافة كان مؤثرا في الصرف او في حكمه فلا يلزم
ان يؤثر منع الصرف فيلزم فسادا لوضع فلم يبق الا العلمية العجمة مبتداء
كون الكلمة من اوضاع غير العربية اى ما وضع غير العربية شرطها مبتداء
ثان

ولا يعتبر تحرك الاوسط الذي هو في حكم الحرف الرابع هو في حكم تاء التانيث صح

ممتنع صح

ثان ان يكون خبر المبتداء الثاني والجملة خبر المبتداء الاول علمية منسوبة الى العلم حقيقة كا
كابراهيم او حكما بان جعل علما بعد النقل قبل التصرف كالقالون كان في العجمة جنسا
لكونه اسما للجيد ثم سمى به احد رواة قراءة نافع لجودة قراءته فيراد انه ينصرف في العرب
وكانه كان علما في العجمة في لغة العجم ولا ينصرف فيها مثل تصرفات كلامهم من اضافة
وادخال لام وتنوين وغيرها فيصير كالاسماء العربية فلا يعتبر فيه ان وجدت العلمية
بعد ذلك بخلاف ما اذا كانت علمية في العجمية فانها تمنع الصرف كما نقلت الى العرب
قبل التصرف للعجمية والعربية او تحرك الاوسط عطف على قوله ان يكون
لئلا يعارض الخفة احد السببين تحرك الاوسط والزيادة في العجمة شرط
التاثير وفي التانيث شرط التحتم لوجود الزيادة في التانيث تعذر بناء على الثلثة
فنوح منصرف هذا عند المص رحمه الله وعند غيره كهند وفيه نظر فان قلت ما
الدليل على كون نوح اعجميا وسجان من يعلم احوال الاسم الماضية والعرف الحالية
قلت قال صاحب القواعد بان دليل العجمية النقل واجمع اهل اللغة على انه عجمى
وشتر اسم قلعة لتحرك الاوسط وابراهيم ممتنع للزيادة على الثلثة اعلم ان
اسماء جميع الانبياء عليهم الصلوة والسلام ممتنع عن الصرف الا ستة محمد وصالح
وشعيب وهود لكونها عربية ونوح ولوط لخفتها وقيل ان هود اكنوح لان
سيبويه قرنه معه ومنهم من يقول ان العرب من اسماعيل ومن كان قبل ذلك
فليس بعربي فهود قبل اسماعيل فيها يذكر وكان كنوح وفي ذكر سجة الشرط
الاول وترك سجة الشرط الاول نظر وكان الاولى ان يقول فنوح وشتر منصرف
وشتر وابراهيم ممتنع الجمع مبتداء شرطه مبتداء ثان صيغة خبر مبتداء ثان والجملة
خبر المبتداء الاول وهي الصيغة التي فيها بعد الالف حرفان او ثلثة اوسطها
ساكن منتهى الجموع اى انتهاء الجموع اضافة المصدر الى الفاعل ليكون صيغة

لانه مصونة عن قبول التكسير والتصغير وهي الصيغة التي لا يجمع جمع التكسير مرة
بعد اخرى ويجوز ان يجمع جمع سلامة نحو صواحبات وهي صيغة مفاعل او مفاعيل و
المراد الوزن العروضي لا التصريفي قيل اشتراط منتهى الجموع اولى من اشتراط عدم
النظير في الاحاد حيث يرد عليه اكلب واجمال واجيب بانه نحو اكلب واجمال ولو
عدم نظيرهما في الاحاد صورة الا انهما باثلاثة في قبول التكسير والتصغير فلم يصدق
عليها عدم النظير في الاحاد من كل وجه بغير هاء لانها لو كانت معها كانت على
زنة المفردات كفرازنة فانه على زنة كراهية فيضعف قوة جمعيته فيؤثر المراد
بالهاء الحرف الذي يكون للفرق بين الواحد والجنس نحو رومي وروم ومجوسي
ومجوس وتمرة وتمر ونحلة ونحل فكان شاملا لها كمساجد وهو مثل مساجد
ومصابيح مثال لما بعد الفه حرفان ومصابيح مثال لما بعد الفه ثلثة احرف
اوسطها ساكن واما ليست للتفصيل لعدم العدد ولا للاستيناف لسبق   التفصيلة
كلام الا ان يعتبر الاستيناف لعدم الاجمال كما في بعض الشروح فيكون للاستيناف   سبق ح
فرازنة اي لفظ فرازنة وهو علم وتنوينها للمشاكلة مستماة لا يقال لم يعتبر التاء
لعروضها في حكم العلم لولا التاء وان كانت عارضة لكن لها اثر في تغيرات الاوزان
كما في وزن الفطر على ان التاء في وزن فعالة موضوعة مع الكلمة لعدم استعمال
اشاعب وفرازنة وفيه لمنصرف لم يقل غير منصرفة اذ المراد اللفظ ذكر مثال
انتفاء القيد الاخير وهو بغير هاء دون مثال انتفاء صيغة منتهى الجموع من
نحو رجال وجمل لشهرة امثلة هذا وكثرتها وقلة امثلة ذلك واما مدائني فمفرد محض
لا حاجة الى اخراجه بخلاف فرازنة وقيل يخرج مدائني بدلالة قوله بغير هاء لان التاء
وياء النسبة من واد واحد وقيل المراد الجمع بجميع حروفه فيخرج مدائني لانه لا يكون
جمعا لا في الحال ولا في الاصل بل هو مفرد محض دائما وانما الجمع مداين ولا نقول لو

لوجود شرط الجمع وعدمه وحضاجر جواب ما يقال ان هذه الصيغة لا يؤثر الجمع وقد
امتنع مع انتفائه لصيرورته مفردا والحكم ينتفي بانتفاء العلة المنحصرة وتقرير الجواب
منع انتفاء العلية بالتسمية بالقول لوجودها اعتبارا لكونه منقولا عن الجمع علم بدل
او خبر مبتدا محذوف اي هو علم والجملة معترضة للضبع انثى الضبعان غير منصرف
ولم يقل في الجمع شرطه ان يكون في الاصل كما في الوصف لامكان اعتبار مطلقه بمعنى
بان الجمع في الحال او في الاصل بخلاف الوصف وفيه اي وقوله لانه منقول عن
الجمع اشارة الى ذلك فلا حاجة الى التطويل لانه منقول عن الجمع لانه في الاصل
جمع حضجر وهو عظيم البطن سمي به الضبع لعظم بطنها على المبالغة وسراويل
مسرادخ جواب ما يقال ان سراويل مفرد بمعنى سروالة ليس جمع ولا منقول عن الجمع
وهذا الوزن لا يمنع الا بذلك ووجه الجواب انه جمع حكما بالحمل على الموازن او تقديرا
لعروض انه سروالة استعمل بمعنى السروالة او تسمية كل قطعة من السروالة سروالة
اذا شرط لم يصرف وهو علم صرفه معترضة الا اكثر استعماله اي مذهب اكثر
النحاة فعل جزاء الشرط والشرطية خبر المبتدا وقيل اعجمي اي هو اعجمي والجملة
بناء وقيل هذا القول مفعول ما لم يسم فاعله محكي صحيح مفعول ما لم يسم فاعله و
الجملة صفة اعجمي او خبر بعد خبر للمبتداء المحذوف لان الاعجمي دخيل والدخيل
الى جنسه يميل على موازنة مفعول به بواسطة اي ما يوافقه في الوزن من نحو انعام
وفنا دبل لان الدخيل لا بد وان يلحق بنوع والموازن بالالحاق اليق واولى
وقيل عربي هو عربي جمع سروالة خبر بعد خبر للمبتداء المحذوف تقديرا وفرضا   صيغة منتهى الجموع
مفعول مصدر محذوف العامل قدر تقديرا مصدر لقيل اي القول قوله تقدير   تفرض
وفرض او علة لاي قيل هو جمع لعروض ذكره واذا لو قال وان صرف مكان   لعرض
اذا لكان اصوب صرف فلا اشكال اي لا اشكال فيه باعتبار انتفاء الجمعية

ای الجر عام الموازنة

فلا حاجة الى الحمل والتقدير وقد يحصل بشبهة الجمع مصابيح وقناديل لموازنتهما مفردا هو
سراويل فكيف ينفي حينئذ الاشكال قيل معناه فلا اشكال فيه والاشكال المذكور في
قناديل ومصابيح لا فيه اللهم الا ان يعتبر الوزن ونحو منونا جوار وداع رفعا
وجرا كقاض منون قاض خبر اي كل جمع من المنقوص على فواعل يائيا كجوار او واويا كدواع
فانه في الرفع والجر كقاض في اسكان الياء لثقلها عليها وحذفها للساكنين كنبي وتعويض
التنوين لجبر النقصان وفي النصب كضوارب اصله فيهما جواريٌ وجواريٍ منونين بناء
على ان الاصل في الاسم الانصراف فاسكنت الياء استثقالا وحذفت للساكنين
وجعلت التنوين عوضا عنها فلم يسقط عن غير المنصرف كتاء اخت وبنت كانت للتانيث
فجعلت بعد حذف اللام عوضا فطولت في الخط دلالة بعينه في الخط الوقف هاء وقيل
اصله في الرفع جواريُ مرفوعا غير منون لمنع الصرف فاسكنت الياء استثقالا وحذفت
كما في يوم يدع الداع وعوضت عنها التنوين فلزم صرفها وفي الجر جواريَ ممنوعا عن الصرف
فلزمت الفتحة الواقعة في موضع الجرة الاستثقال فاسكنت الياء وحذفت وعوض عنها
التنوين وقيل عوض التنوين فيها عن الحركة وحذفت الياء لالتقاء الساكنين وبعضهم
يثبت في الجر نظرا الى صورة الفتحة متمسكا بقول الفرزدق ❊ ولو كان عبد الله مولى
هجوته ❊ ولكن عبد الله مولى مواليا ❊ والصواب موال لان العبرة للمعنى لا للصورة
وهذا الفتحة جر معنى البيت وارد على خلاف القياس او محمول على وجه آخر لم يتعرض
لواوي كداع واعي لصيرورته يائيا بعد الاعلال مثله التركيب مبتدأ وجعل كلمتين كلمة
واحدة بغير حرفية اصل الجزئين فلا يرد النجم والبصري علميين شرطه مبتدأ ثان
العلمية خبر المبتدأ الثاني والجملة خبر ليلزم التركيب او ليتحقق السبب الآخر ولا
لا يكون باضافة ولعل اضبات في نحو خمسة عشر علما منع الصرف بتاثير التركيب
كما هو قول بعضهم فيه ولذا لم يشترط عدم التضمن ولا اسناد لان التركيب الاضافي

يجري

يجري الاسم الى حكم الصرف فكيف يؤثر في منعه والتركيب الاسنادي يوجب بناء المركب فلا يجب
منع الصرف الملزوم للاعراب المنافي له مثل بعلبك اشتراط عدم الاضافة والاسناد كسيبويه و لان
عمرويه فانه لمنافات الاعراب البناء فتركه اعتمادا على ظهوره الالف والنون ان كانا في
اسم غير صفة فشرطه ذلك الاسم العلمية الجملة الاسمية جواب الشرط ليتحقق السبب الآخر
او ليمتنع التاء فيتحقق الشبه بالفي التانيث او ليلزم الزيادة كعمران وهو مثل عمران او
صفة عطف على اسم او كانا في صفة كلمة او هنا محل نظر تردد بين الشرطين باعتبار
ما صدق المشروط عليه لا باعتبار ماهيته حيث لا يتحقق في الجزئي الا احد الشرطين و
ان اجتمع في الكلي كلاهما فانتفاء فعلانة اي فشرطه انتفاء فعلانة لئلا يتحقق تشبيهه
بالفي التانيث بدخول التاء الممنوع عنها وقيل وجود فعلى كعمران على وزن فعلان
ليتحقق فعلانة لوجود فعلى وفيه او ليتحقق شبههما بالفي التانيث باختلاف صيغة
المذكر والمؤنث بشرط وجود فعلى بعد ان يكون علما فعلان ومن ثم اشارة الى
ان الاعتبارين اختلف في رحمن الظرف مفعول ما لم يسم فاعله اي لاجل الاختلاف
في شرط تاثير الالف والنون اختلف في صرف رحمن حيث يصرفه من اشترط وجود
فعلى لعدم رحمى ويمنعه من اشترط انتفاء فعلانة لانتفاء رحمانة دون ظرف اختلف
سكران وندمان اي لم يختلف في سكران بل اتفق على منعه لوجود الشرط على كلا
القولين لانتفاء سكرانة ووجود سكرى ولم يختلف في ندمان بل اتفق على صرفه
لانتفاء الشرط على كلا القولين لوجود ندمانة وعدم ندمى وزن الفعل
مبتدأ الاضافة هنا من قبيل اضافة العام الى الخاص بمعنى اللام لمجرد النسبة
لا الاختصاص والا لا يفيد الخبر شرطه مبتدأ ثان اي شرط منعه الصرف
ان لا يرى الاختصاص بالفعل او وجود زيادة كزيادة الفعل في اوله
ليتحقق الفرعية ان يختص به بالفعل خبر المبتدأ الثاني والجملة خبر المبتدأ الاول

كثمر اسم فرس وضرب واقتل واسحق وانكسر ونحوه مما لم يوجد في الاسم الا منقولا
او اعجميا كخويتم وشلم انما مثل بضرب ولم يمثل بمعروف لانه لو سمي بنحو ضرب و
دحرج مصروفا ينصرف وهو اختيار الخليل ويونس وابي عمرو وغيرهم من النحاة وزعم
عيسى انه لا ينصرف او يكون في اوله حرف لم يذكر العلمية بل ذكر سببها لان العلمية
المعتبرة المنبئة عليه زيادة اسم يكون مادهما اولا احمر من الزيادات فيجد الظرف هي ص
والمظروف قيل بينهما عموم وخصوص والاعم يصلح مظروفا للاخص او يراد اول
حروف الاصول او يقال معناه في اوله صفة زيادة كزيادته كانه كزيادة لكونه
غالبا في الفعل علية معتبرة غير اقناعية بناء على الدليل وهو وجود زيادة مثل زيادة
الفعل في اوله بخلاف نحو ضارب علما فانه وان كان في الفعل اكثر في الواقع لكن العلمية
انما فيه غير مبنية على الدليل غير صفة زيادة فلا بد اي صلحا اي فيها بخلاف اربعة
للتاء ومن ثم اي ولاجل اشتراط عدم قبول التاء للزوم وجود المشروط عند
وجود الشرط امتنع احمر لوجود الزيادة المذكورة مع عدم قبول التاء دون يعمل ويعود
الشرط عنه للمشرط نظر وانصرف يعمل للزوم عدم المشروط عند عدم الشرط
لا سيما عند من جعل عدم الشرط موجبا لعدم المشروط لقبوله التاء لمجيء يعملة
للناقة القوية على العمل وما اي الاسم الذي فيه المصنوع الذي وجد فيه علمية هو من نعم علميته مؤثرة ٢
علميته مؤثرة جعل العلمية التي جعلها من قبيل شرط التعريف مؤثرا ولم يجعل فيه
تعريف مؤثر بناء على قول غيره او على التسامح اذا نكر نحو رب سعاد وقطام صرف
لما يتبين من بيان ما انها العلمية لا يجامع مؤثرة حال اي لا يجامع سببا من
الاسباب حال كونها مؤثرة الا سبب العلمية شرط فيه الا ما اي سببا مستثنى
منه مفعول له كجامع من مبتداء شرط خبر والجملة صفة ما فيه اي في هذا السبب
الا العدل استثناء حقيقي بعد اخذ الاستثناء الاول اي لا يجامع غير ما هو شرط فيه

بني اصول

الا

لان اوزان العدل فُعَل وفُعال ومَفعَل ومَفعال ولا شيء منها من اوزان الفعل بل فيه خلاف الاوزان حتى يتوهم متوهم انه قد يجتمع اسم العدل والعلم ووزن الفعل صح

الا العدل ووزن الفعل فانه يجامعهما مع انها ليست شرطا فيهما ووزن الفعل
منهما اي العدل ووزن الفعل متضادان لاختلاف اوزانهما فلا يجتمعان حتى يبقى
بعد زوال العلمية سببان فلا يكون معها فلا يوجد اي فلا يكون سبب مجامع
العلمية مؤثرة من غير اشتراط الا احدهما في هذا الاستثناء نظر لانه ان قيل
في معناه فلا يوجد سبب الا احدهما كان على خلاف الواقع وان قيل فلا يوجد سبب
منهما كان استثناء الكل لان فرد احدهما لم يرد به احد معين فهو ايضا بمعنى احد
منهما فيكون حاصل المعنى لا يوجد سبب منهما الا سبب منهما وفيه انه يمكن ان يقرر
بقرينة ما سبق فلا يوجد سبب غير ما هي شرط الا احدهما فيستقيم المعنى واللفظ
وفيه فاذا نكر بقي اي الاسم الذي لا ينصرف في المعرفة بلا سبب فيما هي شرط فيه
حيث ينعدم المشروط عند عدم الشرط فلا يبقى فيه سبب او على سبب واحد فيما ليست
شرطا فيه من العدل ووزن الفعل وخالف سيبويه الاخفش قيل الاولى ان يقول
الاخفش لان سيبويه استاذه ونسبة المخالفة الى الاستاذ غير ملائمة بقرينة ملائم ص
قصدا وفيه ان نسبتها قصدا الى التلميذ بعد من الملامة ولو كانت لقصد اظهار الحق لا باس
بها من كلا الجانبين الا يرى انه وردت نسبتها الى الاستاذ والتلميذ جميعا في عبارة
قالوا الفقهاء في قولهم قال ابو حنيفة رضي الله عنه كذا خلافا لابي يوسف وخالف ابو
حنيفة رحمه الله ابا يوسف خلافا وقولهم قال ابو يوسف كذا خلافا لابي حنيفة
فلا حاجة الى ما ذكر في بعض الشروح من اولوية رفع الاخفش مثل احمر علما
حال من معنى المماثلة اي مماثلا احمر حال كونه علما او تمييز عن الحكم على التمييز مثله زيدا
اي في علم مثل احمر لا يتعلق قوله علما بقوله خالف لفساد المعنى اذا نكر اعتبارا لما
كان سيبويه فاعلا فقوله اعتبارا مفعول له او تمييز او حال بحذف مضاف اي حال
كونه ذا اعتبار للصفة او ظرف زمان لان المصدر قد يجعل حينا او مفعول مطلق

يكون الاعتبار المذكور نوعا من المخالفة او بحذف مضاف اي خالف مخالفة اعتبار للصفة
وان كان سيبويه معمولا لجوز ما ذكرنا من الوجوه الا كونه معمولا له لعدم اتحاد
الفاعل ويمكن ان يكون بدل الاشتمال ايضا بحذف الضمير اي خالف الاخفش
سيبويه اعتباره للصفة الاصلية مفعول به لقوله اعتبارا واللام تقوية
للعمل بعد التنكير والاخفش لم يعتبره لان الساقط بالعلمية التي هي وضع ساقط
عن درجة الاعتبار واجاب بان الساقط لمانع يعتبر بعد زوال المانع ولا يلزمه
باب حاتم كل علم كان في الاصل وصفا ثم بناء العلمية جواب اشكال يرد على سيبويه
في وجه المسألة المذكورة وتقريره ان يقال ان اعتبر الوصف الاصلي بعد التنكير و
ان كان زائلا فيلزمه ان يعتبر في حال العلمية ايضا فيمتنع نحو حاتم من الصرف للوصف
الاصلي والعلمية فاجيب بانه لا يلزم سيبويه باب حاتم كما ذكرت حيث لم يعتبر فيه الوصف
الاصلي لتحقق المانع وهو لزوم اعتبار الضدين الوصف والعلمية في حكم واحد وصنف
فردية وهو منع صرف لفظ واحد بخلاف اعتبار الوصف والعلم في منع الصرف فانه
ايضا اعتبار الضدين في حكم واحد وهو منع الصرف لكنه واحد وصنف نوعية لا فردية
لما يلزم متعلق بنفي العمل لا بالعمل المنفي ولا يتوجه النفي الى القيود ونفي العمل مثبتا
فيفيد المعنى من ايهام اعتبار المتضادين وذا ممتنع لانه اذا اعتبر كل ضد مؤثرا تاما
لزم توارد المؤثرين على اثر واحد وان اعتبر جزء المؤثر لزم اجتماع الضدين الوصف
والعلم وجه تضادهما ان العلم للخصوص والوصف للعموم وكون الوصف زائلا
والعلمية متحققة تنافي الاجتماع دون التضاد في حكم واحد وصنف فردية لا نوعية
وهو منع صرف لفظ واحد فان قيل قد جاء اعتبار الضدين في حكم واحد كثيرا
كاعتبار الحركتين المتضادتين في حصول الاختلاف وتحمل الضدين بتغير العالم
ونحو ذلك قيل اعتبار الضدين وجعلهما علة لحكم واحد ممتنع بخلاف العلل الحقيقية

لحصول



لحصول الحركتين المختلفتين لحصول الاختلاف وتحمل الضدين لتغاير العالم ونحو ذلك
فردية اذ لا جهة للفعل فلا يلزم اعتبار المتضادين في حكم واحد عند وجود التأثير الطبيعي ثم
اعتبارهما فيه بدون التأثير الطبيعي لمحض الجعل والاعتبار او بمقابل التعبير والاختلاف
وان كان كل منهما حكما واحدا ظاهرا لكنه متضمن لحكمين معا لكونه عبارة عن تحقق حالة
وزوال حالة اخرى ويجر باب غير المنصرف باللام اي بلام التعريف الباء للسببية متعلق
بيجر او الاضافة لانها لكونها من معظم خواص الاسم تقويان جهة الاسمية و
يبعدان عن الفعل فيضعف تأثير شبهه بيجر لان الجر يسقط تبعا للتنوين الساقط
بشبه الفعل وهنا لم يسقط شبه الفعل بل باللام والاضافة فلم يتبعه الجر بالكسر نحو مررت
بالاحمر واحمركم اعتبرنا طالعا ثن اذ غير المنصرف بغير اللام والاضافة يجر لكن
بصورة الفتح وبعد اللام والاضافة يجر بصورة الكسر المرفوعات
مبتداء وهو ضمير الفصل وما اشتمل خبره وتذكير هو وافراده باعتبار الخبر او بتاويل كل واحد
او يعود الى المرفوع المذكور معنى لدلالة المرفوعات عليه ويمكن ان يكون قوله المرفوعات
خبر مبتداء محذوف والتقدير هذا ذكر المرفوعات وقوله هو ما اشتمل جملة مستأنفة هو ما
اسم او معرب اشتمل فعل ضميره فاعله والجملة صلة ما على علم مفعول به لقوله اشتمل وهو الضمة
والواو والالف لفظا او تقديرا والاعراب المحلي لا يشتمل عليه اللفظ فلا يكون نحو جاءني هؤلاء
مرفوعا اذ معنى الرفع المحلي انه في محل لو كان ثمه معرب لكان مرفوعا الفاعلية الخصلة
المنسوبة الى الفاعل او كونه فاعلا حقيقة او حكما ولم يقل على علم الرفع لئلا يرد الحرف ايضا
ولئلا يلزم تعريف الشيء بما يساويه في المعرفة والجهالة وليشير الى اصالة الفاعل في باب
الرفع فمنه اذا عرفت هذا فنقول منه الفاعل اي مما اشتمل او من المرفوعات و
تذكيره وتوحيده بما عرفت انفا وبلا تفهم وما اشتمل الفاعل مبتداء مقدم الخبر وقدم لانه
اصل المرفوعات لانه جزء الجملة الفعلية التي هي اصل الجمل ولان عامله قوي بخلاف

المرفوعات

مرر عله حركة او حرفا

والنامي

المبتداء ولانه اشد في باب التركيب حيث لا يجوز حذفه الا بشرائط بشتى ولا يرفع
لا ينسخ بالنواسخ بخلاف المبتداء وقيل اصل المرفوعات المبتداء لانه باق على ما هو عليه
الاصل انه المسند اليه وهو المتقدم بخلاف الفاعل ولانه يحكم عليه بكل حكم جامدا او مشتقا
فكان اقوى بخلاف الفاعل ولانه يحكم عليه باحكام متعددة في تركيب واحد بخلاف
الفاعل فان حكمه واحد ليس الا وهو ما اسم غير تابع اسند اليه الفعل بلا تبعية ولا يدخل
في الحد تابع الفاعل بدلا او عطفا او غيرهما لان المراد في جميع حدود المرفوعات والمنصو
المنصوبات والمجرورات المذكورة غير التوابع بقرينة الحبس السابق وهو ذكر التوابع
بعد ذلك او شبهه واتى فالاول او شبهه ليتناول نحو زيد قائم ابوه وقدم الفعل عليه عطف على قوله
اسند او حال بتقدير قد احتراز عن نحو زيد في زيد ضرب لانه مما اسند اليه الفعل لكنه
مؤخر عنه فان جعل الفعل فيه مسندا الى الضمير دونه فقيل هو مسند اليه ايضا والكناية اليه مثل
منكر كما عرفت في المفتاح وما قيل انه قوله وقدم عليه لرفع الوهم دون الاحتراز فعلى تقدير
عدم تسليم تقدم الكناية اليه على جهة قيامه ضرورة عنه احترازا عن نحو ضرب زيد
وزيد مضروب غلامه فطريقة قيامه بان لا يكون الفعل مبنيا للمفعول الا يكون على صيغة
المفعول به واقعا على جهة كونه حاصلا به لم يقل قيامه به او قائما به لئلا يخرج نحو
مات زيد او طال زيد مثل قام زيد وزيد قائم ابوه والاصل ولو قال والاولى الخ لكان
اخصر واوضح واحسن لمراعاته الاشتقاق ان يلي فعله لانه كالجزء منه فلذلك اي ولاجل
ان الاصل في الفاعل ان يلي الفعل جاز هذا الكلام ضرب غلامه زيد لتقدم معاد الضمير
وهو زيد حكما لتقدم الفاعل رتبة وامتنع هذا التركيب ضرب غلامه زيدا لان الفاعل متصل
بفعله واتصاله يوجب عود الضمير قبل الذكر وهو ممتنع للزوم الاضمار قبل الذكر
لتاخر المعاد وهو المفعول لفظا ورتبة بناء على اصالة تقدم الفاعل عليه خلافا
للاخفش وابن جني فانهما جوزاه تمسكا بقوله: جزى ربه عني عدي بن حاتم

جزاء

جزاء الكلاب العاويات وقد فعل والجواب ان الضمير للمصدر اي رب الجزاء ولم
يعتبر التفسير بزيد كما في تنازع الفعلين لان ذلك مختص بالعمدة والضمير المضاف
اليه غير عمدة الا ترى انه لا يضمر المفعول في الاول اذا اعمل الثاني عند تنازع العاملين مع
كون الاسم الظاهر مفسرا وما قيل ان الاضمار قبل الذكر في التنازع للضرورة ولا ضرورة
ههنا ففيه نظر لشمول اقتضاء الفعل للمفعول به كاقتضائه الفاعل واذا انتفى
الاعراب لفظا فيهما في الفاعل والمفعول قيل قد اعتبر ههنا لرفع الالتباس
ولم يعتبر في تقديم المفعول على الفاعل في هذه الصورة نحو موسى ضرب عيسى واجيز الوجهان
وكذا في نحو اقائم زيد وغير ذلك مما اجيز فيه الوجهان او الوجوه قيل والقرينة اعتبار
اللفظ حالية او مقالية نحو ضرب موسى عيسى بخلاف ضرب شعري موسى او ضربت
موسى سعدى او ضرب عيسى العاقل موسى العاقل واكل الكمثرى موسى لوجود ما من
تذكير او تانيث او صفة او عدم صلاحية احدهما للفاعلية كالكمثرى كان يكفيه ان
يقول واذا انتفى القرينة اذ الاعراب من القرائن اللهم الا ان يقال انه موضوع للدلالة
على الفاعل ونحوه فلا يسمى قرينة او كان مضمرا متصلا لامتناع الفصل مع الاتصال
سواء كان المفعول اسما ظاهرا كضربت زيدا او مضمرا منفصلا كما في ما ضربت الا
اياك او متصلا كضربتك او وقع مفعوله بعد الا نحو ما ضرب زيد الا عمرا لانه
لو اخر لانقلب الحصر او معناها فقط بخلاف ما اذا وقع بعد الا او معناها كلاهما
نحو ما ضرب الا عمرا زيد فانه جائز سواء قصر استثناء عمرو ويقدم الا عمرا على الفاعل
بقرينة او قصد استثناءهما معا وقيل لا يجوز ذلك لضعف الحذف ولا الاولى للزوم
الالتباس بالكلية وجب تقديمه اما في انتفاء الاعراب فيهما والقرينة فللتحرز عن
الالتباس واما في كون الفاعل ضميرا متصلا فلمنافاة الاتصال الفصل واما في وقوع
المفعول بعد الا او معناها فلئلا ينقلب الحصر المقصود واذا اتصل به اي بالفاعل

ضمير مفعول فاعل اتصل نحو قوله تعالى واذا ابتلى ابراهيم ربه بكلمات وكذا اذا اتصل ضمير المفعول
بصلة الفاعل او صفته نحو ضرب زيدا الذى ضرب غلامه واكرم هندا رجل ضربها ولو
قيل بتقديم الفاعل على المفعول كما زعم البعض دون الاول لجواز الفصل بالاجنبى بين الصفة
والموصوف دون الاول نحو قوله تعالى وانه لقسم لو تعلمون عظيم حيث عظيم وقع صفة لقوله
لقسم مع انه فصل بالاجنبى وهو جائز بخلاف الصلة والموصول او وقع الفاعل اى
مجرد الفاعل وقيل الحاجة الى التقييد كما هو ظ لفظ المص بعد الا نحو ما ضرب عمرا
الا زيد او معناها نحو انما ضرب عمرا زيد او اتصل الفعل مفعوله به وهو الفاعل غير متصل
بالفعل نحو ضربنى زيد وجب اجزاء الشرط تاخيره تاخير الفاعل اما فى اتصال ضمير المفعول
فللتحرز عن لزوم الاضمار قبل الذكر واما فى وقوعه بعد الا او فى معناها فلئلا ينقلب الحصر
المقصود واما فى اتصال المفعول فلامتناع الفصل مع الاتصال وقد يحذف الفعل للتقليل نحو
الفعل الرافع للفاعل اللام للعهد لقيام اى وقت قيام قرينة اذ قيام القرينة شرط لا علة
قرينة اى دالة على الحذف وتعيين المحذوف جوازا اى حذفا جوازا اى فى مثل قوله زيد لمن
من القول والرفع محكى اى قام زيد بقرينة السوال فان قيل لم لا يجعل من باب تقدير الخبر
فيكون الجملة اسمية ليطابق السوال وهو من قام لانه جملة اسمية قيل لو قدر كذلك
لطابق السوال صورة ولا يطابقه معنى لان قوله من قام سوال عن الفاعل لا عن غيره
فى الحكم وزيد قام يفيد تقوى الحكم بتكرار الاسناد فلا يطابق السوال ويقال تقدير
الخبر يوجب حذف الجملة وتقدير الفعل شطرها والتقليل فى الحذف اولى لمن قال من
مفعول قال قام وليبك الواو للعطف على ما قبله والبيت مرثية ليزيد
ابن نهشل يزيد مفعول ما لم يسم فاعله ضارع فاعل الفعل المحذوف اى يبكيه ضارع
بقرينة السوال المقدر وهو من يبكيه لانه لما ظهر الضارع عن اى من الضعفاء
ومختبط السائلين المختبطين لخصومة اللام للوقت اللام للتعليل ان اريد خصومة

عمرو

مخبر اتاه ومختبط اى سائل العطاء من غير وسيلة مما تطيح اى يبكيه مختبط من اجل
اهلاك المهلكات يزيد اى ليبك يزيد من اجل اهلاك المهلكات يزيد الطوائح
بحر طويل على قبض فعولن ومفاعيلن فى المصراع الاول وقبض فعولن فى
ابتداء المصراع الثانى ومفاعيلن فى الرابع ووجوبا عطف على جوازا اى حذفا وجوبا فى مثل
اى فى مثل هذا الكلام وان احد من المشركين استجارك وقد يحذفان معا اى يحذف
الفعل والفاعل مثل نعم اى قام زيد لانه نعم التى للتصديق ما سبق عليه وحذف
الجملة ههنا جائز لا واجب ونعم فيه قرينة لا سابقه مسدة الجملة لمن قال
اقام زيد مفعول قال واذا تنازع الفعلان اى اذا قصد توجه الفعلين الى
اسم واحد وهذا فى الغلب واما بعد التركيب فلا تنازع اذ كل مستوف معموله
من مضمر او محذوف او مذكور قوله الفعلان اقل ما يتحقق فيه وجود التنازع
ولا يختص التنازع بالفعلين قد يوجد التنازع فى اكثر من الفعلين نحو ما جاء
فى الصلوة الماثورة كما صليت وباركت ورحمت وترحمت على ابراهيم ذكر
الفعلين لاصالة الفعل فى العمل والتنازع لا يختص بالفعلين بل يجرى فى
غيرهما نحو زيد ضارب ومكرم عمرا وبكر شريف وكريم ابوه وغيرذلك اسما
ظاهرا مفعول تنازع من باب تجاذبنا الثوب قيد بالظاهر لانهما اذا تنازعا
مضمرا يلحق عليهم بابليه وليس فيه جواز اعمال بعدهما صفة ظاهرا واقعا بعدهما
اى المقدم او المتوسط ملحق بالاول يستحقه قبل التكلم بالثالث فلا يكون له فيه
مجال فى نزاع فلا يكون من هذا الباب فقد جزاء الشرط والجزاء محذوف والتقدير
واذا تنازع الفعلان ظاهرا بعدهما جاز اعمال كل منهما او جزاء الشرط قوله
فان اعملت الخ اى يكون واقعا فى الفاعلية فاعلية الاسم الظاهر اى كونه
فاعلا مثل ضربنى واكرمنى زيد او فى الفاعلية المفعولية اى مفعولية الاسم

الظاهر اي كونه مفعولا مثل ضربت واكرمت زيدا وفي الفاعلية فاعمله الاسم
الظاهر ومفعوليته معا بان يقتضي احد الفعلين الفاعلية والآخر المفعولية و
والمفعولية مختلفين خبر كان المحذوف اي كانا مختلفين عمله اقتضاء احدهما و
الآخر المفعولية ناصب نحو ضربني واكرمت زيدا حال من الفعلين المعنويين من
الضمير في فقد يكون في الفاعلية والمفعولية والحال يصح ان يكون نحو عامله معنويا
مفهوما من الكلام من حيث المعنى وليس من اعمال الضمير فاعرفه ويختار البصريون عطف
على الجزاء المحذوف اي واذا تنازع الفعلان ظاهرا بعدهما يجوز اعمال كل منهما ويختار
البصريون كذا اعمال الثاني مع تجويز اعمال الاول لانه اقرب الطالبين الى المطلوب فهو
على اصح اقرب ولزوم الفصل على تقدير اعمال الاول ولاستفاضة الاستعمال على ذلك
في القرآن وكلام الفصحاء منه قوله تعالى هاؤم اقرؤا كتابيه وآتوني افرغ عليه
قطرا وقول الشاعر وكنا مرتاة كان متونها جرى فوقها واستشعرت لون مذهب
قوله قضى كل ذي دين فوفى غريمه وعزة ممطول معنى غريمها لو اعمل الاول لقيل
اقرؤه وافرغه واستشعرته وفوفاه ومعنى وبحاله فالمختار اضمار المفعول
في الثاني عند اعمال الاول ووجوب ابراز الضمير في صفة جرت على غير من هي له اذا لم
يضمر على شريطة التفسير بخلاف ممطول فانه وان جرى على غير من هي له الا ان ضميرا
ضمير شريطة التفسير والكوفيون اي نحاة الكوفة الاول يختارون الاول مع
تجويز اعمال الثاني لانه اسبق الطالبين فهو اولى باعطاء المطلوب ان اعمال الثاني
يوجب الاضمار قبل الذكر فان اعملت الفا للتفسير الثاني بناء ببيان اعمال الثاني
لانه الاولى واكثر استعمالا اضمرت جزاء الشرط الفاعل في الاول لجواز الاضمار
قبل الذكر في العمدة بشرط التفسير ولزوم التكرار بالذكر وامتناع الحذف
كما ستعرف على وفق الظاهر الاسم الظاهر الواقع بعد الفعلين افرادا وتثنية وجمعا

وجمعا تذكيرا وتانيثا لعود ذلك الضمير اليه دون ظرف اضمرت الحذف اي حذف الفاعل
لانه لا يجوز حذف الفاعل الا اذا استثني مسنح والامثلة السابقة من باب تقدير الفاعل لا
من باب حذفه نسيا والمحذوف من باب التنازع محذوف نسيا خلافا للكسائي اي يخالف
القول بالاضمار دون الحذف خلافا للكسائي ونظير الخلاف في نحو ضاربني واكرمني الزيدان
عندهم وضربني واكرمني الزيدان عنده فانه يقول بحذف الفاعل دون اضماره تحرزا عن
الاضمار قبل الذكر بشرط التفسير في الجملة جاز نحو نعم رجلا زيد وقل هو الله احد كله وحذف
الفاعل بدون ستثني مسنح فانه لم يوجد اصلا وفيه انه جاز حذف الفاعل في اسمع
بهم وابصر حيث بهم حذف بهم وهو فاعل عند سيبويه ونحو ما قام وما قعد الا انا ونحو
اضربن واكرموا القوم ونحو اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما وفيه ان المصدر قاصر في
العمل لا يجب فيه وجود الفاعل فتركه الطعام من باب عدم الفاعل لعدم الاقتضاء كما
في الجوامد لا من باب حذفه وجاز اعمال الثاني عند اقتضاء الاول الفاعل معترضة لبيان
خلاف الفراء والواو اعتراضية خلافا للفراء فانه منع جواز ذلك للزوم احد المحذورين
الاضمار قبل الذكر او حذف الفاعل لو ذكر الواقعين او اضماره بعده
الظاهر كما في صورة تاخير الناصب فقال ضربني واكرمني زيد هو وضربني واكرمت
زيدا هو رواية المتن غير مشهورة عنه وحذفته تحرزا عن الاضمار قبل الذكر لو
اضمر والتكرار لو ذكر المفعول ولم يضمر لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر في الفضلة وهو
ممتنع وربه رجلا شاذ ان استغنى شرط استغنى عن الجزاء لتقدم ما يغني عنه عنه مفعول
ما لم يسم فاعله وان شرط اظهرت جزاء الشرط نحو حسبني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا
لانه لا يجوز حذف احد مفعولي باب حسبت ولا يجوز اضماره لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر
في الفضلة وان اعملت عطف على الشرطية السابقة وهي قوله فان اعملت الثاني الاول
اي الفعل الاول اضمرت جزاء الشرط الفاعل في الثاني نحو ضربت واكرمني زيدا واضمرت المفعول

لان اضمار ح ليس قبل الذكر لتعلق الاسم الظاهر بالفعل الاول وهو مفقود ثم عما يضمر الفعل

الثاني كما ولا يحذف مع امكان اضمار ح على القول المختار متعلق باضمار المفعول لئلا يتوهم مع

بالحذف عما ان الثاني غير متوجه الى المذكور الا ان يمنع مانع في جميع الاوقات الاوقت منع

مانع عن الاضمار فيظهر نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا حيث اعمل حسبني

فجعلت الزيدان فاعلا له ومنطلقا مفعولا له واضمر المفعول الاول في حسبتهما واظهر

الثاني وهو منطلقين لمانع وهو انه لو اضمر مفردا خالف المفعول الاول ولو اضمر مثنى خالف

المقال وهو قوله منطلقا وقول مبتداء بحذف المقول امرء القيس كفاني ولم اطلب قليل

من المال اوله ولو ان ما اسعى له ادنى معيشة اي لو ثبت ان سعيى له ادنى معيشة كفاني

قليل من المال ولم اطلب المجد المؤثل ولكنما اسعى لمجد مؤثل آخره وقد يدرك المجد

مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل امثالي ليس منه اي من باب التنازع لفساد

المعنى اضافة المصدر الى الفاعل اي وان كان ولم اطلب عطفا على كفاني ومنه باعمال

الاول ان كان عطفا على مجموع الشرطية او اعتراضا حيث لا يكون في حيز لو فلا

يصير مثبتا فلا يفسد المعنى ولا يسوغ ان يكون حالا لان الحال قيد العامل فيستلزم

كون الشرط ملزوما للكفاية المقيدة بانتفاء الطلب وليس كذلك لتحقق السعي

لادنى معيشة مع كفاية قليل من المال مطلقا طلبه او لم يطلبه على تقدير توجههما الى قليل

من المال لاستلزام انتفاء كفاية قليل من المال ثبوت طلبه على فرضه لو التي يجعل المثبت

من شرط او جزائه او ما عطف عليهم على احدهما منفيا والمنفي من ذلك مثبتا مفعول ما لم

يسم فعل لم يسم فاعله لم يذكر فاعله لم يفصل عنها كما فصل المبتداء لشدة تعلقه بالفاعل

حتى سماه بعض النحويين فاعلا كل مفعول ذكر لكل ليبان حذف صيغة مفعول فاعله

مفعول ما لم يسم فاعله لقوله حذف واقيم ذلك المفعول مقامه تاكيد للضمير المستتر انما اكد

لئلا يتوهم اسناد الفعل الى قوله مقامه مقام الفاعل وشرطه مبتداء اي شرط مفعول

ولا يرد نحو انبت الربيع البقل حيث كان في الاصل مفعوله فيه وصار فاعله لصدق حد الفاعل عليه

ما لم يسم فاعله ان يغير صيغة الفعل الى فعل اي الى الماضي المجهول والمضارع المجهول فيتناول

نحو افتعل واستفعل وغيرهما وهذا من باب ذكر العلم وارادة المشهور نحو لكل فرعون

موسى اي لكل جبار عادل قاهر ويفعل ونحوهما مما بني للمفعول فيكون من باب حذف المعطوف

ولا يقع موقع الفاعل المفعول الثاني صفة المفعول لانه مسند الى المفعول الاول واسناد تاما

فلو اسند الفعل اليه لزم كونه مسندا ومسندا اليه مع كون كلا الاسنادين تاما بخلاف اعجبني

ضرب زيد لان احد الاسنادين وهو اسناد المصدر غير تام من مفعول باب علمت ولا يقع

المفعول الثالث من باب اعلمت اذ حكمه حكم المفعول الثاني من باب علمت في كونه مسندا والمفعول

له لانه جواب لم ويبطل السوال عن العلة قبل تمام الحكم وفيه انه يوجب امتناع ضرب للتاديب

وفيه انه لا تم كونه بدون اظهار اللام جواب لم وفيه والمفعول معه لان الواو عين الاسناد

وتركها يغير ما يفيد المفعول معه لذلك جزاي كالمفعول الثاني من باب علمت والثالث من باب

اعلمت في انه لا يقعان موقع الفاعل واذا وجد في الكلام المفعول به مع غيره من المفاعيل

تعين جزاؤه للاسناد الفعل اليه لبناء فعل المجهول له وكون اسناده اليه حقيقة والى غيره

من الملابسات مجازا ولا يصار الى الحقيقة مع امكانها ولا يترجح عليه المفعول المطلق

والزمان بالجزئية ولا المكان لملازمته لكل فعل لان الفعل المجهول غير مبني لذلك تقول ضرب

زيد يوم الجمعة ظرف زمان امام الامير ظرف مكان ضربا شديدا مفعول مطلق للنوع

باعتبار الصفة في داره مفعول به بواسطة الحرف الجر على اصطلاح الجمهور واما على

اصطلاحه فهو مفعول فيه حيث جعل تقديره في شرط النصب لا اشتراط المفعول فيه فيلزم

تكرار نظير ظرف المكان وترك نظير مفعول به بالواسطة فتعين زيد فان قيل قوله

اذا وجد وقوله تعين وقوله تقول امور مستقبلة وقوله فتعين زيد ماض فالكلام غير

منتظم وان لم يكن ثمة اي وان لم يوجد المفعول به فالجميع اي جميع المفاعيل سواء في

مستوي الاستواء الكلام عدم بناء الفعل له وكون الاسناد اليه مجازا والا اي وان من مفعول

سلب فلان المسكين ... فان ظرف المكان فيه ... بنصب ... ان يكون بها ...

تعبير على التمثيل المذكور ... لانه ...

الماضي بمعنى المستقبل كما في قوله تعالى ففزع من في السموات و ... الا ما ... ونادى ... الجنة ... سواء الكلام

باب اعطيت الفعل المتعدي الى مفعولين ثانيهما غير الاول اولى في القيام مقام الفاعل من
المفعول الثاني ومنها من المرفوعات المبتداء قدمه على الخبر والجملة عطف على قوله فمنه الفاعل
والخبر جمعهما في فصل واحد لكمال التناسب بينهما على ما هو الاصل واشتراكهما في العامل المعنوي
وعبر ذكره فالمبتداء فان قيل ما له اتى بضمير الفصل في حد المبتداء والخبر دون حد الفاعل و
المفعول ما لم يسم فاعله قيل اكتفى في بعض الحدود بالحصر المستفاد من المقام لمكان الاطراد
دون الانعكاس وصرح بذكره في بعضها ليكون صور النفس ح دالة على صور الاكتفاء و
قيل صرح بالحصر هنا ردا على من زعم ان اسم الفعل مبتداء وفيه وفيه ما الاسم لفظا او
تقديرا المجرد الذي لم يوجد فيه عامل لفظي احتراز عن الاسم الذي فيه عامل لفظي لان التجريد
يقتضي سبق الوجود وقد ينزل الامكان منزلة الوجود كما في قولهم سبحان من ضيق فم الركية
وسبحان الذي صغر جسم البعوض وكبر جسم الفيل وقوله تعالى ربنا امتنا اثنتين واحييتنا
اثنتين تسمية العدم الاصلي اماتة وههنا من هذا القبيل فان جعل التجريد سلب الوجود
معنى وسلب الكلي يوجب سلب العموم لا عموم السلب فيصدق عند عدم بعض العوامل ووجود
البعض لان التجريد عن شمول الوجود كما يكون بشمول العدم يكون بالافتراق ايضا قلت
التجريد وان كان سلبا لكن على وجه العدول اذا النسبة الايجابية واثبات التجريد عن جميع
العوامل بان لا يوجد فيه عامل على سبيل عموم السلب على سلب العموم او يقال سلمنا انه يفيد السلب
البسيط فيفيد سلب العموم يحتمل شمول العدم والافتراق فتعين احدهما وهو شمول
العدم بالقرينة عن العوامل اللفظية المنسوبة الى اللفظ نسبة المفعول الى المصدر او
نسبة الجزئيات الى الكلي اي غير التوابع وهو المراد في جميع المرفوعات والمنصوبات والمجرورات
بدليل ذكر التوابع بعدها وفسر العلامة جار الله الزمخشري في المفصل العوامل اللفظية
بباب كان وان وعلمت حيث بين ما هو يعني المبتداء والخبر فانهما الاسمان المجردان
عن العوامل اللفظية التي من شانها ان يدخل عليها وهي الابواب الثلثة وفروعها

[illegible] ما لم يسم فاعله [illegible]

ليس الا والمقصود تعريف المبتداء وصح قياس الحد ان يطلق ما عرف ولا يرد عليه نحو بحسبك درهم
لان الزائد غير معتد به مسندا اليه احتراز عن خبر المبتداء او القسم الثاني من المبتداء فانه خارج مسند
عن هذا القسم او الصفة الواقعة بعد حرف النفي كلمة او لتقسيم المحدود دون الحد حيث
بينا ولصور الحد وهو قوله الاسم كلا القسمين مانعة الخلو دون الجمع وليست للتشكيك
او للتشكيك فلا ينافي التعريف ولم يعتبر وقوعها بعد الموصول في نحو القائم ابوه زيد لان
هذا القسم من المبتداء ضروري لعدم وجه آخر ولا ضرورة هنا للزوم اعراب الصلة باعراب
اللام الموصول كان اعراب ما بعد اللام يجئ على اعرابها ويرد عليه قائم ابوه زيد واجيب المجرد به
بان هذا اذا لم يمكن غيرها للابتدائية وهي الخبرية وفيه انه منقوض بجواز الامرين في
اقائم زيد نحو ما يعرف والف الاستفهام وهل كالالف وقيل له وذكر الالف للاصالة
وللتقييد رافعة حال عن ضمير الواقعة لظاهر غير ضمير مستتر فلا يرد اقائم انتما احتراز
عن نحو اقائمان الزيدان لان قائمان رافعان لضمير عائد الى الزيدان ولو كان رافعا لهذا
الضمير لم يجز تثنيته مثل زيد قائم مثال الاول من المبتداء وما قائم الزيدان مثال الصفة
الواقعة بعد حرف النفي واقائم الزيدان مثال الصفة الواقعة بعد الف الاستفهام فان
طابقت اي كانت الصفة والاسم المرفوع بعدها مفردين مفردا مفعول به لقوله طابقت
اي اسما واقعا مفردا واقعا بعدها احتراز عما اذا طابقت مثنى نحو اقائمان الزيدان
او مجموعا نحو اقائمون الزيدون فانه خبر ليس الا جاز فيه الامران احدهما
كون الصفة مبتداء وما بعدها فاعلا سادا مسد الخبر في اتمام الجملة والثاني كون
الصفة خبرا وما بعدها المبتداء لاستوائهما في مخالفة الاصل فلا يسبق الذهن الى
احدهما بخلاف قام زيد حيث لا يجوز فيه الا الفاعلية لخلوها عن مخالفة الاصل
واستلزام حمله على الابتداء تاخير المبتداء عن الخبر فلا يسبق الذهن اليه الى ما هو بل
الاصل فيلتبس وهذا الفرق يبين لك جميع الصور الالتباس وجواز الوجهين

قال فقيل هذا القسم من المبتداء ضرورة لايصار اليه الا عند عدم وجه آخر اشق الضرورة فقيل
اذا جعل الاسم الظاهر فاعلا فلا وجه في الصفة سوى الابتداء فتحققت الضرورة
قال وقيل قد اعتبر في منع تاخير المبتداء نحو زيد قام لزم الالتباس بالفاعل لم يحتمل
وجهان ولم يعتبر الالتباس هنا جوز الوجهان فلا بد من بيان الفرق مثل افاعل
مبتداء زيد مبتداء او فاعل والخبر هو ضمير الفصل المجرد عن العوامل اللفظية اسما او جملة
احتراز عما ليس بمجرد المسند اي المبتداء فلا يرد نحو تضرب في زيد يضرب ابوه وعلى هذا
قوله المغاير للصفة المذكورة تاكيد به الجار والمجرور ومفعول ما لم يسم فاعله احتراز عن
القسم الثاني من المبتداء المغاير للصفة المذكورة اي لا يكون صفة واقعة بعد حرف النفي
والف الاستفهام رافعة للظاهر واصل مبتداء المبتداء التقديم جرا لانه عمدة البيان ومن
ثم اي ولاجل ان اصل المبتداء التقديم جاز هذا الكلام في داره زيد مع كون الضمير عائدا
الى زيد المتاخر لفظا المتقدم رتبة لما ان اصالة تقدمه وامتنع صاحبها في الدار لعود الضمير
الى الدار وهي في حيز الخبر الذي اصله التاخر فيلزم عود الضمير الى المتاخر لفظا ورتبة وقد
للتقليل يكون المبتداء اسم يكون نكرة خبر يكون في المبتداء اصلان التقديم والتعريف
فبقي اصلهما بالتصريح والآخر بالالتزام لان في بيان علة التنكير يستلزم اصالة التعريف
بيان التنكير عند بيان اصالة التقديم غير ملائم فكان الاولى ان يذكر هنا قوله واذا
كان المبتداء مشتملا على ماله صدر الكلام الى مما وجب فيه هذا الاصل او تخلفه وحج
يلزم تاخيره وتخلف هذا الاصل في بعض الوجوه وذكر اذا كان الخبر مصححا له في نحو الدار في
رجل ولعل ذكر التنكير بعد ذكر التقديم بهذا السبق اذا تخصصت النكرة اي قل شيوعها
بوجه ما اي وجه كان ما لانه او صفة لان التنكير المحض في الباب محل بالغرض المط
وهو الافهام ويرد عليه جواز كوكب انقض الساعة في الجحد ويرد ايضا جواز تنكير
الفاعل مثل ولعبد فانه تخصص بالصفة مؤمن خير من مشرك وارجل في الدار
ام

التعيين

ام امراة فانه تخصص بالعلم بثبوت الخبر لاحد الجنسين لان الاخبار بعد العلم بمنزلة
الصفات لان ام المتصلة المعادلة للهمزة للسوال عن التعيين بعد العلم باصل الحكم و
ما احد خير منك تمثيل للمبتداء على مذهب بني تميم فانه تخصص بصفة العموم وفيه
وشر اهر ذا ناب اي شر عظيم اهر الكلب لا شر حقير وتخصص بكونه فاعلا معنى
باراده التقديم وان الخبر على ابدال شر من الضمير وجعله بتقدير اهر شر ذا ناب
ليحصل التخصيص وتقديم ما حقه التاخير يوجب الحصر فيكون المعنى ما اهر ذا ناب الا شر
المهر للكلب بالنباح المعتاد قد يكون خيرا بان يكون الجاني حبيبا او تاجرا او مخبرا
بخبر مسرع وقد يكون شرا بان يكون لصا او عدوا او المهر له بنباح غير معتاد يتشام
به يكون شرا الاخير افع الاول يصح القصر بالنسبة الى الخبر وعلى الثاني لا يصح لتعذر
الوصف حتى يصح القصر فيكون المعنى شر عظيم لا حقير ليفيد اهر ذا ناب وفي الدار رجل
تخصص بتقديم الخبر الذي هو ظرف متعين لكونه خبرا لانه اذا قيل في الدار علم ان ما بعده
موصوف باستقرار في الدار فكانه متخصص بالصفة وسلام عليكم تخصص بكونه
منسوبا الى المتكلم اذ المعنى سلمت سلاما عليكم ثم رفع لقصد الاستمرار والدوام فالهوا
معناه سلمت سلاما عليكم واعترض عليه ان سلمت معناه قلت سلام عليكم بل معناه
قلت سلمكم الله او قلت السلام عليكم وذلك لا يحتاج الى تقدير آخر فلا يلزم النسق
والدور فان قيل السلام لما كان مصدر سلمت كان معنى قولك سلام عليك وانا عليك
فيلزم تكرار الخطاب قيل معناه كذلك لكنه ليس بتكرار بل هو تعيين الخطاب بالاول
من اللفظ الصالح له وقال صاحب الكتاب سلمك الله معرضا على تقدير سلمت وهو
غير مسلم حيث لا معنى لسلمك الله عليك بعد استيفاء المفعول منه والخبر قد يكون
يصلح مثالا لوقوع الخبر جملة يشير الى ان الاصل في الخبر الافراد جملة لان الحكم كما
يقع بالمفرد يقع بالجملة نحو زيد مبتداء ابوه مبتداء ثان قائم خبر المبتداء الثاني والجملة

قوله السلام عليكم

لعله ينبغي للنسق السي اوالدور والتكرار والجواب انا لا نسلم انه على سلمت فلست سلام عليكم

الاسمية خبر المبتداء الاول
زيد مبتداء قائم خبر ابوه في الدار
والجملة الخ

الفعلية خبر المبتداء فلا بد الفاء جواب شرط محذوف اي اذا صح وقوع الجملة خبرا فلا بد
عطف على قوله قد يكون جملة اي الخبر قد يكون جملة فيحتاج الى الرابط من عائد خبرا وليس
بمتعلق بدوال لكان مضادا على المضاف على نحوه لحافظا للقرآن من عنده كون الجملة
من حيث هي مستقلة فاذا تعلق بشيء احتاج الى رابطة ضميرا وغيره كاللام في نعم الرجل زيد
ووضع المظهر موضع المضمر نحو الحاقة ما الحاقة وكون الخبر تفسير المبتداء في قل هو
الله احد وقد يحذف بقرينة العائد نحو البر الكر والسمن منوان بقرينة ان تابع
البر والسمن له يشعر بخبر ذكره وما مبتداء وقع ظرفا حال الذي وقع في التركيب
ظرفا فالاكثر مبتداء ثان الفاء في الخبر المبتداء المتضمن بمعنى الشرط لكونه موصولا اي اكثر
النحاة انه اي على انه خبر المبتداء اكثر الجملة خبر المبتداء الا وان مقدر بجملة اي مفروض
منصفا بجملة فان قيل من هذا الباء وما يمنع قوله مقدر بجملة وهو الجملة لا الظرف
لان الاصل في العمل الفعل فيقدر من عامله في الظرف احرى حمله انه اذا وقع صلة يقدر
بالجملة لا محالة فكذا اذا وقع خبرا ولان الظرف المستقر يعمل العباء مقام عامله فجعله فرع
الفعل الذي هو الاصل اولى من جعله فرع الفرع وقال الكوفيون هو مقدر باسم الفاعل
لان الاصل في الخبر الافراد ولان المقدر لو كان فعلا لافادت نحو زيد في الدار التجدد
وليس كذلك ولان المقدر حال عن الضمير لانتقاله الى الظرف والقول بخلو الاسم عنه
اهون من القول بخلو الفعل واذا شرط كان المبتداء هذا شروع في بيان موجبات
تقديم المبتداء مشتملا على ماله معمول او موصوف بمعنى صدر الكلام فاعل الظرف
او مبتداء متقدم الخبر والاسمية صلة او صفة نحو من مبتداء بمعنى هل ابوك او ذكر
او زيد ابوك ام عمرو او غيرها ابوك خبر فانه مشتمل على ماله صدر الكلام وهو الاستفهام
او كانا اي اذا كان المبتداء وخبره معرفتين لو قال او كانا متساويين بتناول
التساوي في التعريف والتخصيص يستغني عن ذكر كونها معرفتين لكن اشتراط التساوي

في التعريف

٥٨

في التعريف يوهم اشتراط التساوي في رتبة التعريف فحينئذ بقوله او كانا معرفتين تحرزا
عن هذا الوهم او متساويين تخصيصا نحو زيد المنطلق او المنطلق زيد وقبل الاسم متعين
للابتداء والصفة للخبر وليس بدليل للخبر بمعنى اشتقاق وجوده في المعنى ولصحة وقوع
الاسم خبرا بمعنى المسمى بكرا والصفة مبتداء بمعنى الذات التي وصفت بكذا الا بقرينة نحو قوله بنونا بنو
بنوا ابنائنا وابو حنيفة ابو يوسف مثل افضل منك مبتداء افضل مني خبرا او كان عطف
على قوله او كانا معرفتين الخبر فعلا له للمبتداء اي مفردا يجعله في الزيدان يقوما حيث
يجوز يقوم الزيدان لعدم اللبس ذا الفاعل يكون واصل اللبس الا لا جملة باعتبار الصورة
فلا يرد نحو يقومان الزيدان لان الخبر جملة صورة له فعل يجعله في نحو زيد قام لان الخبر فيه
فعل له جملة صورة اذا الضمير المستكن اعتبار له صورة فكذا حيل ابين زيد خبرا مفردا
مع ان فيه ضميرا مستكنا فاعرفه احترازا عن ان يكون فعلا لغيره نحو زيد قائم ابوه فان
تقدم الخبر فيه جائز مثل زيد قام وجب تقديمه تقديم المبتداء على الخبر للتصدر و
اللبس قوله وجب جزاء الشرط السابق لو اخر لزم الالتباس بالفاعل واذا تضمن الخبر
المفرد اي الذي ليس بجملة صورة بجعله في زيد ابوه حيث له يبطل صدارته لتضمنه على
جملته ما موصولة او موصوفة معمول تضمن له صدر فاعل الظرف او مبتداء متقدم الخبر
الاسمية صلة او صفة الكلام كالاستفهام ونحوه نحو اين خبر زيد مبتداء لو اخر لبطل
صدارته او كان الخبر مصححا له مثل في الدار رجل خبر تخصيص المبتداء بتقديمه ولو اخر بقي
المبتداء بلا تخصيص او كان لمتعلقه الخبر اي لمتعلقه الساد مسد ضمير فلا يرد نحو على الله
عبده متوكل ضميرا اسم كان كان بين في المبتداء خبر كان مثل على التمرة مثلها زبدا تمييز عن الاسم
التام بالاضافة فرارا عن الموصوف اي حصل او حاصل على التمرة مثل زيد مثلها مثلها مبتداء
وفيه ضمير لمتعلق الخبر وهو التمرة لتعلق الجار والمجرور بحصل او حاصل لانه هو خبر او نقابل
الخبر هو قوله على التمرة والتمرة متعلق به تعلق الجزء بالكل او كان اي الخبر خبرا مفردا

على مثل عندي انك قائم اي عندي قيامك ان مع اسمها وخبرها بمعنى المفرد مبتدأ وعند ظرف
مقدم عليه لئلا يلتبس المفتوحة بالمكسورة وجب جوازا لقوله واذا تقدم مع ما عطف
عليه تقديم بتقديم الخبر على المبتدأ وقد للتقليل او التحقيق يتعدد الخبر مثل زيد عاقل
عالم عارف ويجب التعدد نحو الرمان حلو حامض في قوله بلق اسود ابيض وهما عالم جاهل
وقد يتضمن المبتدأ معنى الشرط وهو ملازمة الحكم له قيل وقيل سببية الاول للثاني فيرد
عليه نحو وما بكم من نعمة فمن الله الا ان يراد السببية للحكم والاخبار فيصح اي لا يمتنع
دخول الفاء في الخبر اذا قصد السببية او الملازمة والا فلا وذلك مبتدأ الاسم خبر
فان قيل تعريف الخبر يقتضي الحصر والمبتدأ الداخل عليه اما نحو اما زيد فمنطلق
والمتضمن لحرف الشرط كمن وما والمبتدأ الموصوف بها الموصول نحو قوله تعالى قل ان
الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم من هذا الباب فكيف يستقيم الحصر قيل الفاء
في القسمين الاولين بحرف الشرط اما الاول فظاهر لان اما حرف الشرط واما الثاني
فلانه لتضمنه ويجري فيه احكام الشرط والجزاء من لزوم الفاء في مواضع اللزوم
وجوازه وامتناعه في مظانها وجعل الماضي مستقبلا حتما وجزم المضارع وغير ذلك
بخلاف المبتدأ المتضمن لمعنى الشرط فانه لا يلزم في خبره الفاء وان كان اسمية ولا
يجعل الماضي بمعنى المستقبل حتما بل يجوز فيه الوجهين ولا يجزم المضارع فذكر القسمين
المذكورين في هذا الباب ليس بسديد واما القسم الثالث فيلحق بالموصول بفعل
او ظرف الموصول الذي وصل بفعل او ظرف نحو ما مر متعلق بالموصول او ظرف والنكرة
الموصوفة اي التي وصفت بهما اي باحدهما اي باحد المذكورين ينبغي ان يقول به لان العائد
الى المعطوف والمعطوف عليه بالجملة او يفرد نحو زيد او عمرو قائم فلا يقال قائمان
مثل الذي مبتدأ يأتيني او في الدار ليس ترديدا بين الشرطين بل عطف بيان على عطف
اي يقال يأتيني او يقال في الدار كالذي يأتيني فله درهم وكل مبتدأ رجل يأتيني او في

الدار

الدار اي يقال في الدار فله درهم خبر وليت ولعل مانعان بالاتفاق لبطلان صورة
الشرط بدخولها ولتغير الجملة بها من القطع بوجود الجزاء على تقدير وجود الشرط الى
الشك وان قيل باب كان وباب علمت ايضا مانعان دخول الفاء بالاتفاق فما وجه
تخصيص ليت ولعل قيل تخصيصهما لبيان الاتفاق من بين حروف المشبهة لا مطلقا
والحق بعضهم ان بهما بليت ولعل في منع الفاء والصحيح خلافه بدليل قوله تعالى ان
الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم ولهم عذاب الحريق
وقوله تعالى ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم ومن جعل الفاء على الزيادة او التعبير
او حذف الخبر بعد لا يخفى وتركها مع ان في بعض الآيات نحو قوله تعالى ان الذين آمنوا
وعملوا الصالحات لهم اجرهم عند ربهم ونحو قوله تعالى ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات
لهم جنات تجري من تحتها الانهار لا يوجب كونها مانعة لدخولها في المبتدأ الذي
تضمن معنى الشرط من حيز الجواز لا في حيز الوجوب فان قيل كما اختلف في ان اضيف في ان
وكان ولكن فما وجه تخصيصها ببيان الاختلاف قيل لعل القول بالمنع في ان مرجوح
مثل بدليل استعمال القرآن فيه بلا خلاف وفي غيرها اختلاف قبيح في ان الاتقاء
الحقها بها قول البعض على اطلاق لا كثره وفيه وقد يحذف المبتدأ وقد يجب حذفه
كما في المخصوص بالمدح او الذم نحو نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو بتقدير هو وفي
الصفة المقطوعة رفعا نحو الحمد لله الحميد اي هو الحميد ومن زيد الجزالة ولم يذكر اي هو اهله صح
ذكر لعلمه انه لم يعدم كما زعم البعض وعللوه بكون المبتدأ ركنا وليس بسديد لان
الركنية لا تنافي وجوب الحذف لموجب الا ترى ان الخبر ركن وقد يجب حذفه لقيام
قرينة جوازا كقول المستهل اي بطلوع مثل قول طالب الهلال او رافع الصوت عند
رؤية الهلال الهلال اي هذا الهلال بقرينة حالية وليس من باب حذف الخبر بتقدير
الهلال هذا لان المقصود نفس الهلال لا تعيينه بالاشارة والله اتى بالقسم

لئلا يتوهم نصب لهلا عند الوقف والخبر جوازا وقد يحذف الخبر جائزا لكونه يفهم
مثل هذا الكلام خرجت فاذا السبع واذا المفاجاة عند المبرد ظرف مكان فيصح
خبرا عن الجثة فلا يحتاج الى تقدير خبر فيكون المعنى خرجت ففي ذلك المكان السبع ولا
يرد عليه فاذا السبع بالباب لاحتمال ان يكون قوله بالباب بدلا وعند غيره ظرف
زمان ومثله لا يصلح خبرا عن الجثة فيكون ظرفا بمعنى المفاجاة ويكون الخبر محذوفا هو
موجود او حاصل ويكون المفاجاة المقترن منزلة منزلة اللازم لئلا يستلب
الظرف معمولا به بتقدير فاجأته زمان وجود السبع ويمكن ان يتعلق اذا بالخبر
المقدر خاصا من نحو واقف وحاضر فلا يكون مستقرا حتى يلزم خبرية الزمان للجثة
وفيه وجوبا اى حذفا واجبا فيما اى في التركيب مصدرية حينئذ اى وقت التزام
غير الخبر في موضعه التزم في موضعه غير الخبر مثل لولا زيد لهلك عمرو اى في كل اسم
وقع بعد لولا الحصه وكان خبره عاما يجب حذفه لسد جوابها مسده واذا كان
الخبر خاصا لا يجب حذفه نحو ولولا الشعر بالعلماء يزرى لكنت اليوم اشعر من
لبيد وقال الكوفيون هو من باب حذف الفعل اى لولا وجد زيد لكان كذا لشبه
لولا بحرف الشرط ولاختصاص التخصيص بالفعل فيحمل لولا الامتناعية عليها
ومثل ضربي زيدا قائما فيه مذاهب ذهب البصريون الى تقدير ضربي زيدا حاصل
اذا كان قائما يجعل قائما حالا وكان تامة واذا ظرفا مستقرا واقعا خبر المبتداء
الذي ليس بمقيد وقال الكوفيون تقديره ضربي زيدا قائما حاصل بجعل قائما متعلقا
المبتداء ويلزم حذف الخبر من غير سد شيء مسده وتقييد المبتداء المقصود عمومه
بدلالة الاستعمال وقيل تقديره ضربي زيد ضربة قائما بحذف مصدر مثله واقعا
خبرا وقيل هو مبتداء لا خبر له وضعفها ظاهر وكل مصدر وصيغته اى فرضه والمنا
وحذف الخبر ههنا لدلالة الواو المذكورة على الخبر ووقوع صيغته مقامه لفظا

ولا يرد

ولا يرد انه لو كان الواو بمعنى مع موجب النصب لانه انما يجب النصب اذا كان قبل الواو
فعل او معنى فعل وههنا لا فعل ولا معنى فعل وانما يقترن المفهوم بقرينة الواو فلا اعتداد
به لان الشرط ان يكون ذلك الفعل غير مفهوم من الواو وكل مبتداء عطف عليه بواو بمعنى مع
فيجب حذف خبره لاغناء الواو التي بمعنى مع عنه وسدها مسده وقيل حذف الخبر في
مثله غالب لا واجب لان الخبر المحذوف من كونه مقرونان او متقاربان خبر المبتداء بين فلا
يسد المبتداء الا هو وقوعه وصيغته مسده اذ المبتداء لا يكون سادا مسد الخبر فالجواب
ان يقال المبتداء الا هو بسد مسد الخبر المحذوف من حيث هو خبر الا وقد فيجب حذفه من
هذا الوجه وان كان لا يسد مسده من حيث انه خبر ولا يشترط لوجوب حذف الخبر
سد الشيء مسده من كل وجه او يقال تقدير الخبر المحذوف او يعطف صيغته على ضمير
ويكون تقدير الكلام كل رجل متقاربان هو وصيغته فيكون المعطوف متعلق الخبر
فيسد مسده ولعمرك لافعلن كذا اى بقاؤك اى لعمرك ما اقسم به كل مبتداء بمعنى
مقسما به يجب حذف خبره لسد الجواب مسده خبر ان مبتداء محذوف الخبر بقرينة ما سبق
اى منه خبر ان وقوله هو المسند ابتداء الكلام او يقال هو مبتداء وقوله المسند خبره و
وقوله هو ضمير الفصل قدم خبر ان لان خبره فرعه واسم ما ولا فرع معمول الفعل الجامد
مع شذوذ فيه بخلاف خبر ان واخواتها عطف على ان اى امثالها وشابهها
من الحروف الخمسة الباقية من الحروف المشبهة وهى ان وكان ولكن وليت ولعل هو
المسند الى اسم ان فلا يرد يعجبني ان زيدا يضرب ابوه بلا تبعية فلا يرد كون ان
بجملة حسنا قائم احتراز عن كل ما هو ليس مسند بعد دخول هذه الحروف اى احدى هذه
الحروف اى ان واخواتها خرج عن خبر ان واخواتها كون ان زيدا قائم مسند بعد دخول
ان وامره مثله اى شانه اى حكم خبر ان كامر خبر المبتداء مثل حكم خبر المبتداء في جميع
الا وصاف الا في هذه الصفة الا في تقديمه خبر ان لو قال الا في التقديم لكان اصوب

حيث يغتفر فان فيه جواز اوامتناعا فقد جاز بتقديم خبر المبتداء ولم يجئ بتقديم خبران لان فرع تقدم
صورة بمعنى المقصود بلالة الخطا على عمل الفعل وهي ناخبر المرفوع على المنصوب الا اذا كان
ظرفا في جميع الاوقات الا وقت كونه ظرفا فيجوز ان يتقدم حيث يتوسع في الظرف ما لم
يتوسع في غيره خبر لا مبتداء محذوف الخبر اي هنه خبرلا وقوله هو المسند استيناف وقوله
هو فصل والمسند خبر التي صفة لا اي الكائنة لنفي الجنس اي لنفي الجنس حكم الجنس اذ لا رجل
قائم مثله لنفي القيام لا نفي الرجل هو المسند الى الاسم فلا يرد كونه يضرب في لا رجل يضرب ابوه
بلا تبعية القرينة ذكر التوابع بعده فلا يرد لا رجل حسنا في الدار بجود خولها مثل لا غلام
رجل ظريف فيها عدل عن العبارة المشهورة وهو قولهم لا رجل في الدار لاحتمال حذف الجزء
وجعل في الدار صفة بخلاف ما ذكره لان غلام رجل معرب منصوب لا يجوز ارتفاع صفة
فلا يحتمل قوله ظريف ان يكون صفة لقوله غلام رجل والمثال وان صلح بحملا له يتعين
اذ نبح المقصود لكنه اذا استوى الاحتمالان فهو قبيح واذا الخطا المقصود لا قبح
كذا في بعض الشروح فالاحتراز عن الاحتمال اولى ويحذف خبره كثيرا اي حذفا كثيرا في
بنو تميم لا يثبتونه اصلا او في اللفظ قائلين لوجوب الحذف فيقولون لا اهل ولا
مال بمعنى انتفى الاهل والمال وما يرى في خبره مثل لا رجل كريم ولا كريم من الولدان
مصنوع على الصفة دون الخبر اسم ما ولا مبتدا محذوف الخبر اي هنه اسم ما
ولا وقوله هو المسند اليه استيناف او خبر وقوله هو المسند اليه وهو ضمير الفصل
المشبهتين صفة ما ولا في النفي والدخول على الاسمية بليس متعلق المشبهتين
هو المسند اليه اي الذي اسند اليه خبر فلا يرد ابوه في ما زيد ابوه قائم بعد ظرف
المسند اليه خبر عن اسم ما ولا ليس بمسند اليه دخولها ما ولا غير مانع عما ما فيه فلا
يرد نحو ما زيد اخوك قائما نحو ما زيد قائما ولا رجل افضل منك وهو اي اجراء
حكم ليس اي عمل ليس في لا شاذ لقصور شبهها بليس لان ليس لنفي الحال ولا ليس

كزلك

كذلك يقتصر على امور السماع نحو قوله من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح المنصوبات
لما فرغ من المرفوعات شرع في المنصوبات فقدم المنصوبات على المجرورات لكثرتها وخفة
النصب هو فصل او مبتداء ما اشتمل على علم المفعولية اي الخصلة المنسوبة الى المفعول وهو
النصب او الالف او الياء فمنه الفاء للتفسير اي مما اشتمل على علم المفعولية المفعول قدم
المفاعيل لانها اصل المنصوبات ثم قدم منها المفعول المطلق لانه مفعول بالنصب بلا
تقييد بحرف بخلاف المفعول به فانه قد يتقيد بالحرف فاخره عنه ثم قدمه على المفعول فيه و
اخواته لتقيد بالحرف جميعا لكنه في المفعول فيه قد يكون محذوفا لان معناها في لازم النصب
ويكون في اللفظ البتة فقدم على المفعول له الذي جاء ذكر الواسطة في جميع افراده ثم قدمه
على المفعول معه الذي لا يجوز فيه ترك الواسطة اصلا المطلق بداء بالمفعول المطلق اذ هو
مفعول حقيقة واصطلاحا دون ما عداه وسمى مطلقا لانه مفعول بالحقيقة الا ترى انك اذا
قلت ضربت ضربا زيدا فالضرب هو فعلك لا زيدا ولانه لا يتقيد بحرف كما يتقيد سائر المفاعيل
وهو اسم احتراز عن ضرب ضرب زيد فان ضرب الثاني يصدق عليها انه فعل فاعل فعل مذكور
بمعناه لكنه ليس بمفعول مطلق لانه ليس باسم ما فعله فاعل يرد عليه مات موتا وجسم
جسامة وشرف شرفا ويرد عليه نحو ضرب ضربا فانه لم يفعله الفاعل اذ المصدر مجهول
فعل يرد عليه نحو ضرب زيد ضاربا ضربا مذكور حقيقة او حكما يرد عليه فضرب الرقاب
من حيث انه فعله غير مذكور بمعناه احتراز عن المفعول به فانه قصر فيه كونه فعله لفاعل
الفعل المذكور فلا يخرج باعتبار الحيثية لكنه بمعناه فيخرج بهذا القيد ولا يرد نحو ليس
اكرهت كراهتي اذا قصد كونه مفعولا به لا مفعولا مطلقا باعتبار ولكنه يخرج عن بعض
القيود الا انه ايضا لا يخرج ما اخرج به باعتبار الحيثية ويرد عليه نحو ضربته سوطا
والجواب عن ذلك ما يرد على قيود الجمل على التسامح واعتبار الحقيقي والحكمي في ذلك
جميع الفاظ هذا الحد وفي على التسامح وقد يكون المفعول المطلق للتاكيد حيث لا

لا ايزاد مفهومه على مفهوم الفعل والنوع حيث دل على بعض انواعه والعدد حيث دل على
العدد نحو جلست جلوسا للتاكيد وجِلسة للنوع وجَلسة للعدد فالاول اى
الذى للتاكيد لا يثنى لان الفعل لا يثنى ولا يجمع فكذا ما هو مفهوم مفهومه ولا يجمع لانه دال
على الماهية المرأة عن الدلالة على التفرد والتثنية والجمع بخلاف التفرد بخلاف اخوتيه
اى النوع والعدد لاحتمال كل من النوع والعدد التعدد وقد يكون المفعول المطلق بغير لفظ
الفعل اى بغير مادته فيكون مثاله قعدت جلوسا لا انبتكم من الارض نباتا اى مغايرا للفظ
الفعل مادة كقعدت جلوسا او بابا كانبتكم من الارض نباتا وتبتل اليه تبتيلا فان قيل
ان اريد بقوله بغير لفظه صيغته فيكون نحو ضربت ضربا من هذا القبيل لا ختلاف الصيغة
وان اريد به مادته لا يكون انبتكم نباتا منه قبل يراد المادة ولا يجعل نحو انبتكم نباتا من
هذا القبيل او يراد بغير لفظه مادة او بابا فيندرج القسمان نحو قعدت جلوسا وقد
يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق لقيام قرينة وقت قيام قرينة جوازا اى حذفا
جائزا كقولك لمن قدم من السفر خير مقدم اى قدمت قدوما خير مقدم خير مقدم اسم تفضيل
ومصدريته باعتبار الموصوف او المضاف اليه لان اسم التفضيل له حكم ما اضيف اليه و
وجوبا اى حذفا واجبا سماعا عطف سماعا اى مسموعا نحو سقيا اى سقاك الله سقيا
ورعيا اى رعاك الله رعيا وخيبة اى خاب خيبة وجدعا الجدع بالدال المهملة قطع
الانف وقطع الاذن ايضا وقطع الشفة واليد وحمدا واستعمال الفعل فيهما نقل
حمدت حمدا فليس بصحيح بعضهم قيل وجوب الحذف في نحو حمدا له وشكرا له باستعماله
مع اللام وشكرا اى شكرت شكرا وعجبا اى عجبت عجبا وقياسا عطف على قوله سماعا
في مواضع منها اى من تلك المواضع ما وقع فيه مثبتا حال وجب الحذف فيه لوجود القرينة
وساد مسد المحذوف بعد نفي لو احتراز عن نحو سرت سيرا او معنى نفي كما في انما
داخل على كل واحد منهما وقع على اسم بخلاف ما مررت الا سير البريد ولا يكون خبرا عنه

احتراز

احتراز عن قوله ما سيرك الا سير شديدا او وقع اى وقع موضع الخبر عن خبر فلا يرد نحو دكت الارض
دكا دكا مكررا بعد اسم لا يكون خبرا عنه جمع بين الضابطين لاشتراكهما في الوقوع بعد اسم
لا يكون خبرا عنه نحو ما انت الا سيرا مثال النكرة اى لا سير الا سيرا اى ما انت الا سيرا سيرا
اى ما انت تفعل فعلا الا تسير سيرا وهذا قسم الموصوف على الصفة وما انت الا تسير سيرا
البريد مثال المعرفة وانما انت تسير سيرا مثال مع انما وزيد سيرا سيرا مثال ما وقع
مكررا ومنها اى من تلك المواضع ما وقع المصدر تفصيلا لاثر احترازا عما يكون تفصيلا لمضمون
جملة دون الاثر نحو زيد سيا فسرح القريب والبعيد مضمون جملة نحو لزيد سير فاما بعده صحة
او بعضهم اعتناما ولزيد ضارب فاما ضارب تاديبا او يهلك هلاكا احترازا عما اذا وقع
تفصيلا لاثر مضمون مفرد نحو زيد سيا فسرا قريبا او بعيدا او فيه متقدمة احترازا عن نحو
تاديب زيد بالضرب تاديبا او يهلك هلاكا فاضربه او ما يمتنعون بالشر منا او يفرون
فداء فشدوا والتفصيل انما يكون للجملة المتقدمة فذكر قوله متقدمة توضيح وفيه مثل
فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء اى فاما تمنون منا بعد الشد واما تفدون فداء ومنها
اى من تلك المواضع ما مبتداء وقع المصدر فيه للتشبيه اى لاجل التشبيه حال مشاركة احد الامرين معنى
احترازا به عن نحو مررت به فاذا له صوت صوت حسن علم جا حال دالا على الحدث
احترازا عن نحو مررت به فاذا له زهد زهد الصلحاء وعلم علم الفقهاء بعد جملة احتراز
عن صوت زيد صوت حمار مشتملة صفة جملة على اسم متعلق مشتملة بمعناه بمعنى المصدر صفة
اسم وصاحبه عطف على اسم احترازا عن نحو مررت بالبلد فاذا فيها صوت صوت حمار
مثل مررت بزيد فاذا له صوت صوت حمار اى يصوت صوت حمار مصدر وقع للتشبيه
علاجا بعد جملة وهي قوله له صوت وهي مشتملة على اسم بمعنى المصدر وهو صوت ومشتملة
على صاحب المصدر وهو المكنى عنه بالضمير في له او صراخ صراخ الثكلى اى فاذا له
صراخ صراخ الثكلى امرأة مات ولدها ومنها ما وقع المصدر مضمون جملة لا محتمل

صفة جملة لها لتلك الجملة غير احتراز عما سيأتي في الضابطة الا بتدائية نحو له كفلان علي الف
مبتداء در هم اعترافا على خبر له متعلق الخبر او على العكس مصدر وقع مضمون جملة وهي
قوله على الف در هم لان مضمونه الا عتراف ولا يحتمل له سواه ويسمى تاكيدا لنفسه لذاته
ومنها اي من تلك المواضع ما موصولة او موصوفة وقع ذلك المصدر صلة او صفة مضمون
حال جملة لها لتلك الجملة يحتمل غيره غير ذلك المضمون نحو زيد قائم حقا اي احقه حقا وفيه
نفي يرفع عنه احتمال الكذب حقا وقع مصدر وقع مضمون جملة وهي قوله زيد قائم ولهذا اي يحتمل
غيره لانها تحتمل الصدق والكذب والحق والباطل ويسمى هذا المصدر تاكيدا لغيره فانه
لاحتمال غيره لاجل احتمال غيره للجملة ليرفع احتمال غيره لما يغاسر وصفا اذ الحكم يغاير
المحتمل وان اتحد مرادا ومنها اي من تلك المواضع ما وقع المصدر فيه مثنى على الحد الا
على التنكير والتكثير مثل لبيك اي الب بطاعتك الباب بعد الباب المصدر في هذا
الباب سماعي وان كان الحذف قياسا وسعديك اي اسعدك سعادا بعد اسعاد
دعوتك بالسعادة دعوة بعد دعوة المفعول به هو اسم ما وقع عليه ولم
يذكر الشفاء بما سبق ما وقع عليه اي وقع عليه الفعل حقيقة او عبارة فلا يرد نحو
خلق الله العالم وما ضربت زيدا وفيه اي تعلق به الفعل كما لا يعقل الا به وبهذا
المعنى عرفي للوقوع فلا يلزم دعوى الوضع او بيان الا تصال ولا يرد نحو خلق
الله العالم او ما ضربت زيدا فعل الفاعل المراد الفعل اللغوي لا الفعل الاصطلاحي
والزمان لانهم لوجود الفعل دون تصور ما هيته فيتوقف عليه وجود الفعل لا
تعقل ما هيته لا فائدة في قوله الفاعل ولو قال ما وقع عليه الفعل لكان اخصر وقصر
فيه هذه الحيثية فلا يرد عليه المفعول فيه ونحوه مما يتوقف عليه الفعل نحو ضربت
زيدا او رد عليه ان زيدا في ضربت زيدا لا يتوقف عليه تعقل الضرب واجيب بانه
مما يتوقف عليه تعقل الضرب على البولية وان لم يتوقف عليه بالتعيين وقد يتقدم

المفعول به على الفعل على عامله لمانع ويجوز من العوامل وحق الفعل بالذكر لان اصالته لانه معمول
في تعلقه بعامل فيتعلق به مقدما او متاخرا الا ان يمنع مانع تقدمه كوقوعه في حيز ان
نحو زيدا ضربت وقد للتعليل يحذف الفعل الناصب للمفعول به لقيام قرينة وقت قيام
قرينة دالة على الحذف وتعيين المحذوف جوازا حذفا جائزا كقولك زيدا تقدير اضرب
زيدا بقرينة السوال لمن قال من مفعول قال اضرب ووجوبا حذفا واجبا في اربعة مواضع
وفي الحصر على الاربعة نظر لتحقق وجوب الحذف في باب الاغراء والمنصوب على المدح
الذم والترحم الاول منها الباب الاول سماعي خبر نحو امرا ونفسه اي اترك امرأ و
انتهوا خيرا لكم اي انتهوا عن التثليث واقصدوا خيرا لكم وهو التوحيد فقيل موصوفه مصدر
محذوف اي انتهوا انتهاء خيرا لكم وقيل هو خبر لكون المحذوفة اي انتهوا لكون الانتهاء خيرا
لكم وفيهما نظر لعدم اطراد الاول في نحو انتهوا امرأ فاضلا وكون حذف كان بلا حرف شرط
شاذا واهلا اي اتيت اهلا وسهلا اي وطئت سهلا من البلاد ولا حزنا الثاني منها الباب
المنادى خبر وهو المطلوب اقباله مفعول ما لم يسم فاعله بالمطلوب ولو حكما كقوله
مطلوب الاجابة كيا الله بحرف من الحروف الخمسة وهي يا وايا وهيا واي والهمزة بحرف
متعلق نائب احتراز عن الطلب اقبال زيد وانادي زيدا وادعوك ونحو ذلك مناب
ظرف وحذف في منه وان لم يكن من الجهات لكونه جاريا مجرى لفظ المكان لكونه ذا مبهم
وفيه معنى الاستقرار ادعو لفظا او تقديرا ينصب المنادى او الحرف ونحو
يا الله لا يصرف عليه كونه مطلوب الاقبال الا ان يحمل على التخييل كانياب المنية
وفيه انه يستلزم تشبيه الله بما يكون مطلوبا له قبالي يرد على هذا الحد يا زيد لا تقبل
فانه منهي عن الاقبال الى مطلوبه ونحو يا جبال ويا سماء ويا ارض ويا الهي ويا بحر
للدواهي ونحو قول اصل المتعانقين لصاحبه يا فلان مما لا يتصور طلب اقباله
والجواب ان الاول مطلوب الاقبال بسماع ومنهي عن الاقبال بعد توجهه فاختلف الجهتان

او يقال هو المطلوب لاقبال حكما لكونه مسؤل الاجابة كا فيلزم بالله واما البواقي فهي من باب
الاستعارة بالكناية وندائها استعارة تخييلية وطلب الاقبال منها ادعائي ويبني على ما
يرفع مسندا اليه فلا ضمير فيه اذ المنادى لا يرفع بحال وعود الضمير الى الاسم بعيد به نعول
ما لم يسم فاعله الضمة والواو والالف ان كان مفردا احتراز عن المضاف والمضارع له اى
مفردا كاملا ليس فيه اضافة ولا شبه الاضافة معرفة صفة مفردا او خبر آخر لازم التعرف
اذ الحكم لا يتم باحدهما مثل يا زيد وكونه آخر تنوينه عند الضرورة نحو سلام الله يا مطر
عليها وليس عليك يا مطر السلام ويا رجل ويا زيدان مثال المبني على الالف ويا زيدون
مثال المبني على الواو فان قيل العلم اذا ثني وجمع لزم فيه اللام فكيف يصح يا زيدان ويا
زيدون بلا لام قيل صح لقيام يا مقام اللام ولكونها في حكمها ويخفض اى ويجر المنادى
بلام الاستغاثة اى لام يدخل المنادى وقت الاستغاثة او التعجب كيا للماء او التهويل
كيا لبكر فقتلتك وفتحت لدخولها على الكاف كما ولا انبث على الكسر اللام الثانية نحو
يا لزيد ولعمرو ويالله للمسلمين وانما اختيرت من بين الحروف اذ المستغاث مخصوص
من بين امثاله بالدعاء وكذا المتعجب منه مخصوص بالاختصار وانما اعرب بعد دخول
اللام مع كونه مفردا معرفة في نحو يا لزيد لخروجه عن تاثير شبه الحرف لتقوية جهة الاسمية
بدخول الجار ولصيرورته بعيدا عن مدار الشبه ولخروجه عن الافراد بالتركيب مع
اللام فيحل مثل يا لزيد واللام يتعلق بادعو المقدر وجاز ذكره في المنعوت
بنفسه بعد الحذف لكنها لا تزاد الا في موضع الاستغاثة او التعجب والتهويل
سماعا ويكسر اللام في المستغاث له في المستغاث له تقول يا لله للمسلمين فرقا بينهما
فان قيل فبماذا يتعلق حرف الجر قلنا بحرف النداء الاول يتعلق تعلق معنويه
ويفتح لالحاق الفها اى الاستغاثة لموافقتها للالف ولا لام فيه اى حين اذا دخلت
الالف ولا يجتمعان احترازا عن التكرار والجمع بين العوضين مثل يا زيداه وينصب

ماسواه

ما سواهما من النكرة والمضاف والمضارع له في تعلق شيء هو من تمامه مثل يا عبد الله
مثال المضاف ويا طالعا جبلا مثال المضارع له في اعتماد طالعا بجبل ذكرناه في كتابنا
الموسوم بالارشاد اذ لا وجه سوى تقدير الموصوف وذكر مورده في باب رجلا
صالحا وذلك مما يمتنع تعريفه خلافا للكسائي وقوله يا طالعا جبلا معرفة بدليل
تعرف صفته في نحو يا طالعا جبلا الظريف ويا رجلا لغير معين الاولى تاخير النكرة
لخروجها عن المعرفة بتغير التعريف المؤخر يا حافظا لا ينسى وابا شاعرا لا شاعر
اليوم مثله ويا نخلة من ذوات من قوله عرق وثلثة وثلثين علما اولا كل
ذلك مضارع للمضاف له بخلاف يا رجلا صالحا لامتناع تعرفه ولا يرجح بيان الوقف
وقد ذكرناه في كتابنا المسمى بالمعافية وتوابع مبتدا المنادى مضاف اليه المبني غير
المستغاث بالالف فانه مبني على الفتح لا يرفع توابعه وغير المبهم فان صفته لا نعت
الرفع كما سيجيء احتراز عن توابع المنادى المعرب فانها ان كانت غير البدل والمعطوف
غير ذي اللام فهي منصوبة او مجرورة لا غير المفرد اى من كل وجه وهو احتراز عن المضاف
والمضارع له من التاكيد المعنوي واما التاكيد اللفظي فحكمه في الاغلب حكم الاول
اعرابا وبناء وقد جاز اعرابه رفعا ونصبا كقوله يا اسطاري سطر سطرا لقائل يا
يا نصر نصر نصرا اطلق التاكيد على غير الاغلب لان هذا الحكم في اصرف سيبويه وهو
التاكيد اللفظي على غير الاغلب ولعل المختار عنه ذلك والصفة نحو يا زيد
العاقل والعاقل وعطف البيان نحو يا زيد بشر وبشرا والمعطوف بحرف نحو
قوله تعالى يا جبال اوبي معه والطير والطير الممتنع صفة بيانية للمعطوف
بالحرف احتراز عن المعطوف بالحرف غير الممتنع دخول يا عليه لعدم اللام نحو يا
زيد وعمرو ومن المعطوفات فان حكمه حكم المنادى المستقل كما سيجيء دخول فاعل
الممتنع يا عليه يرفع خبر فعله وتوابع المنادى لشبه ضمته بالرفع في العروض

عليك غاسم رحمة الله السلام

والاطراد حملا على لفظ المنادى وينصب حملا على محله فان محله النصب على المفعولية
مثل يا زيد العاقل والعاقل والخليل مبتدا يبنى بعد بيان جواز الوجهين في توابع
المنادى المبني الا خلافه في اختيار احد الوجهين في واحد منها وهو المعطوف بالحرف
الممتنع دخول يا عليه والمعطوف ظرف يختار بحرف الممتنع دخول يا عليه يختار الرفع اى المعطوف صح
يقول باولوية الرفع لانه منادى مستقل معنى فكانه باشرها يا فيختار فيه حركة هي
اثرها وابو عمرو بن العلاء يختار النصب الجملة خبر لان ذا اللام لا يباشر يا
فيختار فيه ما هو اثر ادعوك اثرها وابو العباس المبرد سياقه بعض الاعلام
من لطائف هذا الكلام ان شرط كان المعطوف صغيرا اسما كالحسن في جواز نزع
اللام وقبلية كونه على ذا لام وبعض يحكم الرجل على الاول دون الثاني وكالنجم يرى ظ
على الثاني دون الاول المعطوف مثل الحسن مما كان صفة في الاصل ثم صار علما بالغلبة
فانه يجوز فيه نزع اللام والاتيان به فكالخليل خبر مبتدا محذوف والجملة جزاء الشرط
والشرطية خبر المبتدا اعني قوله ابو العباس فهو كالخليل في اختيار الرفع لان اللام لما
كانت في معرض النزاع لم يعتد بها اولان اللام في العلم لا معنى لها فلا يعتد لوجودها
فيختار الرفع بخلاف ما لم يكن كذلك فيختار النصب والا اى وان لم يكن المعطوف
كالحسن فكابي عمرو فهو مثل ابي عمرو في اختيار النصب والمضاف اضافة معنوية
نحو يا زيد صاحب الفرس ويا بشرى الجمة يا زيد الحسن الوجه ونحو يا صاح يا
ذا الضامر العنس لان الاضافة اللفظية في حكم الانفصال وليس بحكم المضاف
اضافة لفظية والمضارعة للمضاف هنا حكم المضاف بل حكم المفرد بخلاف اذا وقعت
منادات عمله بالاعتبار بين في الحالين تنصب لانها لو باشرها حرف النداء لا
يكون الا منصوبة وكذا اذا كانت تابعة كما صرح به البعض الا اذا اعتبرت
معرفة كالمضاف اضافة لفظية والمضاف لما صرح به الا ان الان والبدل مبتداء و

والمعطوف لكونها في حكم تكرير العامل نحو يا زيد وعمرو ويا زيد واما عمرو ويا زيد ولا
وبلطا العاجلة ويا زيد رجلا صالحا غير صفة المعطوف او بدل منه ما ذكر اي غير الممتنع
دخول يا عليه بان لم يكن ذا لام حكمه مبتداء ثان اى حكم كل واحد منها حكم المستقل حكم
المنادى المستقل خبر المبتداء الثاني والجملة الاسمية خبر المبتداء الاول مطلقا زمانا
مطلقا اى سواء كانا مفردين او مضافين او مضارعين للمضاف او نكرتين
او مختلفين والعلم اى المنادى الذى هو العلم الموصوف بكذا الموصوف بابن
هذا ابن عمي بلفظ ابن مضافا حال الى علم آخر احتراز عن نحو زيد ابن اخينا ويا محمد ابن عمنا
يختار الجملة خبر المبتداء فتحه المنادى هو العلم المذكور لموافقه حركة الابن وفصل
التخفيف لكثرة استعمالى العلم وطول الكلام ويجوز البناء على الضم واذا نودي
اى قصد نداءه ونظيره قوله تعالى فاذا قرات القرآن فاستعذ بالله اى اردت قراءة
المعرف باللام مفعول ما لم يسم فاعله قيل يا ايها الرجل بتوسط اى مع هاء التنبيه
نحو يا ايها احترازا عن اجتماع آلتي التعريف فان قيل الشرطية نداء المعرف باللام اى معرف كان
فظاهر لا يترتب عليه هذا الجزاء لان الكلام محمول على صرف او مجاز فليتامل ويا
هذا الرجل اريد به اللفظ فهو علم والعلم يصح تاويله بصفة اشتهر به نحو لكل فرعون
موسى ولا ميثم الملة للمطى اى لكل جبار ظالم قاهر عادل ولا راعى الابل للمطى فيكون
المعنى قيل كلام وسط فيه اى او كلام وسط فيه اسم الاشارة فلا يلزم ملزوميته
الكلي بالجزئي المبهم الخ وان لم يكن محتاجا اليه لكن فيه فائدة وهي زيادة التشويق
في البيان بزيادة التشويق ويا ايها الرجل والتزموا النحاة رفع الرجل فالتزموا
فيه حركة هو اثر النداء تنبيها على كونه مقصودا بالنداء وان كان الرجل صفة كان
حقه جواز الوجهين كما مر لانه الرجل المقصود اى المقصود لا لفظا حيث ابرز
في اللفظ في معرض غير اللفظ وذكره بحيث انه بيان للمعنى في المتبوع لا بحيث انه منادى

منتقل فلا يثبت بولبته وليس ببدل لانه في حكم تكرير العامل فيلزم دخول يا في المعرف
حكما وتوابعه اي التي هو ارفع توابع الرجل نحو يا ايها الرجل ذو مال لانها توابع معرب
اي معرب لا يحرك له سوى الرفع وتوابع المعرب في باب النداء لا يتبع غير اعرابه اي لانها
توابع معرب واصل بخلاف ان زيدا قائم وعمرو وا عجبني ضرب زيد وعمرو ويذهبني
في نجد وغورا غائرا او غير ذلك مما يتبع المعرب لفظا ومحلا لان المتبوع ثمة باعتبار
تعدد اعرابه معرب لا معرب واصول لا يحتاج فدفع الايراد المذكور الى زيادة قيد
وقالوا جواب سوال آخر هذا الجنس بمعنى استثناء من القاعدة المذكورة يا الله خاصة
لانها صارت جزء الكلمة بالعلمية وكانت في الاصل عوضا عن همزة آله فاجتمع فيه جهتا
التعريف بوجهين به فلم يعتبر بخلاف النجم والناس وفيه انه يوجب صحة ان يقال
يا الناس بعد العلمية وفيه ان العلمية لا توجب هجران استعمال الاصل بخلاف يا الله
ولما اصل الخطاب ان يكون لمعين وهنا كذلك في مثل يا تيم تيم عدي اي في المنادى
اذا كرر بلفظ مضافا الى اسم آخر لا يجوز في الثاني الا النصب لانه اما تابع مضاف
او تابع غير مضاف النصب والضم على انه منادى مفرد معرفة على انه مضاف الى عدي
المذكور فتيم الاول لفظي فاصل بين المضاف والمضاف اليه او مضاف الى عدي المحذوف
بقرينة المذكور على نحو قوله بين ذراعي وجبهة الاسد والمضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه
يا غلامي نحو يا غلامي بسكون الياء واصلها الفتح كالكاف الخطاب والسكون للتخفيف ويا
غلاما بقلب الياء الفا والكسرة فتحة لكون الالف اخف ويا غلام بحذف الياء والاكتفاء
بالكسر وبالهاء عطف الظرفية على الفعلية اي المضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه كذا او يكون
بالهاء وقفا حال كونه موقوفا او على محذوف اي يجوز فيه كذا بغير الهاء وقفا او
متعلق فعل محذوف اي يوقف عليه بالهاء وقفا عطف على الفعلية اي المضاف
الى ياء المتكلم يجوز فيه كذا او يكون بالهاء حال كونه موقوفا او على محذوف اي يجوز فيه كذا

وقد يكون بغير معتبره

بلغ

بغير

بغير الهاء وبالهاء وقفا حال او ظرف او مصدر فعل محذوف وقالوا يا ابي ويا امي كسائر
ما اضيف الى ياء المتكلم مع زيادة وجه آخر لكثرة استعمالها وورود السماع على ذلك في
يا ابت بقلب الياء تاء بحذف الياء وتعويض التاء في ابت تاء التانيث لما بينهما مناسبة
كذا في تفسير ابحاز البيان فطولت لكونها عوضا عن الياء كتاء بنت واخت عن الواو لكنها
توقف عليها بالهاء بخلاف تاء بنت واخت لان اصل هذه اصل واصل تلك زائد فيفترق
ويا امت فتحا على وفق حركة الياء وكسرا على وفق حركة طبيعة الياء ويا لالف فيقال يا
ابتا بابدال الياء الفا تخفيفا وفيه دون الياء فلا يقال يا ابتي تحرزا عن الجمع بين العوض
والمعوض عنه وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم اذا كان المنادى لفظ ابن مضافا الى لفظ
ام او عم مضافين الى ياء المتكلم جاز فيهما ما جاز في المنادى المضاف الى ياء المتكلم مع
زيادة وجه خاصة اي خصة خصوصا فلا يقال يا ابن اخي ويا ابن خالي على الوجوه
المذكورة بل على ما جاء في غير المنادى مثل يا غلامي وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم بحذف
الالف والاكتفاء بالفتحة لكثرة الاستعمال وطول اللفظ وثقل التضعيف فقالوا
يا ابن امي ويا ابن عمي ويا ابن ام ويا ابن عم ويا ابن اما ويا ابن عما مع زيادة
وجه شذ في المضاف اليه الى ياء المتكلم وهو حذف الالف والاكتفاء بالفتحة فقالوا
يا ابن ام ويا ابن عم وترخيم مبتدا المنادى مضاف اليه ومن النداء الترخيم
وهذا بيان في شروعه جائز خبر وفي غيره اي وهو في غير المنادى الترخيم او بفعل
ضرورة اي بفعل الترخيم في غير المنادى لاجل الضرورة فيكون مفعولا له ومنه في قوله ضرورة
لبي بهي لجواز على الخبرية بحذف مضاف او بالغة مفعول له للفعل الترخيم دون
جوازه وانه لا يجوز حذف اللام لعدم اتحاد الفاعل لان المضطر الشاعر والجواز
صفة الترخيم فالتقدير يفعل الترخيم للاضطرار والمرخم والمضطر واصل سواء الترخيم
صرف مصدر ترك فاعله او مفعوله لا يقانون تصريفي وسماعي لغوي في الاصطلاح آخر

الاسم تخفيفاً معمول له في التركيب دون الافراد فلا يرد حذف الاواخر في نحو يد ودم وغيرهما
وشرط الترخيم ان لا يكون مضافاً اي عدم كون الاسم مضافاً ولو قال وشرطه ان يكون مفرداً
لكان اولى اكتفى بذكر المضاف عن المشبه به اذ هما متحدان في الحكم ولا مستغاثاً ولا مندوباً
لان المطلوب فيهما مد الصوت وفي الحذف منافية لم يذكر المندوب لانه غير منادى عنده ج
ولا جملة لان الجملة محكية كما هي ويكون الاسم المرخم اما علماً لعدم اللبس فيه لشهرته بخلاف
الصفات اي غير العلم زائداً لئلا يلزم اخلال البنية على ثلثة احرف واجاز الكوفيون يا عم و
في يا عمرو وبعضهم يا زيه في يا زينب ايضاً واما بتاء التانيث لئلا يلزم اخلال البنية
وح لا يشترط العلمية ولا الزيادة نحو يا ثبه علماً او غير علم لان الاخلال ح لو كان لكان
من قبل الواضع لان تاء التانيث ليست بداخلة في البنية فلا يشترط الزيادة على الثلثة
ولا العلمية لعدم اللبس حيث يبقى ما قبل التاء على الفتح فيدل على الترخيم بحذف التاء
وان لم يكن ح علماً فان كان في آخره الاسم الذي اريد ترخيمه حرفان تعتبر كلمة
المحذوف زيادتان اسم كان في حكم صفة زيادتان الواصفتان في الزيادة دفعة واحدة
بمعنى واحد كاسماء قيل انه فعلاء وان اصل وسماء من الوسامة فقلبت واوها همزة
كاسماء ومروان فيقال فيهما يا اسم ويا مرو فان الالف والهمزة في اخره زيادتان في
حكم الواحد وكذا الالف والنون في مروان او حرف عطف على زيادتان صحيح صفة
حرف بين التفسيرين عموم وخصوص من وجه اذ ربما يصدق الاول دون الثاني كبصري
وربما يصدق الثاني دون الاول كمنصور وربما يجتمعان كاسماء ومروان فلا لم يكتف
بأحدهما قبله ذكر الحرف مدة وهو حال اكثر تفصيله لئلا يلزم اخلال البنية بخلاف
الحرفين من اربعة احرف نحو منصور وعمار وادريس بخلاف سعيد وثمود وعماد
حذفا حذف الحرفان جزاء الشرط وان شرط كان الاسم مركباً خبر كان كبعلبك وخمسة
عشر علمين حذف جزاء الشرط الاسم الاخير صفة الاسم فيقال في بعلبك يا بعل وفي

خمسة

خمسة عشر يا خمسة لتنزله منزلة تاء التانيث في كونها كلمة ثانية صارت بمنزلة الجزء وان
شرط كان الاسم المرخم غير خبر كان بذلك حاد كراي غير ما كان في آخره زيادتان او حرف صحيح
قبله مدة وهو اكثر من اربعة احرف فحرف واحد اي فالمحذوف منه حرف واحد لحصول
الفائدة المقصودة به وعدم موجب حذف الاكثر نحو يا حار ويا مال في يا حارث ويا مالك
اي بالجملة الاسمية لكون هذا القسم كثيراً مستمراً وهو مبتدا اي المحذوف في حكم خبر الثابت
فيبقى ما كان قبله كما كان على الاكثر الاستعمال الاكثر فيقال اي اذا كان كذلك فيقال عطف
على الجملة الاسمية السابقة ماولة بالفعلية كانه قيل يجعل المحذوف ثابتاً فيقال يا حار في يا
حارث يا حار بكسر الراء في يا حارث مفعول ما لم يسم فاعله ويا ثمو في يا ثمود بواو ضمة ولو
جعل المحذوف منسيا والواو انما يوجب قبلها با لوقوعها طرفاً بعد ضمة ويا كرو في يا كروان
بواو مفتوحة ولا يقلب الواو الفا لوقوع الساكن بعدها وهو الالف المحذوف الذي في
حكم الثابت ولو لم يبق في حكم الثابت لقيل يا كرا لارتفاع المانع وقد للتقليل يجعل
ما بقي بعد الحذف اسماً براسه كانه لم يحذف عنه شيء فيكون له في بيانه واعلاله وتصحيحه حكم
نفسه لا حكم اصله فيقال يا حار في يا حارث بالضم فانه اسم مفرد معرفة براسه فيضم
ويا ثمي في يا ثمود لانه لما جعل ثمو اسماً براسه صارت الواو طرفاً بعد ضمة فلا جرم قلبت
ياء وكسر ما قبلها كادل ويا كرا في يا كروان لانه لما جعل يا كرو اسماً براسه ارتفع مانع
الاعلال وهو وقوع الساكن بعد الواو وانقلبت الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وقد استعملوا
العرب صيغة النداء وهي يا في المندوب وهو المندوب المتفجع عليه لاجله اي الذي يتفجع
عليه التفجع التحزن بيا صلة المتفجع عليه الباء للالصاق اي المتفجع عليه الملتصق بيا
او وا في جعلها للسببية او الاستعانة نظر او وا اختص اي المندوب اي تفرد بوا
اي لا يدخل واختص بوا الباء داخلة في المختص لا المختص به فان قيل لم يذكر المتفجع منه
نحو وا ويلاه ووا مصيبتاه ووا حزناه ونحو ذلك قيل هو داخل في المتفجع لاجله فلا حاجة

الذكر بها خاصة وحكمه مبتدأ اي حكم اعرابه وبنائه مثل حكم اعراب المنادى وبنائه في الاعراب و
البناء تمييز اي حكمه من حيث الاعراب والبناء حكم المنادى اي كحكم المنادى ان كان مفردا
معرفة بضم وان كان مضافا او مضارعا له نصب وان كان نكرة لانه لا يندب الا المعروف
ولك خبر اي جائز لك او وجائز لك زيادة مبتدأ او فاعل جائز المقدر الالف لمد الصوت
في الندبة في آخره المندوب فان شرط خفت اللبس اي لبس ذلك الاسم بغيره لكن اللفظ
بغيره قلت جزاء واغلاماكيه في واغلامك اذ لو زيدت الالف لم يلبس خطاب المؤنث
بخطاب المذكر فزيدت الياء عوض حركة الكاف واغلامكموه في واغلامكم اذ لو زيدت
الالف وقيل واغلامكماه لا لتبس خطاب الجمع بخطاب التثنية ولك اي جائز او جائز
الهاء مبتدأ او فاعل جائز المقدر اي هاء السكت لبيان حرف المد وهو الالف في الوقف ظرف
قوله لك او ظرف جائز المقدر ظرف الزيادة المقدر مضاف الى الهاء ولا يندب الا المعروف
مستثنى مفرغ مفعول ما لم يسم فاعله للمعذور بمعرفته في ندبته والتفجع عليه فلا تقال وا
رجلاه لرجل مبهم وامتنع عطف على قوله ولا يندب دون قوله فلا تقال والا يلزم
ان يكون نتيجة لما سبق وليس كذلك مثل هذا اللفظ وازيد الطويلاه بالحاق الالف
بالصفة مع كونها غير معتبر مندوب وغير ممتزجة به لجواز الفصل بغير الظرف بينهما في السعة
قال الله تعالى وانه لقسم لو تعلمون عظيم بخلاف المضاف والمضاف اليه حيث اجازوا وا امير
المؤمنيناه واعبد المطلباه لشدة امتزاجهما حتى امتنع الفصل بينهما في السعة وقراءة
ابن عامر قتل اولادهم شركائهم وارد على الشذوذ خلافا ليونس اي يخالف هذا
القول خلافا ليونس فانه اجاز الحاق الالف الصفة كالمضاف اليه لان الاتحاد بينهما
معنى لا ينقض في ذلك عدم الامتزاج بين المضاف والمضاف اليه لفظا ويجوز بغير تنوينه حذف
اضافة المصدر الى المفعول حرف مضاف النداء مضاف اليه الا اي ما كان نكرة
قبل النداء مع اسم الجنس لان يا فيه نائب عن اللام في التعريف فلو حذف يلزم فيه حذف

النائب

سواء تعرف بالنداء او لم يعرف وسواء كان مفردا او مضافا او مضارعا له

النائب والمندوب لان المعرف للجنس هو حرف النداء فحذفه ملبس المراد وهو لم يكثر كثرة
العلم فلو حذف فيه النداء لم يسبق الذهن الى انه منادى والا اسم الاشارة اي واسم الاشارة لانه
كاسم الجنس في الابهام والمستغاث والمندوب لان المطلوب فيهما مد الصوت والحذف ينافيه
نحو يوسف في يا يوسف بقرينة المقام اعرض عن هذا او ايها الرجل في يا ايها الرجل لان اصل
ايها مختص بالنداء وشذ جواب سوال يرد حيث حذف حرف النداء من اسم الجنس
اصبح ليل اي يا ليل وافتد الافتداء با مخنوق اي يا مخنوق واطرق كرا مثل
يضرب للضعيف بالاستعداد عند حصول من هو اقوى واعلى منه اي يا كروان وهو طائر
ضعيف طويل العنق وقيل هذا القول رقية للعرب لتصاديه الكروان وهو يشاد
بثلثة وجوه حذف حرف النداء من اسم الجنس وترخيم غير العلم وجعل المرخم اسما برأسه
تمام المثل اطرق كرا ان النعامة في القرى وقد للتقليل يحذف المنادى
مفعول ما لم يسم فاعله لقيام قرينة وقت حصول قرينة دالة على حذفه وتعيينه جوازا
اي حذفا جائزا نحو الا حرف التنبيه يا اسجدوا بالوقف على يا وابتداء اسجدوا والقرينة
امتناع دخول يا على الفعل بخلاف قراءة الا يسجدوا على صيغة المضارع لانه ليس من
هذا القبيل الثالث مبتدأ من الابواب الاربعة التي وجب حذف ناصب المفعول
به فيها ما اضمر موصول او موصوف وقوله اضمر صلة او صفة اضمر اي قدر عامله مفعول
ما لم يسم فاعله على شريطة التفسير اضمارا واقعا على شريطة التفسير اي شرط هو
تفسيره بما بعده من قبيل اضافة العام الى الخاص وهو مبتدأ كل اسم خبر بعده بعد
ذكر الاسم فعل مبتدأ وقوله بعده خبره او فاعل قوله بعده او شبهه عطف على قوله
فعل مشتغل صفة فعل وفيه عنه اي معرض عن ذلك الاسم بضميره بسبب تعلق ضميره
الضمير عائد الى ذلك الاسم او متعلقه متعلق ذلك الاسم او متعلق ضميره لو سلط
لفظا اذ التسليط تقريرا ثابت ولو تقتضي انتفاء ما دخلت عليه فلا بد من تعليل

عليه عن ذلك الاسم مع تأكيد ضمير مستتر انما ابرز للتأكيد لا لصحة العطف او مناسبه
في موضعه لنصبه مثل زيدا ضربته نظرا الى الاشتغال بالضمير وزيدا ضربت غلامه نظرا الى الاشتغال
بالمتعلق ونظيرا لمناسب وزيدا مررت به وزيدا حبست عليه لاجله ينصب بفعل
محذوف مضمر يفسره ذلك الفعل ما بعده من فعل او شبهه المشتغل عنه بضميره او
متعلقه اي حرف التفسير بعد ضربت في زيدا ضربته واهنت في زيدا ضربت غلامه وجاوزت
في زيدا مررت به ولابست في زيدا حبست عليه ويختار في الاسم المذكور الرفع بالابتداء
اي بكونه مبتدأ بالتجرد عن العوامل اللفظية مسندا اليه عند عدم قرينة
اي اذا لم يوجد قرينة خلاف الرفع او وجد وكان قرينة الرفع اقوى لانه اذا عدم
قرائن خلافه فهو راجح حيث يوجب السلامة عن الحذف خلافه فضله فالرفع
وفيه ما فيه خلاف اختيار الرفع من قرائن وجوب النصب واختياره ومساواة
الرفع ووجوب الرفع او عند وجود قرينة اقوى منه من قرينة خلافه كاما فانها
لتضمنها معنى الابتداء لم يله صفة فعل فلا يليها الا الاسم نحو لقيت القوم واما زيد
فاكرمته فالعطف على الفعلية قرينة النصب واما التي تضمنت معنى الابتداء قرينة
الرفع وقد يرجح هذه السلامة عن الحذف مع غير لو قال مع الخبر لكان اخصر
لكنه اشار الى انه انما في اختيار النصب الطلب احترازا عن الطلب نحو رايت
القوم فاما زيد فلا تكرمه فان قرينة الرفع ح ليست باقوى لمعارضته لزوم كون
الانشاء خبرا سلامة الحذف لكن الحذف اهون من لزوم كون الانشاء خبرا
لكثرته ذكر الطلب ليشمل الامر والنهي والدعاء وغيرها والحكم مخصوص بالامر والنهي
والدعاء فقط فعنى الاطلاق نظرا الى غيرها لما كان حما بنقض الصور وفيه تسلطها
على ما قبلها فلا يكون من هذا الباب اصلا فاستغنى عن التقييد واذا للمفاجاة
نحو خرجت فاذا زيد لقيته لان الاكثر بعد اذا المفاجاة وقوع الاسمية و



وقد يرجح السلامة عن الحذف فيترجح على قرينة اختيار النصب وهو العطف على الفعلية
بناء على سماع النصب بعدها والا فالقياس بعدها وجوب الرفع للزوم الاسمية بعدها
في غير هذا الموضع وان حمل قد ذكر في بحث الظروف ان اذا للمفاجاة يلزم بعدها الاسمية
ويفهم هنا انها لا لزومها وهذا تناقض قيل المراد باللزوم فيه الغلبة واللزوم
الاستعمالي الا عبارته المبني على الترجيح لا اللزوم الحقيقي فلا تناقض ويختار النصب
في ذلك الاسم بالعطف على جملة فعلية نحو خرجت فزيدا رايته للتناسب وبعد حرف النفي
نحو ما زيدا ضربته والف الاستفهام نحو ازيدا ضربته وكلمة اذا الشرطية المنسوبة الى
الشرط نحو اذا زيدا ضربته اضربك وحيث عطف على اذا نحو حيث زيدا تجده فاكرمه
وسائر ادوات الشرط يجب النصب بعدها وفي الامر اي وقت وقوع الامر والنهي بعده
والنهي اقتضى هذه اي ما بعد حرف النفي والاستفهام واذا الشرطية وحيث وما قبل
الامر والنهي مواقع الفعل فلا جرم يختار النصب بتقدير الفعل مواقع الفعل اي مواضع
وقوع الفعل لان النفي والتردد الداعي الى الاستفهام في الغالب يتعلقان بالافعال
دون الذوات وكذا معنى الشرط الذي تضمنه اذا وحيث مع رسوخها فيه بخلاف
سائر ادوات الشرط وعند عطف على قوله في الامر خوف لبس اضافة المصدر
الى المفعول اي قيل سيفي ان يجب النصب اذ التحرز عن اللبس واجب قيل هذا
وهم اللبس لا لبس ولذا سماه خوف اللبس المفسر بما هو مفسر بالصفة
رفعا فان قيل فليجز الوجهان كما في اقائم زيد على كيف يكون ذلك مع الاختلاف
بين المقصود وغيره مثل انا كل شيء خلقناه بقدر بالنصب ولو رفع على الابتداء
وجعل قوله خلقناه خبرا له خيف اللبس بالصفة باحتماله كونه صفة وبقدر
خبرا وهو خلاف المقصود فيكون المعنى كل شيء هو مخلوق لنا كائن بقدر المقصود
كل شيء مخلوق لنا بقدر والا قال غير مقصود حيث يكون قوله خلقنا قيدا على ما هو
مح

الظاهر في الصفة فيوهم كون بعض الاشياء الموجودة غير مخلوق الله كما هو مذهب المعتزلة في
الافعال الاختيارية ولهذا حصل الجواب عما اورد في بعض الشروح من ان حاصل المعنيين
واحد ولا ضير في الاختلاف ويستوى الامران اى الرفع والنصب في الاختيار اى ان
قصدوا منهما يكون مختارا اى فيما اذا عطفت الجملة التي وقع فيها ذكر الاسم على جملة اسمية وهى
اى جملة اسمية خبرها فعلية فيصح رفعه بالابتداء ونصبه بتقدير الفعل والوجهان
مستويان بحصول التناسب فيهما ففي الرفع يكون اسمية فيعطف على الجملة الكبرى وهي اسمية
وفي النصب يكون جملة فعلية فيعطف على الصغرى وهي فعلية قيل من معارضة لقرب
المعطوف عليه على تقدير النصب وفيه نظر لانها اذا عطفت على الكبرى فهي ايضا قريبة
غير مفصول عنها شيء فلا يتفاوتان قربا وبعدا والاولى ان يقال اذا قصد العطف على
الكبرى اختير الرفع بلا معارض وان قصد العطف على الصغرى اختير النصب بلا اعتبار
معارض اذ الحذف الذي هو كثير الاستعمال لا يعارضه لعدم التناسب الذي هو قل
وجوده في كلام العرب فيستويان في الاختيار في مثل زيد قام السلامة منه عن الحذف
مرجحة للمرفوع قبل وعمرا اكرمته اى عنده او في داره ونحو ذلك والا لا يصح عطفها على
الصغرى لعدم الضمير فهو هنا بعض التركيب ويجب النصب بعد حرف الشرط غير اما
صريحا او ضمنا كان ومتى واينما وحيثما الا اذا لم يكن فيه كاذا الشرطية وبعد حرف بكن صح
التحضيض وهي هلا والا ولولا ولوما لاختصاصها بالفعل مثل ان زيدا ضربته
ضربك مثال حرف الشرط والا زيدا ضربته مثال حرف التحضيض وليس مثل ازيد
ذهب به منه اى مما اضمر عامله على شريطة التفسير لعدم كونه مما لو سلط عليه هو او
مناسبه لنصبه لان ذهب به لا يكاد ينصب بحال ولا مناسبه فالرفع لازم اى فيجب
الرفع اى اذا كان كذلك فالرفع واجب وكذلك مبتدا اى مثله كما في قوله الخبر زيد ذهب به
كل شيء فعلوه في الزبر في كتب الحفظة هذا الكلام في لزوم الرفع والمعنى كل شيء فعلوه

معمولهم

معمولهم كائن في الزبر وبهم لم يفعلوا في الزبر شيئا ونحو مثل هذا عطف على قوله كل شيء
الزانية والزاني فاجلدوا الالف واللام بمعنى الذي فلا يكون ذلك لامتناع تسلط ما بعد الفاء
على ما قبلها فبقي فيه الرفع على انه مبتدا متضمن لمعنى الشرط تجمع الضابطة فيه حاصله
لان ما بعد الفاء قد يعمل فيما قبلها نحو وربك فكبر الا ان القراء السبعة لما اتفقوا فيه على
الرفع ولم يقرؤا بالنصب الا شاذا تمحل النحاة لاخراجه عن الضابطة المذكورة لئلا
يلزم اتفاق القراء على غير المختار من حيث ان الرفع في الطلب غير مختار فقال المبرد
والفاء بمعنى الشرط فلا يجوز تقديم ما في حيزها والكلام عند سيبويه جملتان وقوله
الزانية والزاني فيما يتلى عليكم او خبر مبتدا محذوف على انه الباب والفصل والتعريف
هذا بيان حكم الزانية والزاني وقوله فاجلدوا بيان لحكمهما وهو ابتداء الكلام والفاء
فيه بمعنى زائدة او للتفسير وجزء الجملة لا يعمل في جزء جملة اخرى فيمتنع التسلط فلا
يرد نقض الضابطة الفاء فيه مبتدا وقوله بمعنى الشرط خبره والجملة معللة لقوله وكذلك
نحو الزانية والزاني بمعنى الشرط خبر المبتدا الثاني والجملة خبر المبتدا الاول عند المبرد ظرف
لقوله بمعنى الشرط لانه ظرف مستقر وجملتان عند سيبويه والا فالمختار النصب اي
ان لم يحمل على ما حمل المبرد وسيبويه على القول بزيادة الفاء وعدم اتحاد الجملة فالمختار
النصب وحينئذ يلزم اتفاق القراء على غير المختار فلا بد وان يحمل الكلام على ما عليه المبرد
اى وان لم يكن ما ذكر من وجه التمحل كان النصب مختارا لكنه ليس بمختار فيكون ما ذكر
من وجه التمحل هذا كما يقال ان لم يكن الشمس طالعة كان الارض مسودة لكنها ليست
بمسودة بل مضيئة فيكون الشمس طالعة من استثناء نقيض التالي وفيما ذكر
على صورة القياس الاستثنائي والاستثناء المحذوف سلب التالي فيلزم سلب
المقدم وسلب انتفاء ما ذكر انه الرابع اى الرابع من الابواب الاربعة
التي فيها حذف عامل المفعول به التحذير اسم لنوع من انواع المفعول به

قوله الزانية مبتدا والزاني عطف عليه والخبر محذوف اي حكم

اصطلاحا وكان في الاصل مصدر البيان الحال او التمييز ان اريد النسبة الى الثلاثة السابقة اي
وجب حذف الفعل في التحذير لعدم الفرصة في ذكره وهو معمول بتقدير ظرف مستقر صفة لقوله
معمول اتق ونحوه وفي التقدير اتق سماحة اذ لا يقال اتقيت زيدا من الاسد بمعنى تجنبه و
لو قيل بتقدير خل او نح او بعد لكان اولى تحذيرا مفعول به للتحذير مصدر وقد صح حيثما
ومظروف للتقدير اي قدر اتق وقت تحذير المعمول عما بعده او وقت ذكر المحذر منه مكررا
عما موصول او موصوف بعده صلة او صفة احترازا عن المعمول الذي بتقدير اتق لكن لا
للتحذير عما بعده كاياك لقائل من اتقي فانه ليس من هذا الباب لجواز ذكر فعله او ذكره
عطف على ذكر المحذوف اي سواء كان ذكر المحذر تحذيرا عما بعده او ذكر المحذر منه مكررا
الفعل نزل منزلة المصدر الحينية وعلى ان يكون الفسحة على لفظ المصدر المنصوب فلا
اشكال وعلى لفظ المصدر او الماضي المجهول وفيه نظر اذ التحذير من انواع المفعول به و
الذكر ليس بمفعول به وليس فيها ما يعطف عليه الفعل وانما عند النحاة اللغة والزيادة
عما قد صحة العطف بكون كلمة او اضرابية بمعنى بل كجاء انا مقيم او ماش بمعنى بل فتغيير المعنى
قال سيبويه في قوله تعالى ولا تطع منهم آثما او كفورا انه لو قيل او لا تطع كفورا التغيير المعنى
فكانت او بمعنى بل لكانت الرواية على لفظ المصدر بالرفع كان الذكر بمعنى المفعول او
كانت الاضافة من باب جرد قطيفة وكان عطفا على قوله معمول وكان التقابل بين المعطوف
والمعطوف عليه باعتبار القيد وهو قوله تحذيرا مما بعده المحذر منه وضمير منه عائد
الى الالف واللام مكررا حال احترازا عن قوله من غير تكرار فانه ليس من هذا الباب لجواز
ذكر فعله مثل اياك والاسد نظير للقسم الاول وقد بعد نفسك من الاسد اي اتق نفسك ان
تتعرض للاسد والاسد ان يتعرض لها لكن لفظ الاسد في اياك والاسد خارج عن القسمين
فينبغي ان لا يكون تحذيرا وليس كذلك بل هو تحذير قلت هو تابع للتحذير والتوابع
خارجة عن المحذور وبذكره ذكرها بعد فاعرف واياك وان تحذف الحذف الرمي بالعصا كالـ
بذليل

التقدير ظ

فيه سهو

ان الحذف بالحاء والذال المعجمتين الرمي بالحصاة قال عمر رضي الله عنه اياك وان يحذف
احدكم الارنب والطريق الطريق مثال المحذر منه مكررا التكرار للتأكيد الصبي الصبي
الجدار الجدار والاسد الاسد وتقول اياك والاسد متعلق بالفعل المقدر اي بعد نفسك
من الاسد واياك وان تحذف بتقدير من اي ملتبسا بتقدير من اي اياك من ان تحذف اذ
حذف حرف الجر من ان وان كثير شائع ولا تقول عطف على قوله وتقول المذكور اياك الاسد
بتقدير من الاسد لامتناع تقدير من في الاسم الصريح بخلاف اياك ان تحذف وقوله
اياك اياك المراء فانه الى الشر دعاء وللشر جالب بتقدير اياك من المراء فشاذ
او محمول على ضرورة الشعر او حذف فعل واياك من باب الاسد الاسد والتقدير
اتق نفسك واترك المراء وهذا قول سيبويه او يجري مجرى ان تماري وفيه انه يلزم جواز
ذكره في سائر المصادر لاشتراك العلة وليس بجائز اللهم الا ان يقال هذا وجه ارتكاب
الشذوذ لا انه قياس المفعول فيه مبتدأ محذوف الخبر اي منه المفعول فيه بقرينة
ما سبق او خبر المبتدأ اي هذا باب المفعول فيه او مبتدأ وخبره ما فعل فيه وهو فصل
فصل وعلى الاول ليس استئنافا وفيه ضمير اللام الموصول هو ضمير الفصل او مبتدأ والجملة
مستأنفة ما فعل فيه اسم ما فعل فيه اذ المفعول فيه في الاصطلاح اللفظ الذي مسماه شيء
فعل فيه مذكور فعل مفعول ما لم يسم فاعله مذكور صفة فعل لفظا او تقديرا احترازا عن نحو
يوم الجمعة يوم طيب فانه وان كان فعل فيه فعل لا محالة لكنه ليس بمذكور من بيان
زمان او مكان حينئذ بيني او اعتبار بين نحو سرت يوم الجمعة خلفك وجلست قدوم
زيد الشمس اي وقت قدوم زيد في مكان ظهور اثر الشمس اذ المصدر قد يجعل حينا
وكذا العين مكانا على قلة ويدخل في الحد نحو اغتنم اليوم الذي صمت فيه فان اليوم
فعل فيه فعل الصوم وهو مذكور وان شرط وقصد ذكره في ذكر بهذه الحيثية ويراد
فعل عامل فيه لا يستغنى عن قيد مذكور ايضا وشرط مبتدأ نصبه مضاف اليه تقدير في

او بلفظها توجب الجر بواسطة الجار لا مفعول فيه وظروف مبتداء الزمان الاضافة من باب ابنوا
الساج واسورة الذهب يعني من كلها تاكيد تقبل خبر المبتداء ضمير العائد الى الظروف فاعله
ذلك مفعول تقبل اي النصب بتقدير في لان المبهم منها جزء مفهوم الفعل فيصح انتصابه به
بلا واسطة كالمصدر والمحدود منها محمول عليه لاشتراكهما في الزمانية والمبهم من المكان محمول عليه
لاشتراكهما في الابهام ولم يحمل المحدود من المكان للاختلاف ذاتا وصفة ولم يحمل عليه المكان
المبهم لانه فرع فالحمل عليه كالاستعارة من المستعير والسؤال من الفقير وظرف مبتداء اي هذا
الجنس المكان الاضافة بمعنى من فاضافته كاضافة ظروف الزمان ان كان ظرف المكان
الشرطية خبر المبتداء مبهما اي ان كان من الجهات الست وما الحق بها كما تعرفه تقبل اي قبل
النصب بتقدير في والا اي وان لم يكن ظرف المكان مبهما فلا اي فلا تقبل النصب بتقدير في
وفسر المبهم قيل المبهم هي النكرة ويرد عليه خلفك وامامك وقيل هو غير محصور ويخرج منه نحو
فرسخ ولا خلاف في انتصابه على الظرفية وقيل هو ما لم له اسم باعتبار ما لم يدخل في مسماه و
بدرية فيه نحو عند ولدى لان اسم عند ولدى لا يطلق باعتبار المضاف اليه وقال الاكثرون
المبهم هي الجهات الست وهو الذي اختاره المص ههنا ويرد عليه عند ولدى ولفظ
مكان وما بعد خلت فانها تقبل ذلك مع انها غير الجهات الست فاجاب عن كل من ذلك
بالحمل للابهام او لكثرته بالجهات الست وهي امام وخلف ويمين وشمال وفوق وتحت
تركت التاء في العدد لان الجهات مؤنثة وحمل عليه عند ولدى وشبههما نحو دون وسوى
لابهامهما عند ولدى وكذا ما سوى شبههما المراد الابهام اللغوي والا لا يستقيم الحمل ولفظ
مكان اي وحمل عليه لفظ مكان وما في معناه اذا كان الفعل موافقا له في افادة معنى
الاستقرار نحو جلست مجلسك وقمت مقامك ووضعته موضع فلان المغير ذكر من ادوات
المبهم مما يجري هذا المجرى لكثرته لكثرة استعماله دون ابهامه وما بعد خلت وحمل عليه
ما بعد خلت نحو خلت ونزلت الخان وسكنت الخان وما يقاربه نحو نزلت وسكنت الغرفة

على الاصح وهو على المذهب الاصح وينصب بعامل مضمر بلا شرط التفسير جوازا نحو يوم الجمعة
في جواب من قال متى سرت وعلى شريطة التفسير بكونه اسما بعده فعل مشتغل عنه بضميره او
متعلقه لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه نحو يوم الجمعة صمت فيه او الكلت في غداته او يوم الجمعة
نويت الصوم في ليلته ويكون نصبه واجبا ومختارا ومساويا للرفع ومرجوحا مثل المفعول
به فيجيء ان يوم الخميس سرت فيه وكتابه نحو اذا يوم الجمعة سرت فيه افطرت يوم الخميس
ويوم الجمعة صمت فيه ويستوي الامران في زيد سار ويوم الجمعة صمت فيه ويترجح
الرفع في نحو ان يوم الجمعة سرت فيه ولقيت زيدا فاذا يوم الجمعة صام فيه واما امتناع
ووجوب الرفع في نحو يوم الجمعة ما صمت فيه ويوم الخميس ما سرت فيه فيحتمل الثبوت
للمانع ويحتمل العدم لتوسع الظرف المفعول مبتداء محذوف الخبر او خبر المبتداء اي هذا باب
المفعول له مفعول ما لم يسم فاعله هو اسم ما فعل لاجله بدلالة ما سبق في المفعول المطلق
فعل مؤثر اكان او اثر لاجله مفعول ما لم يسم فاعله احتراز عما اذا لم يفعل لاجله كسائر
المفاعيل والملحقات فعل حقيقة او حكما فلا يرد صورة كون الفعل محذوفا اي صدر له
الفعل الاصطلاحي مذكور احتراز عن نحو اعجبني التاديب فانه فعل لاجله فعل لكنه
ليس بمذكور والحق ان يقول ما فعل لاجله مضمون عامله وفيه وفيه لعل وجه النظر الاول يدرك
فيما اذا نظرت الى قولك ما ضربت اي قاله يحصل بحمل السؤال في كل الوجهات وبهذا اظهر
الاشكال في المفعول المعتبر اليه الفعل وقوعا عليه ويرد على هذا الحد نحو كرهت التاديب
الذي ضربت لاجله وضربت واعجبني التاديب فانه قد فعل لاجله فعل مذكور وهو الضرب
وان قصد الجيئة او قيد بكونه عامله الفاعل فهو مذكور مثل ضربته تاديبا له فظهر
العلة الغائية وقعدت عن الحرب جبنا نظير العلة المؤثرة لو ذكر موضع قعدت جبنا
حاربت شجاعة لكان احسن خلافا من الف هذا القول للزجاج خلافا للزجاج لانه
اسحاق الزجاج فانه اي المفعول له عند الزجاج مصدر لانه علة المصدر فقام مقام

السوطي

كما قيل آلة مقامه في ضربته سوطا نوعي بمعنى ادبته بالضرب تاديبا وجبنت في القعود عن
الحرب جبنا اي ضربته ضرب تاديب او قعدت قعود جبن وقيل لا يقال قعود جبن الا
مجازا وفيه نظر لان اضافة المسبب الى السبب ليست بمجازية ورد بان صحة تاويل نوع
بنوع لا يزيد في حقيقته الا ترى ان صحة تاويل الحال بالظرف والمفعول المطلق بالمفعول
به من حيث ان معنى جاء زيد راكبا جاء زيد في وقت الركوب ومعنى ضربت ضربا احدثت ضربا
من غير ان يخرجا عن حقيقتهما والآلة الزم للفعل من العلة لاحتياجه اليها ذاتا حيث لا
يتصور الكتابة بدون القلم ولا الضرب من غير آلة من سوط وغيره ولا البحث من غير قدم
وكذا سائر الافعال المتعلقة بالآلات بخلاف العلة لتحقق العبث ولان الاجل المفعول له مستدعي
الفعل لا مستلزمه فلا يلزم من اقامته ما هو الزم من العلة اقامتها وشرط نصبه تقدير اللام
لانها اذا ظهرت لزم الجر وانما يجوز حذفها اي اللام تقديرها وضع المضمر موضع المظهر وعبر
عن التقدير بالحذف للتنبيه على جريانه الاصطلاح باطلاق كل للفظين اذا كان فعلا
احتراز عما اذا كان عينا كجئتك للسمن وشرط بعضهم التنكير لمشابهته الحال والتمييز وقوله
واغفر عوراء الكريم ادخاره واعرض عن شتم اللئيم تكرما حجة عليه لفاعل الفعل اي الذي علة فاعله
وفاعل عامله احتراز عما اذا كان فعلا لغيره نحو جئتك لمجيئك اياي المعلل لانه بهذا الشرط
شبه المصدر فيتعلق بالفعل بلا واسطة تعلق المصدر بخلاف ما اذا اختل شيء منهما و
مقارنا له في الوجود اي للفعل المذكور في الوجود اي اتحد زمانهما احتراز عما اذا لم يكن معا
مقارنا له في الوجود نحو اكرمتك اليوم لوعدي بذلك امس المفعول مبتداء محذوف الخبر
اي مفعول معه بقرينة ما سبق او خبر مبتداء محذوف اي هذا باب المفعول معه او مبتداء
مذكور خبره وهو فضلة معه معمول ما لم يسم فاعله هو مذكور بعد الواو اي التي بمعنى مع احتراز
عن سائر المفاعيل لمصاحبة اضافة المصدر هو الاحتراز عن نحو كل رجل وضيعته لم
يطلق على فعل ليتناول نحو حسبك والضحاك سيف مهند فعل لفظا نحو استوى الماء والخشبة

او معنى

او معنى نحو ما لك وزيدا اي ما تصنع فان شرط الفاء للتعقيب كان تامة او ناقصة الفعل اي الذي
فصل بمصاحبة المفعول معه معمولة لفظا لفظيا ملفوظا تمييز او خبر او حال وجاز العطف حال
اي وقد جاز العطف اي عطف جملة على جملة فالوجهان جواب الشرط جائزان العطف وكونه
مفعولا معه اذ لا مانع عن واحد واحد منهما مثل جئت انا وزيدا وزيد النصب بعطف على
انه مفعول معه والرفع على العطف لجوازه لمكان التاكيد والا اي وان لم يجز العطف تعين النصب
على انه مفعول معه حيث لا وجه سواه مثل جئت لجئتو زيدا امتنع فيه العطف لعدم تاكيد
المتصل بالمنفصل تعين النصب على انه مفعول معه وان كان تامة اي وجد الفعل معنى
معنويا وجاز اي وقد جاز عطف بان كان العطف بان لم يمنع عنه مانع تعين وقيل
اجيز العطف حيث لا يحمل على عمل العامل المعنوي ولا حاجة اليه مع جواز وجه آخر وهو
العطف مثل مبتداء ما جرى لزيد اي شيء حصل لزيد وعمرو والا اي وان لم يجز العطف تعين
النصب حيث لا وجه سواه مثل ما لك وزيدا امتنع فيها العطف لان الكاف ضمير مجرور
ولا يجوز العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار وما شانك وعمرا ولم يجز عطفه على الشان
لانه خلاف المعنى اذ المعنى ما شانك وشان عمرو وسوال السائل عن شانهما لا عن شان احدهما
ونفس الاخر لان المعنى ما تصنع الحال مبتداء فرغ من المفاعيل فشرع في الملحقات ما خبر
تبين هيئة الفاعل احتراز عن التمييز لانه يبين الذات ولو حكما نحو قل بل ملة ابراهيم حنيفا
وان باطل الحكم اجيب بانا اذا المضاف اليه في حكم المضاف والصفة نحو جاني زيد الراكب و
ان كانت دالة على هيئة الفاعل لكن لا من حيث هو فاعل او المفعول به مانعة الخلو دون
الجمع وقد يبين الحال عنهما نحو ضربني زيد راكبين ولقيته مصعدا منحدرا على الجمع والتعريف
حالها صدور الفعل عنه او حاله وقوعه عليه فلا يرد الصفة لدلالتها على هيئة الموصوف
مطلقا وانما يبين الحال عن المفعول معه لكونه في حكم الفاعل او المفعول لمصاحبته اياهما
في صدور الفعل عنه او وقوعه عليه والحال عن غيرهما لا يبين الا بجعله في معناهما فلا يقال

ضربا

ضربت الضرب شديدا الا بتاويل احدثت الضرب لفظا فلو قلت زيد اخوك لم يجز لعدم العاملية
والمفعولية فى زيدا ومعنى نحو ضربت زيدا قائما مثال الفاعل والمفعول اللفظيين وزيد فى الدار قائما
مثال الفاعل المعنوى وفيه ان قائما حال من ضمير فى الدار وهو فاعل لفظى وفيه وهذا زيد قائما مثال
لحرف التنبيه والنفي المفعول المعنوى وفيه ان قائما حال من ضمير فى الدار وهو فاعل اذ المعنى اشير
الى زيد قائما وعاملها اى الحال الفعل لانه الاصل فى العمل نحو ضربت زيدا قائما او شبهه شبه الفعل
نحو زيد ذاهب راكبا او معناه معنى الفعل نحو هذا زيد قائما مثل حروف النداء والتمني والترجي
والتشبيه مما فيه معنى الفعل نحو يا زيد قائما وليت عمرا قائما ولعله فى الدار قائما وكانه
اسد صائلا وشرطها اى الحال مبتداء ان يكون اى كونها نكرة لئلا يلتبس بالصفة فى النصب لان مبتداء
النكرة اصل والغرض يحصل بها والتعريف زائد على الغرض وصاحبها معرفة غالبا لانه محكوم
عليه فى المعنى وكان اصله التعريف كالمبتداء غالبا فى غالبه الاستعمال متعلق بمفهوم قوله و
صاحبها معرفة لا بتنكير الحال لانه واجب لا غالب اى يعرف صاحبها معرفا غالبا او زمانا غالبا
وارسلها العراك جواب سوال حيث وقع المعرفة وهو العراك ووقع حالا وجوابه تاويلها
بالنكرة اى معتركة او يعترك العراك اى اوردها معتركة اى مزدحمة مترددة واصح ولم يخف
ان لا يشرب بعضها بالمراعاة ومررت به وحده منفردا اى يتفرد انفرادا ونحو جاؤا قضهم
بقضيضهم ومررت بهم الجماء الغفير اى ساترين وجه الارض لكثرة قضهم اى كبيرهم بقضيضهم
اى باصغرهم مجتمعين متاولا بالنكرة فان شرط كان صاحبها الحال نكرة محضة جرد وجب تقديمها اى جاء واحد
لئلا يختص النكرة بتقديمها تقول جاءنى راكبا رجل والا التبس بالصفة وتقول رايت رجلا
راكبا فلا يعلم ان راكبا صفة او حال وحملها على حالة النصب غير لا اطراد الباب لئلا يلتبس بالصفة
فى النصب فارسا قيل يلتبح الوجهان لكونه ذا حال ومبدلا منه عند التقديم ولكونه حالا
وتمييزا فى طاب زيد فارسا قيل الحال عن النكرة خلاف الاصل فلا يسبق الذهن اليه
مع صلاح الوصفية فيلزم التباس المقصود بغيره بخلاف الوجهين فى صورة التقديم لا

لان كليهما خلاف الاصل اما كونه ذا حال فللتنكير واما كونه مبدلا منه فلكونه فى حكم التنحية والتكرار
فيستويان فلا يلزم اللبس وبخلاف الوجهين فى طاب زيد فارسا لاستوائهما فى كونهما على
الاصل ولا يتقدم على العامل المعنوى لضعفه الا اذا كان ذا على الحرفين نحو زيد قائما كعمرو
قاعدا بخلاف حال من فاعل لا يتقدم وفيه وفيه خبر مبتداء محذوف وهو ملتبس بخلاف
الظرف والجملة معترضة الظرف حيث يتوسع فيه ما لا يتسع فى غيره لكثرة دوره فى الكلام
فانه يتقدم على العامل المعنوى نحو اكل يوم لك ثوب ولا يتقدم على المجرور وصاحبها
المجرور عطف على قوله على العامل المعنوى ولا دليل لنا كقيد النفى نحو قوله ولا الضالين
على المجرور لانه ان تقدمت فان وقع بعد الجار لزم الفصل وان وقع قبل الجار لزم وقوع
التابع حيث لا يجوز وقوع المتبوع ولا يرد نحو راكبا جاءنى زيد لان الفاعل من حيث هو
مسند اليه محله قبل الفعل وامتنع بعارض وهو التباس بالمبتداء فى الاصح طرف له
بتقدم على المجرور فلا يقال امررت راكبة بهند خلافا لابن كيسان فانه اجاز ذلك تمسكا
بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس والجواب ان كافة حال من الكاف والتاء
للمبالغة وكل ما دل على هيئة مشتقا او لا صح ان يقع حالا مثل هذا بسرا اطيب
خبرية من نفسه رطبا هذا بسرا او رطبا وقعا حالين لدلالتهما على هيئة البسرية و
الرطبية مع انهما ليسا بمشتقين والعامل فيهما اطيب وتقديم بسرا على افعل التفضيل مع
ضعفه فى العمل لانه اذا تعلق بكل الحرفين حالان يلزم ان يلى كل منهما متعلقه و
البسرية تعلقت بالمفضل فيجب ان يليه وهو هذا والرطبية تعلقت بالمفضل عليه
فيجب ان يليه وهو ضمير منه وقيل يتعلق بسرا بمعنى الاشارة ويلزم تغيير الاشارة بحال
البسرية وليس كذلك ويلزم ايضا تفضيل الشيء على نفسه باعتبار حاله واصح من الرطبية
لان البسرية لم يتعلق باسم التفضيل وتقويم اذا كان بسرا له نفع على اصحه من الوجهين
فلا حاجة الى التقدير ويكون الحال جملة خبرية لان بيان الهيئة كما يكون بالمفرد

يكون بالجملة وقيدت بالخبرية لان الانشائية لا ثبوت لها في نفسها واثبات الشيء للشيء فرع
ثبوته في نفسه خبرية احترازي عن الانشائية فانها لا تقع حالا ولا خبرا ولا صلة ولا صفة فان كانت
في الجملة الاسمية اذا وقعت حالا ملتبسة بالواو فقط والضمير اي بكلا الرابطين او باحدهما
لكن الاقتصار على الضمير وحده ضعيف بخلاف الواو وحده نحو لقيته والجيش قادم و
اتيته والشمس طالعة او بالواو وحده وانما احتاجت الى الواو لان الاسمية خارجة عن اصل الحال
وهو الانتقال وعن الضمير او بالضمير وحده نحو كلمته فوه الى فيّ * ولولا جنان الليل ما آب
عامر * الى جعفر سربالها لم يمزق * على متعلق بقوله او بالضمير ضعف وانما ضعف بالضمير
وصح لانه رابطة عامة لا يدل على ارتباط الخاص وهو ارتباط الحالية والمضارع المثبت بالضمير
كالمفرد وحده نحو جاءني زيد يضرب غلامه ونحو قمت واصك وجهه تنعدد وانما احتيج وما سواهما
مبتدأ اي ما سوى الاسمية والمضارع المثبت بالواو فقط والضمير او باحدهما الا ضعف في قد
بترك الرابطتان ولا بد في الماضي المثبت الواقع حال من قد اي ليقرب الماضي حال الا ان يكون
ذكر اي مضى قريبا من العامل مقرونا بعلامة القرب لفظا او تقديرا ولا يقال جاءت الشيخ
وقد ولدني يوم كذا وقال وزان اليوم كذا وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم في يوم كذا لعدم
القرب وعدم صحة استعمال قد اللهم الا نادرا وبل لان الماضي الواقع حالا ماض في زمان العامل
وقد امتنع اختلاف الحال وصاحبه زمانا فالتزمت قد المقربة الى زمان الحال المقرب الى زمان
العامل فيتحد زمانهما كما ظاهرة حال كونها ظاهرة او مقدرة اي سواء كان ظاهرا او مقدرة
ويجوز حذف العامل عامل الحال اضافة المصدر الى المفعول لقولك للمسافر لمن يريد السفر
راشدا مهديا اي اذهب راشدا مهديا بقرينة حال المخاطب ويجب الحال المؤكدة مثل زيد
مبتدأ ابوك خبر عطوفا حال اي احقه اي اثبته قال صاحب المفتاح احق النفرد لت عنزك
اي نفر كونه عطوفا وشرطها الحال المؤكدة اي شرط وجوب حذف عاملها ان يكون الحال مؤكدة
مؤكدة لمضمون جملة اسمية عقدها من اسمين لا عمل لها

التمييز

من الملحقات

بالمفعول

بالمفعول مبتدأ محذوف الخبر اي من المنصوبات التمييز او خبر محذوف اي هو ما يرفع ما موصولة او موصوفة
يرفع موصلة او صفة الابهام مفعول يرفع المستقر احتراز عن نحو عندي جارية فان قوله جارية يرفع ابهام قوله
عندي لكنه غير مستقر وضعه بل نشأ في الاستعمال باعتبار نقص الوضع المبني على غفلة الواضع و
اشتباه عن ذات متعلق بقوله يرفع مذكورة صفة ذات نحو رطل زيتا احتراز عن الحال فانها
يرفع الابهام عن الهيئة لا عن الذات او مقدرة وهي جهة النسبة ناشئة عن نسبة في جملة
او شبهها او اضافة كما سنعرف نحو طاب زيد نفسا ويرد على حد التمييز صفة المبهم نحو رايت
هذا الرجل وعطف البيان والبدل من ضمير الغائب او مبهم آخر والمجرور في خاتم فضة وغير
ذلك فان اجيب بان كلامه ذلك لم يذكر بهذه الحيثية فلا يشمل ذلك في صفة المبهم وعطف البيان
والمجرور في خاتم فضة وان اجيب بالتزام المجرور في خاتم فضة تمييز والا كان مجرورا وسائرها
بذكر التوابع والمفهوم هنا غير التوابع بدلالة ذكر التوابع بعد ذلك لصانع قيد المستقر لاخراج
الصفة لخروجها بما ذكر فالاولى مبتدأ اي ما يرفع الابهام المستقر ذات مذكورة عن مفرد
والمراد بالمفرد ما يقابل الجملة وشبهها والمضاف مقدارا اي ما يعرف به قدر الشيء وهو العدد
والكيل والوزن والمساحة والقياس غالبا رفعا غالبا او زمانا غالبا اتفاقي عدد رباب
ظرفية الجزئي للكلي صفة لقوله مفرد اي مفرد كائن اتاك في العدد نحو عندي عشرون درهما مثال
للعدد والتمام بنون شبه نون الجمع مثل بعشرين درهما دون اصل عشر درهما بالتركيب لا
لاجل اي العدد والتمام بالنون تمييز يرفع الابهام المستقر عن ذات مذكورة هي مفرد مقدار
هو العدد وسيأتي بيان العدد ذكر تمييز العدد واما عطف على اما في المفرد في نحو
الغني نحو رطل زيتا مثال الكيل والتمام بالتنوين المراد ما يكال بالرطل لا الحبة المخصوص
وهو مبهم وقوله زيتا يرفع ابهامه وعندك منوان سمنا تثنية منا وهو مرادف المن مثال
الموزون والتمام بنون التثنية المراد ما يوزن بالمنوين وهو مبهم وقوله سمنا يرفع ابهامه
وقفيزان برا مثال المساحة والتمام بنون التثنية وعلى التمرة خبر واجب التقديم لانه معاد الضمير

في المبتداء مثلها مبتداء مثل التمر خرمثال المقياس والشام بالاضافة زيدا تمييز فيفرد اي تمييز المفرد المقدار
لم كان جنسا في جميع الاوقات لان الجنس يقع على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنيته وجمعه الا تستثنى
مفرغ لم يقصد الانواع ووقف قصد الانواع وفي قصد استثناء الانواع دون قصد الافراد
نظر لانه اذا قيل طاب زيد جلستين يجوز ظاهر ويجمع جوازا المراد الجمع اللغوي فيتناول
التثنية ايضا المراد ما فوق الواحد اكتفى بذكر الجمع لانه لما جاز الجمع فالتثنية اولى نحو عندي
ثوبا او ثوبين او اثوابا في غير الجنس نحو عندي قنطار اثوابا ثم اي شرط كان تمييز بتنوين
خبر كان ملتبسا بالتنوين او بنون التثنية ونحو ستون عدا وسبعون رجلا يجوز فيه ستو عمرو
وسبعو رجل بالاضافة فلا يستقيم الشرطية الا بعلة جازت الاضافة البيانية لحصول الغرض
بها وهو البيان مع الخفة بترك التنوين لكثرة استعمال العدد والا اي وان لم يكن بتنوين او
بنون التثنية فلا يجوز الاضافة وفقد عشرون درهم وستون للئلا يلزم بقاء نون شبه نون الجمع
او صوف نون وضعت مع الكلمة في نحو عشرون درهم او اضافة المضاف في نحو مطلع عسال
ولا يرد نحو حسنون وجه لانه غير النسبة له تمييز المفرد وع عطف على قوله عن مفرد مقدار غالبا
غير مقدار اي على ما ليس بكيل او وزن او عدد او مقياس مثل خاتم حديدا فان الخاتم
جسم باعتبار الجنس تام بالتنوين فانتصب تمييزا والخفض اي خفض التمييز عن غير المقدار اكثر
استعمالا والا اي ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة عن نسبة اي عن ذات نشأت عن نسبة وهي
المنسوب اليها في الاصل حاصلة في جملة او عطف على قوله جملة ما ضاهاها اي ما شابهها وهو
اسم الفاعل نحو الحوض ممتلئ ماء او اسم المفعول نحو الارض متفجرة عيونا او الصفة المشبهة
نحو زيد حسن وجها او اسم تفضيل نحو زيد افضل ابا مثل طاب زيد نفسا مثال الجملة اي طاب
نفس زيد وزيد ممتلئ طيب جزاء ابا مثال ما ضاهى الجملة وابوة ودارا وعلما تكثير الامثلة
تنبيها الى كثرة اصناف التمييز حيث يكون اسما لما انتصب عنه او لمتعلقه عينا او عرضا من الامور
الاضافية او غيرها فالاب يحتمل ان يكون له ويحتمل ان يكون لمتعلقه وهو عين الا منافي والابوة

والدار

والدار والعلم متعلقات فالابوة عرض اضافي وعرض مثال النوعين يكون ليستدل به على ذلك الاصل او
في اضافة عطف على قوله في جملة مثل يعجبني طيبه فاعل يعجبني ابا وابوة ودارا وعلما ولله دره
فارسا مثال ووقوع التمييز صفة الذرية العقل اللبي وفيه خبر كثير للعرب فاريد به الخبر اي لله
خبره فارسا او وجه الامثال صاحب المفصل مثالا لتمييز المفرد والمص مثالا لتمييز النسبة والا
الاختلاف على الوجهين في الضمير فان كان الضمير مبهما كضمير ربه رجلا كان التمييز للمفرد
كما ذهب اليه صاحب المفصل وان كان معلوما معينا كان التمييز للنسبة كما ذهب اليه المص ثم ان
شرط كان كان التمييز اسما غير صفة قيل معناه ان كان اسما غير صفة قيل معناه ان كان اسما يصح
جعله لما انتصب عنه ولمتعلقه افرادا او غير تمييز جاز كونه لكل منهما تركيبا او تعبيرا باحتمل
على حذف المعطوف من الشرط واختلاف الشرط والجزاء باعتبار الحيثية فلا يرد طاب زيد
نفسا ورتبة على انه على هذا يجوز في الشرطية الثانية وليس كذلك اذ نفي المجموع كما يكون بنفي
البعض كل جزئه اي بعض كان وعلى تقدير انتفاء المجموع ينتفي صلاح لمتعلقه لا تربت
عليه صلاحه كونه لمتعلقه يصح صفة قوله اسما جعله ذلك الاسم لما انتصب عنه هو ما نسب اليه
عامله وجعله منتصبا عنه من باب المجاز لان التمييز لم ينتصب عنه لكنه لما كان سبب النصب جعل
انتصب عنه باعتبار نسبة الفعل اليه يسمى منتصبا عنه نحو طاب زيد ابا فقوله ابا يصح ان يجعل
اسما لزيد ويترجم بقولنا خوش است زيد از روى پدر او پدر راست ويصح ان يجعل اسما
لمتعلقه ويترجم بقولنا خوش است زيد از روى مرد را پدر سخت جاز ان يكون اسما له
وتمييزا عنه ولمتعلقه كونه اسما له ولمتعلقه ويرد عليه طاب زيد نفسا حيث لا يصح كونه له
لمتعلقه وطاب بالمنع او بتقدير المعطوف في الشرط اي ان كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه
ولمتعلقه وفيه نظر للزوم اتحاد الشرط والجزاء وفيه وفيه ولا يرد عليه طاب زيد نفسا
ايضا لجواز ان يجعل لما انتصب عنه ولمتعلقه اي طاب زيد من حيث انه نفس من النفوس او
حيث انه له نفس من النفوس وكل موضع يصلح جعله لما انتصب عنه جاز فيه كلا الامرين

كج

يكون له وكونه لمتعلقه فكل موضع لم يصلح جعله لما انتصب عنه تعين كونه لمتعلقه وهذا مما لم يذ
كثير من الشارحين وملوحين بروع وتحمل الشارح حرف لنفي الشرطية بامورد له كل من ذكر
على اشتباه في القائل وان لم يصح جعله لما انتصب عنه فهو لمتعلقه فيطابق التمييز فيهما في الصور التي
تمام الافراد والتثنية والجمع فصل عن جميع الاوقات اي اذا كان المقصود الافراد يؤتى بالمفرد
ولو كان المقصود المثنى يؤتى به وان كان المقصود الجمع يؤتى به الا ان يكون التمييز جنسا يقع
على القليل والكثير فيوحد ذلك لعامة نحو طاب زيد علما وطاب الزيدان علما وطاب الزيدون علما
الا ان يقصد الانواع اي الا وقت قصد الانواع فيقال طاب زيد علمين او علوما الاستثناء آن
اي منفرغ عنها لانه ان قصد الجنس فالجنس وان قصد به النوعان فالمثنى وان قصد الانواع
فالجمع والتمييز على كل تقدير يطابق لما قصد وان شرط كان التمييز صفة اسم فاعل او اسم مفعول
او صفة مشبهة او اسم تفضيل كانت تلك الصفة كائنة للمنتصب عنه اي صفة له لان الصفة تستدعي
موصوفا والمذكور اولى بحمل الصفة عليه فاذا قيل طاب زيد والدا كان الوالد هو زيدا
ولا يحتمل ان يكون والده بخلاف الاسم نحو ابا وطبقه لكونها حاملة لضمير اي مطابقا له
للمنتصب عنه في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث واحتملت تلك الصفة الحال
لاستقامة المعنى على الحالية نحو طاب زيد فارسا اي من حيث انه فارس على او حال كونه فارسا
ولا يتقدم التمييز على عامله لامتناع البيان قبل الاجمال وفيه اما معموله لغير
الفعل فلضعفه واما معموله للفعل فلكونه من حيث المعنى فاعلا للفعل نحو طاب زيد ابا
اي طابت ابوته او لعلة نحو فجرنا الارض عيونا اي تفجرت عيونها والاصح والاصح
المراد ان لا يتقدم التمييز على الفعل الصالح قوته في العمل خلافا للمازني والمبرد والفراء
تمسكا بقوله • اتهجر ليلى بالفراق حبيبها • وما كاد نفسا بالفراق تطيب • حيث تقدم
نفسا على قوله تطيب والجواب ان المروي في تطيب الياء وضمير كاد للحبيب ونفسا تمييز
عن نسبة كاد اي ما كاد نفس الحبيب فلا تمسك وان كان المروي فيه التاء الفوقانية

والتمييز

يحمل

فيحتمل ان يحمل على هذا الوجه ويكون التانيث باعتبار النفس اذ المعنى وما كاد نفس الحبيب تطيب
وان يحمل على اضمار الشان في كاد وصرف الخبر وتغيير بالمذكور وعلى هذا يعود ضمير تطيب
الى سلمى اي ما كاد الشان تطيب سلمى نفسا بالفراق اي تطيب نفس سلمى المستثنى من الملحقات
المستثنى ولم يعرف لكونه مشتركا اصطلاحا والمشترك لا يعرف بتعريف جامع وان امكن تعريفه
فان قيل هذا مبني على تقسيم الحمل على الى الاجزاء وذكر ولا تقسيم الكلي الى الجزئيات لانه يكفي
متواطئا لا مشتركا قيل يمكن ان يكون من الاول بارادة ما هو المشترك بين القسمين على وجه
عموم المجاز ويمكن ان يكون المراد به اللفظ ويكون من باب حمل المدلول على الدال وفيه متصل و
منقطع ويسمى منفصلا ايضا فالمتصل سواء الفاء للتفسير المخرج جر احتراز عن غير المخرج
عن شيء عن متعدد داخل فيه افرادا او تركيبا فلا تناقض له حذف في الجملة قوله
عن متعدد متروك اذ الاخراج لا يكون الا عن متعدد لكنه ذكره لبيان التفصيل لفظا
نحو جاءني القوم الا زيدا او تقديرا نحو جاءني الا زيد وقرات الا يوم كذا بالا غير الصفة
احتراز عما اخرج عن متعدد بلفظ استثنى ونحوه نحو جاءني القوم استثني عنهم زيدا او يستثنى
عنهم زيد واخواتها والمنقطع سواء المذكور بعدها الا غير الصفة غير مخرج احتراز عن
المتصل وهو الضمير عائد الى المستثنى بدون تخصيص اصل المعنيين وفيه الضمير عائد الى
المستثنى بارادة ما هو اعم من المتصل والمنقطع على وجه عموم المجاز لا عموم المشترك وفي الكلام
من المحسنات صنعة الاستخدام ان اريد بالمستثنى المذكور اللفظ وكان حمل المتصل والمنقطع
عليه حمل المدلول على الدال وان اريد عموم المجاز فلا استخدام منصوب اذا كان المستثنى
واقعا بعد غير كان الا غير الصفة لبين ان يحتاج اليه اذ ما بعد الا التي للصفة ليس مستثنى
كذا في الشرح في كلام موجب ما ليس فيه نفي ولا نهي ولا استفهام احتراز عما اذا وقع في كلام
غير موجب لانه ليس ح واجب النصب بل يختار فيه البدل ويعرب على حسب العوامل عليها
سيجيء نحو جاءني القوم الا زيدا وجاءني الا زيدا اصلا وجاءني [illegible] الا كما لا يخفى النصب

المستثنى

بتعريف

او تقديرا

شبهه

شبه بالمفعول في كونه فضلة وشبه الخاص بالمفعول معه للتعلق بواسطة الحرف مع امتناع البدل
في المواضع الثلاثة المذكورة اما في الاول فلفساد المعنى على تكرير العامل للزوم الايجاب
في المستثنى والمستثنى منه على تقدير تكريره بخلاف غير الموجب لمكان تكرير اصل العوامل
مع ترك النفي العارض وللزوم كون المستثنى منه في حكم التنبيه فيكون في حكم التفريغ وهو ممتنع
في الايجاب وفيه انه يوجب جواز البدل فيما يصلح فيه التفريغ في الايجاب كقرات
الا يام الاسبوع الا يوم الجمعة وليس كذلك واما في الثاني فلامتناع التقديم في البدل
واما في الثالث فلعدم الاتحاد والملابسة فان قيل فليكن بدل الغلط قيل هو
واقع في كلام الفصحاء وفيه ان النحوي يبحث عن اصل الجواز لا عن الفصاحة والبلاغة
والاولى ان يقال امتنع ابداله في الايجاب للزوم الايجاب في المستثنى بتكرير العامل الموجب
وفي النفي للزوم الغلط في العامل والمعمول جميعا فاعرف او مقدما في كلام موجب او
غير عطف على قوله بعد الا على المستثنى منه مفعولا ما لم يسم فاعله لقوله المستثنى الضمير عائد
الى الاسم الموصول او منقطعا عطف على قوله مقدما في الاكثر ظرف منصوب انسحبت
على قوله اذا كان منقطعا او خبر مبتدأ محذوف وقيل هو يجوز فيه الرفع على البدل تشبيها بقوله
وبلدة ليس بها انيس الا اليعافير والا العيس والجواب انه جعل
متصلا على وجه الاستعارة فابدل او يقال تغليبا وليس فيها الا اليعافير على وجه التفريغ
وقد حذف العامل او كان المستثنى بعد خلا وعدا وقد اختير الجر بهما قال السيرافي
لم اعلم خلافا في جواز الجر بهما الا ان النصب بهما اكثر في الاكثر نحو جاني القوم خلا زيدا
وعدا زيدا وجاني اخوتك ما خلا زيدا وما عدا خالدا او جاني القوم ليس زيدا ويجي
اكثر لا يكون بشرا او ما عدا او ما خلا فيهما في الكلام في محل النصب على الظرفية نحو
جاني القوم ما خلا زيدا وما عدا بكرا اي وقت خلوهم او وقت خلو مجيئهم من زيد
او وقت مجاورتهم او مجاوزة مجيئهم عمرا النصب بما خلا وما عدا النصب فعليتهما

فعليتهما بما المصدرية وروى ابن الشاهد عن الاخفش الجر بهما بجعل ما زائدة لا مصدرية
وروي ذكر عن الجرمي ايضا ولعل هذا لم يثبت عند المصنف اذ لم يعتبره حيث لم يذكر في الاكثر وليس
ولا يكون في كلمات الاستثناء محصورة اصطلاحا حالة عملها ويجوز في المستثنى النصب ولا يضعف
الا في نحو لا اله الا الله حيث انه يوهم وجها ممتنعا وهو الابدال من اللفظ ويختار البدل
على الاستثناء من حيث انه يكون حينئذ غير فضلة بخلاف ما اذا كان منصوبا فيما موصولة او موصوفة
بل من خولة فيه واما في النسخة التي لم يقع فيها فيه فهو ظرف تنازع فيه عاملان فالعمل
للثاني وحذف الظرف من الاول فيكون معمولا ليختار البدل ويكون معمولا يجوز محذوفا بعد الا
صفة او صلة في كلام غير موجب احتراز عما اذا وقع في كلام موجب فانه منصوب وجوبا كما
مر واحتراز عما اذا وقع في كلام غير موجب والمستثنى منه مذكور لكنه بعد خلا وعدا وليس ولا
يكون وغير وسوى ونحو ذلك وقد ذكر والى انه اي وقد ذكر المستثنى منه احتراز عما اذا لم
يذكر المستثنى منه لانه حينئذ يعرب على حسب العوامل مثل ما فعلوه الا قليل بالرفع على البدل
والا قليلا بالنصب على الاستثناء ويعرب المستثنى بلا نصب فلا يرد صورة البدل على
حسب العوامل اي على حسب عوامله سواء كانت عاملة للمستثنى منه او لا فلا يرد ما مررت
اي الا بزيد فقيل انه يرفع ان كان العامل رافعا نحو ما جاني الا زيد وينصب ان كان ناصبا
نحو ما رايت الا زيدا او يجر ان كان العامل جارا نحو ما مررت الا بزيد وفي القسم نظ
يعرف بالتامل اذا كان المستثنى منه اسم كان غير مذكور خبر كان وسمي مفرغا لانه فرغ
عن ذكر المستثنى منه وهو المستثنى حال وقع في غير الموجب حيث لا يقال جاني الا زيد لتقدير جاني
كل احد الا زيد لامتناع ذكره ولا قرينة على الخاص فان قيل فليقدر عند قيام القرينة
على الخاص كما يقال في جواب من قال هل جميع اهل بلدك ابنك فلان قيل لا ثم
عدم الجواز فيه فان قيل لم لا يجوز نحو جاني الا زيد على وجه مبالغة العلو كقوله اضحت
اهل الشرك حتى انه ليحاف نطف التي لم تخلق وعيره كم قيل لا ثم عدم الجواز على

كالفعل الرافع فيهما تبدل الرفع
كالمعرفة والنكرة فيهما بتبرئة سائر
الحروف الى غير المعاني دون
الالفاظ قوله صريح صوابا

مبتدأ اي لفظ غير صفة خبر مبتدأ جملت صفة او ثبتنا لقيام الضمير للصفة او لغيرنا وبك الكلام
او باعتبار حمل الصفة عليه على الا كلمة الا في الاستثناء حال او تمييز او ظرف لمفهوم الكلام
اي جعلت على الا وشاركته في الاستثناء فالاستثناء محل الشركة فكان ظرفا حال كونها واقعة
في الاستثناء او وحيث انها واقعة في الاستثناء كما جعلت صفة مصدر محذوف جعلت جعلا مثل
جعل الا الا مفعول ما لم يسم فاعله عليها على الغيرية الصفة حال او تمييز او ظرف وشاركتها
في الصفة اذا ظرف فيل جعلت على الا كانت تابعة لجمع منكور اي واقعة بعد جمع منكور
غير محصور احتراز عن المعرف نحو لفلان علي مائة الا درهما لتعذر الاستثناء اذ المتصل
يلزم دخوله فيها والمنقطع يلزم عدم دخوله فيها والجمع المنكور يتناول جماعة غير
معينة لا يجزم بتناول المستثنى ولا بعدم تناوله فيتعذر فيه كلا النوعين من الاستثناء وفيه
انه يمكن فيه الاستثناء المنقطع اذا كان خلاف الجنس نحو ما جاني رجال الا حمارا فالاولى
لتعذر الحكم بما تعذر الاستثناء لا على كونه جمعا منكورا غير محصور نحو لو كان فيهما آلهة
جمع اله اي في السماء والارض امر الالهة وانهن نهيتهم الا الله غير الله لفسدتا لاخرجتا
والخرجا عن هذا النظام وضعف جعل الا على الصفة في غير غير الجمع المنكور نحو
وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان وفي البيت ضعفان آخران توصيف
المضاف في الاخير والاخبار قبل الوصف واعراب سوى مبتدأ سوى وسواء النصب
خبر على الظرف بناء على الظرفية على الاصح ومن الملحقات خبر مبتدأ محذوف الخبر كان
واخواتها واخوات اخواتها وستعرفها في قسم الفعل هو فصل او مبتدأ المسند خبر تابع بدليل
ذكر التوابع بعد ذكره فلا يرد على الحد توابع الخبر احتراز عن كل ما هو مسند اليه اي اسم كان
فلا يرد نحو يضرب في كان زيد يضرب ابوه فانه مسند بعد دخول كان وليس بخبر كان
بل الخبر مجموع الجملة بعد دخولها كان واخواتها احتراز عن خبر المبتدأ والمفعول
الثاني من باب علمت ونحو ذلك مثل كان زيد قائما وامره مبتدأ وشانه وحكم خبر كان كامر

خبر كان

خبر

خبر خبر المبتدأ في اقسامه واحكامه وشرائطه وتتقدم خبر كان واخواتها على اسمها معرفة حال
لا في فراقها القرينة وهي النصب ظاهر الاعراب نحو كان المنطلق زيد بخلاف نحو كان موسى
عيسى للزوم اللبس وقد يحذف عامله عامل خبر كان لقرينة في مثل الناس مبتدأ مجزيون
باعمالهم ان خيرا ان كان عملهم خيرا فخير فجزاؤهم خير وان شرا اي وان كان عملهم شرا فشر
فجزاؤهم شر ويجوز في مثلها اي في مثل هذه الصورة اربعة على اوجه نصبهما بتقدير كان مع
الاسم في الموضعين اي ان كان عملهم خيرا فيكون جزاؤهم خيرا ورفعهما بتقدير مع الجزء الاول وتقدير
المبتدأ في الثاني اي ان كان في عملهم خير فجزاؤهم خير ونصب الاول ورفع الثاني وبالعكس اي
ان كان عملهم خيرا فجزاؤهم خير وان كان في عملهم خير فيكون جزاؤهم خيرا ويجب الحذف حذف كان
في نحو اما انت منطلقا انطلقت مما على تقدير فيه همزة اما واما على تقدير كسرها فالتقدير
ان كنت منطلقا انطلقت اي لان كنت منطلقا انطلقت اي انطلقت انطلاقك فحذف كان
وعوض عنها ما وادغمت النون في الميم فوجب الحذف وانفصل الضمير وبقي الخبر على النصب
اسم مبتدأ محذوف الخبر ان واخواتها اي امثالها على الاستعمال المشبهة انتصاب اسم ان
واخواتها تشبيها بالمفعول ووقوعه بعدها بعض ما ورد المرفوع له في كونه فضلة هو
فصل او مبتدأ المسند الذي اسند اليه خبرها فلا يرد ان زيدا ابوه قائم اليه مفعول ما لم يسم فاعله
احتراز عما ليس بمسند اليه غير تابع بعد ذكر التوابع بعد فلا يرد نحو ان زيدا الفاضل
في الدار بعد طرف المسند اليه دخولها ان واحدى اخواتها احتراز عما هو مسند اليه بغير
دخول ان واحدى اخواتها مثل ان زيدا قائم المنصوب مبتدأ محذوف الخبر لم يقل اسم
لا لانه على الاطلاق ليس من المنصوبات بلا كلمة لا التي صفة لا لنفي صفة لا الجنس اي
لنفي الحكم عن الجنس هو فصل او مبتدأ المسند اليه مفعول ما لم يسم فاعله الذي اسند اليه خبرها
فلا يرد ابوه في لا غلام رجل ابوه قائم احتراز عما اذا لم يكن مسندا اليه غير تابع فلا
يرد نحو لا غلام رجل ظريف فيها ما حسنا عندك بعد طرف المسند اليه دخولها يليها حال

خبر ان

اسم ان

المنصوب بلا التي لنفي الجنس

من الضمير في انه او في دخولها وحينئذ لا يجب ابراز الضمير وان كان جاريا على غير ما هو له لعدم اللبس نحو
هند زيد ضاربته بخلاف الصفة نحو ضاربته هي احتراز عن المبتدأ وسائر اصناف المسند اليه غير خبر لا
لا التي هي لنفي الجنس التي تكون مضافة احتراز عن النكرة المفردة فانها مبنية او شبيها به في تعلقه
بشيء هو من تمام معناه مثل لا غلام رجل ظريف فيها نظير المضاف قد عرفت في المرفوعات تحقيق
قوله فيها ولا عشرين درهما لك نظير المشبه بالمضاف فان شرط كان اسم لا والمطلق مذكور
بدلالة التغير لنفي الضمير عائد الى المنصوب بلا حينئذ لا يستقيم لحمل مفردا غير مضاف ولا
مشبه به فهو مبتدأ فان الاسم مبني جزء الجملة جزاء الشرط بينها البناء لتضمن من وتعيين ما ينصب
به للخفة ولموافقة حال الاعراب على ما مر من الفتحة او الالف او الياء على ما ينصب به
او على ما يقع النصب به والاول اصوب ينصب به مستند الى الضمير او الى قوله به نحو لا رجل و
لا غلامين ولا ناصرين وان شرط كان اسم لا معرفة جزء كان او مفصولا عطف على قوله
معرفة بينه وبين اسم الظرف مفعولا ما لم يبق فاعله لقوله مفصولة وجب جزاء الشرط الرفع — وبين لا ...
على الابتداء والتكرير عطف على قوله الرفع لمطابقة السؤالات في المعرفة ولامتناع اثر لا
النافية للجنس فيها واما في المفصولة فلضعف لا عن التأثير مع الفصل ومثل جواب سؤال
هو ابن فيقال ابو الحسن معرفة لكونه علما ولا رفع فيه ولا تكرير فاجاب بانه متأول ومثل
قضية ايهن فضيته ولا ابا حسن اولا ولا ابا حسن كنية علي رضي الله عنه لها اي الهن الى — اي مثل ابي حسن
القضية متأول بالنكرة بصفة اشتهر العلم بها او بتقدير المثل وفي مثل اي فيما تكرر فيه لا مع
لا حول ولا قوة الا بالله خمسة اوجه فتحهما الاول فتح الاسمين على ان لا فيهما لنفي الجنس
ونصب الثاني والثاني فتح الاول على ان لا لنفي الجنس ونصب الثاني حملا على اللفظ ووقوع بان لا
فيه زائدة لتاكيد النفي ثم نحو رفعه والثالث فتح الاول بلا النافية للجنس ورفع الثاني
حملا على محله ووقوع بان لا فيه زائدة ورفعهما والرابع رفعهما على عدم البناء والخامس على

الابتداء بمطابقة السؤال والخامس رفع الاول على ان لا بمعنى ليس على ضعف لان عملها بمعنى
ليس ضعيف وفتح الثاني واما السادس وهو رفع الثاني على ان لا بمعنى ليس وفتح الاول على ان لا نافية
للجنس فمع لانها باعتبار الصورة عين الثالث ولو اعتبر اختلاف الوجه لازدادت الوجوه
على الستة واذا دخلت الهمزة على لا النافية للجنس لم يتغير العمل نائية صغيفا كما في الا غلام
رجل او شبيها كما في لا رجل اي ان لم يعتبر اثر لا في المتبوع ولا في التابع او اراد العمل اللغوي والا
فليس في لا رجل لها عمل اصطلاحي لمكان البناء ومعناها مبتداء والهمزة الداخلة على لا الاستفهام
خبر نحو الا ماء فاشربه والعرض نحو الا تنزل بنا فتصيب وفيه ان لا في العرض يختص بالفعل
كذا ذكر الاندلسي وفيه ان المص لعله خالفه في ذلك والتمني نحو الا ابنا منك فنبرنا ونحوها
كان انكار والتقرير وغيرهما واختار قول المازني على المبرد كما اختار الجزولي وخالفهما في ذلك
سيبويه وجعل التمني مغيرا للحكم التابع ومنع حمله على المحل وجعل الاسم مفعول اتمنى وبعث مبتداء
المبني اسم لا المبني احتراز عن نعت اسم لا اذا كان معربا نحو لا غلام رجل ظريفا عندنا فانه
لا يبنى لعدم بناء موصوفه الاول صفة النعت احتراز عن النعت الثاني فصاعدا نحو لا رجل
ظريف شريفا في الدار مفردا حال من ضمير مبني احتراز عن المضاف والمضارع لم لو جب
اعرابها سيبي الله فكذا ناسبه بليه يعني على النعت الاول احتراز عن المفصول نحو لا رجل
فيها ظريف مبني خبر جملة على الموصوف لمكان الاتحاد بينهما والاتصال وتوجه النفي اليه
ومعرب رفعا حملا على المحل ونصبا مصدران نوعيان لقوله معرب او منصوبان على نزع
الخافض اي معرب برفع ونصب مثل لا رجل ظريف وظريفا وظريف والا اي وان لم
يكن كذلك بل كان غير اول او مضافا او مشبها به او مفصولا فالاعراب واجب لفقد جزائه
نحو لا رجل ظريف كريم في الدار ولا رجل راكب فرس عندي ولا رجل خير منك في البلد ولا رجل
في الدار كريم والعطف مبتداء على اللفظ محمولا على اللفظ اي منصوبا وعلى المحل محمولا على
المحل اي مرفوعا جائز خبر اي حمل المعطوف المنكر على اسم لا المبني على لفظه وعلى محله جائز

فلا وجه لتقديرها والحسن الوجه من باب الاضافة الى المشبه بالمفعول بدليل ان فاعله مضمر فلو كان
من باب الاضافة الى الفاعل لزم تعدد الفاعل وعلى هذا يمكن تقدير من البيانية مرادا حالي
احترازا عن نحو صمت يوم الجمعة فان الحرف فيه غير مراد اي ظاهر الشرح اي مجرورا ما بعده وفيه
انه يوجب الدور لان تأثير المضاف اليه في تعريف المجرور واخذ المجرورية تعريفه وفيه ان تعريف
المجرور بما ذكر فلا توقف ولا دور فالتقدير شرط مبتدا ثان ان يكون خبر المبتدا الثاني والجملة مبتدا ثان
خبر المبتدا الاول المضاف اسم يكون اسما لا فعلا بلفظ الحرف نحو مررت بزيد مجردا صفة تنوينه
مفعول ما لم يسم فاعله في العبارة قبله اي مجردا هو تنوينه والمقلوب مقبول عند السكاكي
مطلقا اي تنوينه او ما قام مقامه حقيقة كغلام زيد وضاربو عمرو وحسن الوجه وضاربا
زيد وضاربوا زيد او حكما نحو حسن الوجه اجيب بان ما اضيف اليه فاعله الذي هو كالجزء منه
والمضاف اليه قائم مقام التنوين فلما حذف من فاعل المضاف فكانه حذف من المضاف اليه
لمكان الجزئية ونحو الضارب الرجل وان لم يكن مجردا تنوينه لاجل الاضافة لكنه محمول على الحسن
الوجه فكان في حكمه لا جلها فلا يجوز الغلام زيد والضارب زيد لسقوط التنوين لاجل اللام
لا لاجل الاضافة وهي اي الاضافة بتقدير الجار معنوية منسوبة الى المعنى لانها تفيد معنى
في المضاف تعريفا او تخصيصا ولفظية منسوبة الى اللفظ اي ثابتة في اللفظ دون المعنى فالمعنوية
مبتدا فعلامة المعنوية كون المضاف كذا والمعنوية ذات كون المضاف كذا والا لا يستقيم الحمل
لكون خبر المضاف اسم يكون غير صفة احترازا عن نحو ضارب زيد والحسن الوجه مضافة صفة
صفة وكونه غير صفة مضافة الى معمولها اما ان يكون صفة لكنها يكون مضافة الى غير معمولها
وهي مبتدا اي الاضافة المعنوية اما بمعنى اللام والحصار المعنوية في الاقسام الثلثة
استقرائي فيما موصول او موصوف عداه صلة او صفة في مضاف اليه عدا جنس المضاف
وظرفه جنس المضاف وظرفه وهو ما كان مباينا له او اخص مطلقا ولم يكن ظرفا له وعطف
على قوله بمعنى اللام بمعنى من فيما هو اخص من المضاف اليه من وجه كخاتم فضة في جنس المضاف اله

٥٢

اي في المضاف اليه الذي هو جنس المضاف ونحو كل يصح بمعنى اللام اي افراد هذا الجنس وفي كل واحد اشكال
ويوم الاحد وعلم الفقه واما اذا كان المضاف اخص مطلقا كاصل اليوم ايحسا وباطنه
واسد فالاضافة ممتنعة اي في المضاف اليه الذي هو جنس المضاف فالحاصل ان المضاف اليه اذا
كان جنس المضاف كانت بمعنى من وذلك بان بينهما عموما وخصوصا من وجه كخاتم فان الخاتم
قد يكون فضة وغيره يكون وكذا العكس بخلاف ما اذا لم يكن كذلك بان كان بينهما مباينة او كان
المضاف اعم مطلقا وح يكون الاضافة بمعنى اللام كغلام زيد وبعض يكون المضاف اليه جنسا للمضاف
ان يكون بينهما عموم وخصوص من وجه وهذا معنى قول بعض المحققين وهو ان يصح اطلاقه
على المضاف وعلى غيره ايضا فعلى هذا بعض القوم وبعض ويوم الاحد وعلم الفقه وجميع
القوم وعين زيد وطور سينا وسعيد كرز كلها بمعنى اللام بعضها لعدم صحة اطلاق
المضاف اليه على المضاف وبعضها لعدم صحة اطلاقه على غيره او بمعنى في والاولى ان يجعل
الاضافة الى الظرف ايضا بمعنى اللام كما في سائر اصناف الاضافة بادنى ملابسة واليه
ذهب اكثر النحاة فيكون معنى ضرب اليوم اختصاص باليوم بملابسة الوقوع فيه كقولك
كوكب الخرقاء لسهيل اي كوكب له اختصاص بالمراة الخرقاء بملابسة انها شرعت في [illegible]
الاسباب اشياء عند طلوعه لا قبله كما هو شان النساء المدبرة المهيئة للامور في احيانها او
في ظرفه اي في ظرف المضاف اليه الذي هو ظرف المضاف نحو ضرب اليوم ومكر الليل وهو اي كونها
بمعنى في قليل مثل غلام زيد مثال الاضافة بمعنى اللام وخاتم فضة مثال الاضافة بمعنى من
وضرب اليوم مثال الاضافة بمعنى في وتفيد الاضافة المعنوية تعريفا اي تعريف المضاف
الا في غير ومثل ونحوهما في الابهام اللازم الا ان يكون المضاف اليه ضد واحد فقط نحو مصارع
مصر وكريم العصر او مثل شهر فح تتعرف لعدم الابهام اللازم الا ان ولا في حسبك و
شرعك وكفيك ونحوها لكونها بمعنى الفعل ولا في نحو واحد امه وعبد بطنه على اي تاويل
بكريم ولئيم والفعل يعود ضمير المضاف اليه الى المضاف يوجب ان يكون نحو قوله نصر بلغ
ورئيس القبيلة كذلك ولم يقابله مع المعرفة لسراية التعريف اليه عن المضاف اليه لمكان الاتصال

والاستغراق كسرابة النانيث في سقطت بعض اناملة بارادة العهد فان علم غلام زيد يراد به
وضعا غلام له مزيد خصوصية لزيد اما بكونه اعظم غلمانه او اشهرهم بكونه غلاما له او معهودا
بينك وبين مخاطبك و بحيثيها غير متعين عا خلاف وضع الاضافة وتخصيصا لافادتها تقليل
الشيوع لخروج ما يضاف الى النكرة عن النكرة نحو غلام زيد وشرطها الاضافة مبتداء
تجريد المضاف عن اخلاه منه حقيقة بان كان ذا لام فيحذف له او علما فينكر او لا النكرة
او حكما كما في غلام زيد تنزيل المحكي منزلة المتحقق كقولهم صبيق فم الركية ونحوكان الوجه غير
جميع العوض عن التعريف فان قيل لا فرق بين اضافة المعرفة وبين جعلها علما في نحو
النجم والصعق والفرزدق وابن داان وابن عكراع في لزوم تعريف المعرف مع اختلاف
جهتي التعريف وازدياد المرتبة اذ المضاف اليه اعرف فما بالهم جوزوا هذا دون ذلك قيل
لئلا يصح الاضافة حينئذ لا بغير تعريفا ولا تخصيصا لحصول التعريف فيه وازدياد المرتبة
ايضا منتف في الاضافة الى المعارف المساوي فحمل عليه صورة الاضافة الى الاعرف طردا
للباب لا يقال المعرفة لو اضيف الى النكرة لكان طلبا للادنى وهو التخصيص مع حصول
الاعلى وهو التعريف ولو اضيف الى المعرفة لكان تحصيل الحاصل فان قيل قبل اضافة المعرفة
يتغير للمضاف حصول مرتبة المضاف اليه فيصير دون اللام اذا اضيف الى العلم او الضمير
في حكمه فلا يكون ضايعا قيل يتوهم فائدة تابعة فلا تعتبر بدون الاصل وما جواب ما نقل عن
الكوفيين اجازة الكوفيين الثلثة الاثواب وتمسكهم بالاتحاد بين المضاف والمضاف
اليه فيما صدقا عليه غير صحيح لاستلزامه جواز الخاتم فضة ايضا ولم ينقل بما صدقه
من العدد نحو الخمسة الدراهم والالف الدينار ضعيف قياسا واستعمالا اما القياس
فلما ذكرنا من لزوم تحصيل الحاصل واما الاستعمال فانه ثبت من الفصحاء من ترك اللام
نحو قوله ۞ لا ازال منذ عقدت يداي ازاري ۞ فسما وادرك خمسة الاشبار ۞ وغير ذلك
واما ما جاء في الحديث بالالف دينار فضع البراوة دون الاضافة واللفظية وعلامة
الاضافة اللفظية بحذف المضاف من المبتدا او اللفظية ذات كونه صفة بحذف المضاف

من الخبر حتى يستقيم المعنى الحمل الا يكون المضاف صفة خبر يكون احتراز عما اذا لم يكن صفة كغلام
زيد مضافة الى معمولها احتراز عما اذا كانت مضافة الى غير معمولها مثل ضارب زيد اضافة اسم
الفاعل الى المفعول وحسن الوجه اضافة صفة المشبهة الى فاعلها لا تفيد فائدة اي الاضافة
اللفظية الا تخفيفا حقيقة او حكما ستتبين موضعه ولا تفيد تعريفا ولا تخصيصا لكونها بتقدير
الانفصال والتخفيف بحذف التنوين المقدر في نحو حواج بيت الله وضاربك تخفيف
في اللفظ حكما اذ المقدر كالملفوظ في اللفظ فان قيل ما فائدة فوق في اللفظ قيل فائدته
الاشارة الى وجه التسمية وتحقيق التقابل صريحا ومن ثمه ولاجل ان الاضافة اللفظية
لا تفيد الا تخفيفا فان قيل ثمه اشارة الى الحصر المذكور وجوازها هذا الكلام يتفرع على عدم افادتها
التعريف لا على الحصر المذكور حيث لا تعلق له بعدم افادتها التخصيص قيل كان اي هذا
الكلام مررت برجل حسن الوجه وامتنع مررت بزيد حسن الوجه لمطابقة الصفة مع تونيه الموصوف
ولو افادت اللفظية تعريفا لجاز لحصول المطابقة وجاز الضاربا زيد لحصول التخفيف
بحذف نون التثنية والضاربو زيد لحصول التخفيف بحذف نون الجمع وامتنع الضارب
زيد اذ التنوين حذفت لاجل اللام فلم يحصل بالاضافة تخفيف والحسن وجه والحسن
وجهه بالاضافة ونحو ذلك ولو حمل على ضارب زيد كما حمل الضاربك على ضاربك لم يبق له
الاشتراك افادة التخفيف فائدة في صورة ما خلافا للفراء مخالف هذا القول خلافا
للفراء فانه اجاز قوله بتقدم الاضافة على اللام واجيب بان الاضافة على هذا
يكون ضايعة بقاء وان كانت مفيدة ابتداء فيلزم بعد ادخال اللام عدم نفعها في
المرجوع الى النصب الذي هو الاصل ان قال ما فرضنا الاضافة لاجله على ان القول
بتاخير اللام المتقدم لفظا وتقديرا مجرد دعوى المخالفة للظاهر وضعف اي ضعف هذا
الكلام لكونه باعتبار العطف من باب الضارب زيد والحسن وجهه لذا لمخ باعتبار
العطف الواهب عبدها وان كان قول الواهب المائة من باب الضارب الرجل
المحمول على الحسن الوجه الواهب المائة اضافة اسم الفاعل الى المفعول الذي هو المائة

الهجان اى البيض من النوق الهجان صفة المائة اوبدل شران سفيرا البيض يستوى فيه الواحد
والتثنية والجمع كالفلك وعبدها اى تلك المائة واذا انصب حمله على المحل او المفعول معه لضعف
الى راعيها على الاستعارة اذ الراعى قائم بخدمة المواشى كالعبد او على الحقيقة والاضافة
بادنى ملابسة ككوكب الخرقاء وضر ظرفك فان قيل المعطوف فى حكم المعطوف عليه فيما يجب
ويمتنع فيلزم امتناعه قيل لما كان المعطوف بحيث قد يحتمل فيه ما لا يحتمل فى المتبوع كما فى
رب شاة وسخلتها ويا زيد والحارث ونحو ذلك احتمل الجواز كما ذهب اليه سيبويه فحكم بضعفه
دون امتناعه وانما جاز جواب سؤال وهو ان يقال جاز الضارب الرجل مع انتفاء التخفيف
لزوال التنوين باللام دون الاضافة فاجاب بان ابا العباس كان يقتضى عدم جوازه لكنه انما
جاز حمله على الوجه المختار فى الحسن الوجه وهو جر الوجه بالاضافة المفيدة للتخفيف بحذف
الضمير من الفاعل اذ الاصل الحسن وجهه ووجه الحمل اشتراكهما فى كون المضاف صفة والمضاف
اليه جنسا معرفا باللام الضارب الرجل حمله قوله باستغناء الاضافة اللفظية عن
التخفيف مفعول له للفعل المفهوم اى انما جاز حمله او كان يجعله مصدرا مجهولا والا لا تجر
الفاعل على المختار فى الحسن الوجه لما جاز الحسن الوجه بالنصب حمله على الضارب الرجل بالنصب
وفيه وجهان آخران وهما الحسن الوجه والحسن الوجه برفع الوجه على الفاعلية وبنصبه على
التشبيه بالمفعول والضارب بكر حمله على ضارب بكر عطف على قوله الضارب الرجل انما جاز الضارب بكر
وشبهه حمله على ضارب بكر جواب سؤال آخر وهو ان يقال جاز الضارب بكر على الاضافة وانه لم تفد
تخفيفا وشبهه فيمن قال اى فى قول من قال انه اى الضارب بكر والكاف مجرور المحل على الاضافة
مضاف دون من قال انه غير مضاف والكاف منصوب المحل على المعولية والتنوين محذوف
لاتصال الضمير فانه لا يحتاج جوازه الى حمل حمله مفعول له كما مر على ضاربك متعلق
حمله للمشاركة فى حذف التنوين قبل الاضافة واضافته تفيد التخفيف بحذف التنوين
الساقط لاتصال الضمير ونحو من غير اللام والاضافة متقررة فاذا عرضت الاضافة
سقطت من التقدير فحصل التخفيف فى اللفظ حكما اذ المقدر كالملفوظ ولا يضاف موصوف

الى

الى الصفة اذ الموصوف اخص او مساو والمضاف لا يجوز ان يكون اخص او مساويا لئلا ينافى
للزوم كونه مباينا او اعم ولا صفة الى موصوفها لئلا يلزم الجمع بين الضدين وهو نسبة
الصفة لكونها صفة وعدمها لكونها مضافا اليها للزوم تقدم الصفة على موصوفها او تاخر
المضاف عن المضاف اليه وكلاهما ممتنع ومثل مسجد الجامع جواب عما يقال ان الجامع
والغربى والاولى والحمقاء صفات وقد اضيف اليها موصوفاتها وجانب الغربى وصلوة
الاولى وبقلة الحمقاء نابت الاحمق متاول بحذف الموصوف من المضاف اليه اى
مسجد الوقت الجامع وجانب المكان الغربى وصلوة الساعة الاولى وبقلة الحبة الحمقاء
ومثل جواب ما يقال ان جرد والاخلاق صفات القطيفة والثياب وقد اضيفتا اليهما
جرد قطيفة جامه كنانه يعنى كهنه القطيفة كليم شب پوش باپرز واخلاق ثياب متاول
بجعله من باب اضافة الاعم الى الاخص تلخيصا وبيانا لا من باب اضافة الصفة الى موصوفها
باى الاصل قطيفة جرد وثياب اخلاق فحذف الموصوف فبقى الصفة مبهمة فاضيف الى
ما كان موصوفا موصوفا للتلخيص والبيان بتجريد النظر عن كونه موصوفا كما قيل و
ان آت المؤمن العائذات الطير يمسحها ركبان مكة بين الغيل والسند
مفعول ما لم يسم فاعله مماثل صفة للمضاف اليه مفعول به لقوله مماثل المماثل نصير مضافا
اليه على تقدير الاضافة اليه الجار والمجرور مفعول ما لم يسم فاعله للمضاف فى العموم ظرف
لقوله مماثل والخصوص كليث واسد مثال المترادفين من الاسماء ونحو قول من
هو ليث الاسد مثال معناه ليوث كاملة من بين الليوث بحيث انها ليوث بالنسبة
الى سائر الليوث كما يقال هؤلاء خواص الخواص واشراف الاشراف وحبس ومنع
مثال المترادفين من المعانى لغلبة علة لما تضمنه قوله اى صحت اضافته لعدم الفائدة
والا نفس المعنى متوجه النفى الى القيد وبقاء اصل الفعل موجبا وهو الحكم فى الكلام
وعين الشئ اللام للعهد فانه كيف يتقبل ذلك الشئ فان المضاف اليه يخصص به ولا يضاف
مماثل المضاف فى العموم والخصوص وقولهم مبنواء جواب ما يقال ان سعيد كرز ما تكرز

في المفهوم حيث انهما علمان لشخص واحد وتقرير الجواب انه مثل قول سعيد كرز معمول القول
من قولهم ونحو مثل قال بارادة المفهوم بالاقوال اللفظ بانه اي سعيد المسمى باسم كرز و
اذا شرط اضيف الاسم الصحيح اي الذي ليس في آخره حرف علة والصحيح في كلام النحاة يقع
على هذا اذ يجتمع على او الحكم او الملحق به بالصحيح وهو ما في آخره واو او ياء قبلها ساكن كدلو
وظبي وانما كان ملحقا بالصحيح لان حرف العلة بعد السكون لا يثقل عليها الحركة ولان حرف
العلة بعد السكون مثلها في الوقوع بعد استراحة اللسان ولا يثقل عليه الحركة بعد السكون
يقع في الابتداء كذا بعد السكون الى ياء المتكلم كسر آخره لموافقة الياء نحو غلامي ودلوي و
ظبيي والياء مبتداء الجملة الاسمية معطوفة او حال للحال او لعطف الاسمية على الفعلية نحو له
بالف الرسم المضروب صرنا لكن بين عليه وهو منطلق مفتوحة جرا ذا الاصل في الحالة
التي على حرف واحد الحركة لئلا يلزم الابتداء بالساكن حقيقة او حكما والاصل فيما هو على الحركة
الفتحة للخفة او ساكنة للتخفيف فان كان يعني حكم الاسم الصحيح فاخذ بذكر حكم المقصور
والمنقوص آخره اي آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم الفا ثبتت الالف نحو عصاي ورحاي وهذيل
اسم قبيلة تقلبها اي الالف لغير التثنية حال كونها لغير التثنية والف التثنية علامة فلا تقلب
كقفاها ياء لحلة الياء فان كان ادغمت لاجتماع المثلين وان كان آخر الاسم المضاف
الى ياء المتكلم واوا ساكنة ولا اصل مستوى قلبتها لاجتماع الواو والياء والاولى ساكنة كمرمي
وادغمت الياء في الياء وفتحت في الصور الثلث المذكورة الياء للساكنين للزوم التقاء
الساكنين على تقدير السكون فيفتح نحو زاء ذكر واما الاسماء الستة فاخي حقه اذا اضافة
بعضها الى ياء المتكلم اخي وابي ولا يعرف لتقديم الرفع على الاب في الاكثر وجه اللهم الا ان يقال
وابي اجراها بعد حذف حرف العلة من الاخ والاب مجرى الصحيح واجاز المبرد اخي وابي باعادة
المحذوف كسائر صور اضافتها والادغام بعد الابدال بالياء كمرمي متمسكا بقوله وابي مالك
ذا المجاز بدار واجيب بكونه جمع سلامة كما في قوله وقرينا بالاشاد لرفع التمسك وابي
فقط وهو رواية جار الله وروى ابن يعيش وابن مالك عنه الرد في الاربعة ويقول فاني

للغائبة

للغائبة دون المخاطب نحو سه حمي حم وهي حرية ههنا بلفظ تعود ولم تعطف على اخي وابي تحرزا
عن نسبة الهن والحم الى نفسه ولو قال تعالى ولى التحرز عن نسبتها الى المخاطب لجامع الاضافة الحم الى
المخاطب غير صحيح لانه لا يضاف الى الانثى اللهم الا ان يحذف مضاف ويقال في على الاكثر والافصح
وفي تعويض الميم عن الواو واذا قطعت قلت اخ كيد ودم واب ويقال في تثنيتهما اخان وابان
وفي جمعهما اخون وابون وجاء اخا وابا كعصا مطلقا ويقال في تثنيتهما اخوان وابوان واب
واخ مشددة نبي وجاء اخو وابو معربين بالحركة مضافين الى غير الياء ايضا كذا في الرضي و
حم وهي وفم وجاء اتباع الفاء الميم في حركات الاعراب وجاء مقصورا مع السبب في الفاء
مطلقا وجاء بتشديد الميم مع فتح الفاء وضمها مطلقا وقيل هو مبني على الضرورة وليس لغة فيه
وفتح الفاء افصح منهما اي من ضمها وكسرها فيقال هذا حمو وحموك ورأيت حما او حماك ومررت
بحمي او بحمك فيقال هذا حما او حماك ورأيت حما او حماك ومررت بحما او حماك فيقال هذا
حم او حمك ورأيت الحم او حمك ومررت بالحم او حمك مثل يد وخب ودلو وعصا مطلقا
في الافراد والاضافة وجاء هن وجاء هن بتشديد النون مطلقا مثل يد فيقال هذا هنك
ورأيت هنك ومررت بهنك وهذا هن ورأيت هنا ومررت بهن وجاء ايضا مطلقا فيقال
هذا هنا او هناك ورأيت هنا او هناك ومررت بهنا او هناك مطلقا في الافراد
والاضافة وجاء فيه التضعيف في العقد وذو لا يضاف الى مضمر لانه وضع وصلة الى الوصف
باسماء الاجناس والضمير ليس باسم جنس اللهم صل على محمد وذويه شاذ ولكن اريد به الذوبا
بالقطع ولا يقطع عن الاضافة لوضعه لازمة لها التوابع اللام للجنس كما ان الاضافة
للعهد الذهني كلمة كل لبيان الاطراد اي متناقضة فلا يرد نحو الصفة الثانية او الثالثة تعريف
التوابع من الاسماء اذ البحث في تتبع الاسم فلا يرد نحو ان وضرب ضرب لعدم الاعراب باعراب
سابقه على تقدير ان يكون له اعراب ولو فرضنا فلا يرد نحو ضرب ضرب زيد وان ان زيدا قائم
وزيد قائم زيد قائم للاضافة للجنس ولو سلمنا فلا يرد نحو جاءني هؤلاء الرجال المراد ما
حلو اعراب حقيقة او حكما فلا يرد يا زيد العاقل ولا رجل ظريفا من جهة واحدة اي مقتضى
واحد اي عامل واحد لا يتبع عمل العامل على المتبوع والتابع ايضا له واحد اي شخص فرد به

ورأيت حموا وحموك ومررت بحمو وحموك وجاء حم فيقال هذا حما او حموك صح

التوابع

النعت

فلا يرد المفعول الذي هو باب علمت واعطيت اذ جهة نصبهما متحدة نحو علمه وكذا المفعول له
غير المفعول به الاول فانهم احترز عن خبر المبتدا والمفعول الثاني والحال بعد الحال ونحوها لكن تعاملوا لان
باعراب السابق لا من جهة واحدة بل باعراب الذي من جهة اخرى النعت قدم النعت لكثرة مباحثه
تابع احتراز عن غير التابع يدل على معنى احتراز عن سائر التوابع سوى نحو جاءني القوم كلهم اجمعون
فانه ذكر حيث يدل على الشمول والاجتماع حاصل في متبوعه حقيقيا كان او سببيا فلا يرد نحو جاءني رجل
حسن غلامه وذكر بدخ الحيثية فلا يرد نحو جاءني زيد صديقك على البدل او عطف البيان ونحو اعجبني
زيد علمه ونحو ذلك مطلقا اي غير مقيد بحال النسبة وفيه احتراز عن التاكيد نحو جاءني القوم كلهم اجمعون فانه
يدل على معنى في متبوعه وهو الشمول والاجتماع لكنه مقيد بحال النسبة فاحفظ فهذا ما سنح خاطري و
وقد جعله احترازا عن الحال نظر لخروجه بقوله تابع وفائدته تخصيص في النكرة او توضيح في المعرفة نحو زيد
التاجر عندنا وقد يكون النعت لمجرد الثناء والتعظيم نحو بسم الله الرحمن الرحيم والذم نحو اعوذ بالله
من الشيطان الرجيم وقد يكون النعت للتعميم نحو كانه في يوم من الايام ووقت من الاوقات او للتاكيد
او الكشف نحو الجسم الطويل العريض العميق كذا والفرق بين النعت المؤكد والكاشف ان المؤكد
يؤكد بعض مفهوم المنعوت كامس الدابر ونفخة واحدة والكاشف يكشف تمام الماهية كا
لمثال المذكور وعلم بذكر الكاشف الحاقا بالمؤكد مثل نفخة واحدة للتاكيد اذ الوحدة تفهم
بالتاء في نفخة ولا فصل اي لا فرق بين ان يكون مشتقا كعالم وعاقل او غيره اذا كان قيد لكونه
غير مشتق وضعه النعت لغرض المعنى الدلالة على المعنى عموما اي وضعا اي دلالة عامة اي في
جميع الاستعمالات كتميمي وذي مال او وضعه خصوصا اي وضعا خاصا اي دلالة خاصة اي في بعض
الاستعمالات مثل مررت برجل اي رجل اي برجل كامل فان اي انما يقع صفة للنكرة في موضع المدح للنكرة
وبهذا الرجل فان اسم الجنس انما يقع صفة للمبهم ونزيد هذا فان اسم الاشارة لا يقع الا صفة
للعلم او المضاف الى العلم او الى مثله وتوصف النكرة بالجملة الخبرية لان الدلالة على معنى في
متبوعه كما يوجد في المفرد كذلك يوجد في الجملة واما الانشائية فلا يقع صفة ولا خبرا ولا
صلة ولا حالا لان الانشائية لا ثبوت لها في نفسها واثبات الشيء للشيء فرع ثبوته في نفسه
ويلزم الضمير للربط ويوصف بحال الموصوف والمجرور معمول لما لم يسم فاعله بحال قائم بالموصوف

بالموصوف نحو مررت برجل حسن فان الحسن حال الرجل وبحال متعلقه متعلق الموصوف نحو مررت
برجل حسن غلامه فالحسن حال الغلام وهو متعلق الموصوف فالاول اي النعت بحال الموصوف
يتبعه الموصوف في الاعراب رفعا ونصبا وجرا ويوجد منها في كل تركيب اربعة لكان الانحصار منها
فيما صرفا عليه وقيام بالموصوف والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
والثاني اي النعت الذي بحال متعلق الموصوف يتبعه الموصوف في الخمسة الاول لا كلها الا قد يوجد
منها في كل تركيب اثنان وهي البواقي في الامور المذكورة من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
كالفعل لشبهه به في اعتبار الفاعل في التذكير والتانيث وتعيين الافراد نحو مررت برجل قائمة
جاريته وبامرأة قائم غلامها وبرجلين قائم ابوهما وبرجال قائم غلمانهم كما يقال قامت جاريته
وقام غلامها وقام ابوهما وذهب غلمانهم ومن ثم اي ولاجل كونه في البواقي في الامور المذكورة
كالفعل حسن هذا الكلام قام رجل قاعد قاعد صفة غلمانه فاعل قاعد كما حسن يقعد
غلمانه وضعف كضعف يقعدون والعالم يمنع الجواز لكونه من باب اكلوني البراغيث
قاعدون لانه كالفعل والفعل اذا قدم على الاسم لا يثنى ولا يجمع ويجوز قعود غلمانه فالاول
لعموم جريانه على الفعل او جمع التكسير في حكم المفرد فكانه لم يجمع والمضمر لا يوصف [illegible]
ضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف فتوضيحهما تحصيل الحاصل وحمل عليهما ضمير الغائب
وعلى الوصف الموضح الوصف المادح والذام وغيرهما طردا للباب ولا يوصف به مفعول
ما لم يسم فاعله لان الموصوف اخص او مساو ولا شيء اعرف منه ولا مساوي حتى يوصف
اذ المضمر بمعزل عن الوصفية لما عرفت وغيره دونه في التعريف فلا موصوفا والموصوف
سواء اخص خبر لكون الاصل اذني من الوصف اي اعرف اي اكمل تعريفا ونحو جاء زيد صديقك
ومررت بزيد هذا والرجل الذي كذا يمنع فيه الحمل على الوصف لاحتمال البدل وحمل الذي
على ذي اللام الموافقة في الصورة او مساو للموصوف ولو اريد الاخص والمساوي
على اصطلاح اهل المنطق يتناول الكلام الموصوف المعرف والمنكر لكنه يرد قولهم حصول [illegible]

ذاهب ح

سبوادم

فان الموصوف هو الحيوان ليس باخص وله مساو لكنهم الا ان يقال الموصوف انما يكون موصوفا
بعد التوصيف والحيوان بعد التوصيف بانه ماش مساو للناطق بعد التوصيف بالابيض فخولج
حيوان ابيض اخص من الابيض ولا يكون هذا الكلام بيان الواقع اذ لا يمكن تخلف الموصوف
عن هذا الحكم اصلا لكنه يشكل اساما هي عليه اللهم الا ان يقال ومن ثم اي ولاجل ان شرط
الموصوف ان يكون اخص او مساويا لم يوصف ذو معمول مالم يتبع فاعله اللام اي جاء فيه
لام التعريف الا بمثله اي المعرف باللام نحو جاءني الرجل العالم اي بذي اللام والموصول
فلا يرد نحو قول المومن الذي تفرون منه لكونه في حكم المعرف باللام وان كان تعريفه
بالموصول لا باللام للاشتراك في الصورة ولكونها مع الصلة بمعنى ذي اللام فالذي
ضرب بمعنى الضارب او بالمضاف نحو جاءني الرجل صاحب الفرس لان غير مهمات المعارف
اخص منه البته ولو بالواسطة نحو مررت بالرجل صاحب لجام الفرس الى مثله اي المعرف
باللام وزعم بعضهم انه يوصف بجميع المضافات واجاز بالرجل صاحبكم وصاحب زيد
وامثاله وفي ما ذكر المص محمول على البدل وانما التزم جواب ما يقال ان اسم الاشارة اعرف
من المضاف الى ذي اللام لكونه اعرف من ذي اللام فينبغي على الاصل المذكور جواز
اشتراط كون الموصوف اخص او مساويا الا ان يفرق جوازا وامتناعا في وصف
ذي اللام وتقرير الجواب انه التزم وصفه بذي اللام لا بما هو المقتضي لبيان
الجنس واذ كان لا يتصور بمثله لا بما هو وله بالمضاف المكتسب ذكر من المضاف اليه اذ
لو اكتسب المبهم الظهور منه كان الصفات والمستغرق والسؤال عن السائل المحتاج و
الضمير والعلم بمعزل عن هذا الباب وصف باب هذا بذي اللام او الذي والتي
المحمولين على ذي اللام للصورة او لكونهما مع الصلة بمعنى ذي اللام فجواب ما يقال
لما استوى ذو اللام والمضاف الى ذي اللام في الرتبة فما لاسم الاشارة التزم فيه ذو اللام
دون المضاف الى ذي اللام ومن ثم ومن اجل ابهامه المفتقر لبيان الذات وكشف الجنس

ضعف

العطف

ضعف مررت بهذا الابيض وان كان الصفة ذا اللام من حيث ان الابيض عام لا يختص بجنس
فلا يكون فيه بيان الجنس ضعف مررت بهذا الابيض وحسن بهذا العالم لان العلم يختص بالانسان
فيتبين وسمي به الجنس العطف تبيان تابع غير مقصود صفة احترازا عن غير البدل من التوابع لانها
غير مقصودة بل متبوعها بالنسبة باصل النسبة ولا يلزم فصل بكيفيتها من النسبة الايجابية
فلا يرد المعطوف بلا مع متبوعه في تركيب واحد احترازا عن البدل لانه مقصود دون متبوعه
والمعطوف عليه ببل مقصود ابتداء والمعطوف انتهاء بتبديل الارادة وكلاهما مقصودان
بهذا الطريق والا فالاضراب لا يجامع القصد لان متبوعه غلط غير مقصود اصلا بما
مر على ما سبق الكلام وتوسط بيان حكم بعد تمام الحقيقة بين العطف وبين متبوعه متبوع
العطف احد حروف العطف على توسط الحروف العشرة وسياتي بيان الحروف العشرة في قسم الحرف
مثل قام زيد وعمرو واذا شرط عطف على المرفوع المتصل ضعفه الزجاج المرفوع المتصل
بمنفصل ليكون عطفا على المنفصل من وجه ولا يلزم العطف على الجزء لانه لما اكد بمنفصل صار
فيه جهة من الانفصال وكان عطفا على المنفصل من هذا الوجه وانما جاز تاكيد الجزء
والبدل عنه وبيانه دون العطف عليه للافتراق بينه وبينها في القصد والمغايرة و
عدمها واعلم ان يجوز تاكيد المتصل بالعين والنفس الا بعد التاكيد بمنفصل مع عدم
القصد والمغايرة لخوف اللبس بالفاعل لانهما يليان الفعل كثيرا الجملة وكل واجمع لا
خير في استقلال التاكيد مع جزئية المتبوع لمعارضة الانحطاط في عدم القصد وانه و
لا في جزئية واستقلال التابع لا متبوعه وان كان متبوعا لكنه منحط في حكم السبب فيتعارض
هذه الجهة جهة المتبوع فلا ينبغي انحطاط جزئيته مع استقلال التابع تابعه وفي
العطف التابع والمتبوع كلاهما مقصودان والتاكيد وعطف البيان وان كانا مستقلين
لفظا لكنهما غير مستقلين حكما لكونهما غير مقصودين بالنسبة فسيان الضمير المتصل الذي
هو كالجزء المعدوم استقلاله من كل وجه بخلاف الوجه بالحرف حيث هو مستقل من كل وجه
لا مستقل له حكما ولفظا كالبدل واما البدل فهو مقصود كالمعطوف لكن متبوعه غير

مقصود حيث انه حكم السبحة وهو متبوع لفظا لا معنى فلا ضرر في الحطاط هذا النوع من متبوعه والمنفك
تابعه مع جنسه بخلاف العطف بالحرف فان متبوعه مقصود فلا يسوغ الحطاطه عن التابع
فاعرف نحو ضربت انا وزيد في جميع الاوقات الا وقت وقوع الفصل الا ان يقع فصل فيجوز تركه
التاكيد مثل ضربت اليوم وزيد واذا شرط عطف على المضمر معمولا مالم يسم فاعله المجرور صح اعيد
جار الخافض لئلا يلزم العطف على الجزء والتاكيد غير ظاهر لاحتياجه الى استعارة المرفوع
للمجرور لامتناع الانفصال فيه والمعطوف هو المجرور والعامل مكرر وصرح بالاول والله كله
كالعوم معه بدليل قولهم بيني وبينك اذ يعني انه لا يضاف الا الى المتعدد وقيل صرح بالثاني
كالمعجم والحروف الزائد يجيء على اسم الله وكفى بالله وهو الاصح نحو مررت بكر وبزيد ونحو قوله
يساءلون به والارحام شاذ وقيل الواو للقسم دون العطف نحو رب شاة وسخلتها تقدير
التنكير لقصد عموم التعيين اي شاة وسخلة لها او محمول على ان الضمير نكرة بطلان على الشذوذ وفيه
والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجب ويمتنع الا فيما يختص به ولا سواه كبناء الا يا رجل وزيد
ويا زيد وعبدالله وكالتجرد عن اللام في يا زيد والحارث وكاشتمال الضمير في زيد سيجاء وغلام
ونحو ذلك وصف الواهب المائة الهجان وعبدها وكذا الضارب الرجل وزيد وقيل تمنع
والفرق ان الضمير عائد الى المائة وهي معرفة باللام وكان المضاف الى ضميرها في حكمها فكان
في حكم الواهب المائة بخلاف زيد حيث يكون التقدير الضارب زيد ومن ثم اي ولاجل ان المعطوف
في حكم المعطوف عليه فيما يجب فيه ويمتنع ليس في ما زيد بقائم او قائما ولا ذاهب عمرو الا
الرفع كجعل عمرو مبتدا وذاهب خبرا له مقدما عليه ولا يجوز النصب بالعطف على معمولي
عامل واحد لامتناع عمل ما في الخبر المقدم لانه لو نصب او جر عطفا على الخبر لزم عدم حلول
في المعطوف عليه وهو الضمير العائد الى اسم ما دفيه وانما جاز الذي يطير فيغضب زيد الذباب
جواب سؤال وهو ان يقال يطير صلة الذي وفيه ضمير ولا ضمير فيما عطف عليه وهو قوله
فيغضب زيد لانها اي جاز هذا الكلام لانها فاء السببية لا العاطفة وفيه وكفى بها رابطة
وفيه وهو لو كانت السببية عاطفة ايضا لكنها تجعل الجملتين كجملة واحدة فيكتفى
بالربط

بالربط في الاول والمعنى الذي اذا يطير فيغضب زيد واو الذي يغضب زيد بطيران الذباب و
هكذا يقال نحو الذي يطير الذباب فيغضب بالربط في الجملة الثانية لصيرورة الجملتين بالفاء
بمنزلة جملة فيكتفي بالربط في احدهما واذا شرط عطف وفي اشتمال الفاء والكلام هنا اعتبار
لطيف وهو الاشارة الى العطف الى معمولي عاملين مختلفين بحكم جواز وان ادعى الخلاف
عليه وقوعه على وضوح الدليل على امتناعه ولذلك ادعى بعض العبارة وقيل ولم يجز على
عاملين مختلفين وانما لا يجوز لان الواو اذا قام مقام ان ومقام في فقد وقع بمعنى في وبمجرور
كاصل اجنبي اذ التقدير عمرو والجرة لم يجز لامتناع قيام حرف العطف مقام عاملين
مختلفين بخلاف العطف على معمولي واحد فانه جائز وفاقا نحو ضرب زيد عمرا وبشر بكرا او في
ترتيب عدم الجواز على وجوب العطف يطير والصواب ان يقال ولم يجز العطف على عاملين
خلافا للفراء فانه جوزه مطلقا وقياسا على العطف على معمولي عامل واحد الا في نحو في الدار
زيد والحجرة عمرو الا في صورة تقديم المجرور لمجيئه في كلامهم ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء
شحمة وقوله اكل امرئ تحسبين امرأ ونار توقد بالليل نارا واقتصر الجواز على صورة السماع
لانا ما خالف القياس يقتصر على مورد السماع خلافا لسيبويه فانه منع مطلقا وكل الامثلة
المذكورة محمول على حذف المضاف وابقاء المضاف اليه على اعرابه على نحو يريدون عرض الدنيا والله
يريد الآخرة في بعض القراءة التاكيد سواء تابع ضرضي يقرر صفة تابع امر المتبوع
بالمتبوع فان قلت قد ذكر صاحب المفصل نحو ما يد زيد من البواع مقرر صوق عليه هذا
الحد قيل انه انه ذكر بعض الحيثية فلا شك انه تاكيد وانه ذكر زيدا قاله حيث يكون توطئة
لذكر غيره فذكره لم يرد له ان يقصد دون غيره فذكره ثانيا بهذا الطريق يكون لكونه مقصودا
دون الاول ولا حيرة كون الشيء مقصودا وغير مقصود لاختلاف الزمانين النسبة غير عين
النسبة في اضافة الامر الى المتبوع اي تقرر امر نسبة المتبوع او شموله او تمييز الذات
المذكور ان النسبة بالاضافة وهو القصر حرز في اصح واسمى لو ابدلا ان نعرها في المعنى

التأكيد

الا فرادي لا في النسبة او الشمول وفرق المص بان تقريرها بالتضمن دون المطابقة وفيه نظر اذ
اجمعون كذلك لان الصفة الكاشفة مقررة بالمطابقة فلا بد مما ذكرنا او الشمول نحو جاءني القوم
كلهم نفسه او صفته نحو جاءني القوم اجمعون فان قوله اجمعون تقرر امر المتبوع في صفة الشمول و
هو الاجتماع وهو عائد الى التاكيد بمعنى التقرير له بمعنى التابع المذكور حيث عرف اللفظي بتكرير
اللفظ الاول التاكيد هو المتكرر له التكرير فهو من باب الاستخدام ويمكن ان يعود الى التاكيد
ويجعل قوله تكرير اللفظ الاول وقوله بالفاظ على ما يصح به الحمل لفظي ومعنوي فاللفظي هو
فالتاكيد اللفظي فالتقرير اللفظي فان قيل انه اريد بالتاكيد اللفظي تكرير اللفظ الاول
بعينه له بعد زمان فيه نحو ضربت انت وضربت انا وجاءني جاءني ولست واسود ام اريد التكرير
ولو بايقاع المرادف لرض ابصعون اكتعون قيل المراد الاخير وترادف هذه الالفاظ ثم
لكن الفرق بين ابصع واكتع وبين حسب ونسب مشكل لعدم الترادف فيهما الا ان يمنع
كونه نسب او يجعل صفة اخرى لموصوف حسب فليتامل تكرير اللفظ الاول اي ما به تكرير
اللفظ الاول او يراد الحقيقة ولو حكما بالترادف نحو ضربت وضربت انا وضربتك اياك وقيل
الاول تاكيد والثاني بدل وهو عجب لعدم الفرق نحو جاءني زيد زيد وتجري التاكيد اللفظي في الالفاظ
كلها اسماء او افعالا او حروفا او جملة او مركبا تقييديا او غيرها وقد يراد فيه عاطف نحو
والله ثم والله وكلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون فلا تحسبنهم بعد قوله تحسبن ونحو ذلك ونحو قرأت
الكتاب سورة سورة وجاء ربك والملك صفا صفا وحسبته بابا بابا وجاء القوم ثلثة
ثلثة من باب التاكيد ولا من شيء من التوابع وجعلها تابعا غلط وانما هو تكرير المعنى والثاني غير الاول
معنى واعرابه قيل اعراب واحد لنا وبه بلفظ واحد وظهر في موضعين تجوزا عن
الترجيح بلا مرجح والمعنوي مبتداء والتقرير المعنوي والتاكيد المعنوي كل منتسب الى
محصورة كائن بالفاظ محفوظة وهي نفسه وعينه وكلاهما معناه لشأن وكله واجمع واكتع
وابصع بالصاد المهملة وقيل بالضاد المعجمة وهي مؤكدات له جمع وقيل له معنى لها موحدة وابتع

كحسن بسن وقيل اكتع من جمل اكتع اي تام وابصع من بصع العرق وابتع من البتع وهو طول
العنق مع شدة مغرزه فالاولان اي النفس والعين يعمان اي يقعان على الواحد والمثنى
والمجموع والمذكر والمؤنث باختلاف صيغتهما وضميرهما يقال جاءني زيد نفسه والزيدان
انفسهما والزيدون انفسهم والمرأة نفسها والنساء انفسهن نحو نفسه نفسها انفسهما نفساهما
انفسهم انفسهن في جمع المؤنث وغير العاقل من المذكر والثاني اي كله والقسم الثالث
سمي النفس والعين اولين ثم الثالث ثانيا للمثنى نحو جاءني الرجلان كلاهما والمرأتان
كلتاهما نحو كلاهما كلتاهما والباقي لغير المثنى مما هو جمع صيغة نحو جاءني القوم كلهم
اجمعون او حكما اذا كان مفردا ذا اجزاء يصح افتراقها حسا او حكما نحو قرأت الكتاب كله
واشتريت العبد كله باختلاف الضمير كله نحو قرأت الكتاب كله وكلها وقرأت القصة
كلها وكلهم واشتريت العبيد كلهم وكلهن وتزوجت النساء كلهن والصيغ وباختلاف
الصيغ في البواقي اي في كلمات البواقي مفعول الجمع في المذكر الواحد جمعاء في المؤنث الواحد
والجمع ثناويل الجماعة اجمعون في جمع المذكر جمع جمع المؤنث واجاز الاخفش جمعاوان
وجمعاوات وهو غير مسموع ولا يؤكد بكل واجمع الا ذو اجزاء مفردا او جمعا اي ذو
امور متعددة تتناول الافراد الكلية والاجتماع لا يتحققان الا فيه يصح الجملة
صفة اجزاء افتراقها حسا او حكما سواء كان افتراقها حسا او حكما تمييز من فاعل
يصح او مفعول مطلق كضربته سوطا او خبر كان المحذوفة او حال بحذف مضاف اي يصح
افتراقها ذا حس او حكم او غير ذلك نحو اكرمت القوم كلهم تاكيد القوم نظير ذي اجزاء
يصح افتراقها حسا واشتريت العبد تاكيد العبد نظير ذي اجزاء يصح افتراقها حكما بخلاف كله
جاء زيد كله لعدم افتراق اجزائه حسا ولا في حكم المجيء واذا شرط الكل اذا اريد تاكيد
المرفوع المتصل بالنفس والعين الضمير المرفوع المتصل بخلاف المنصوب والمجرور
لانه لا استتار فيهما حتى يلزم الالتباس بالنفس والعين بخلاف كل واجمع واخواته الخ

جزاء اوله نحو بالنفس والعين بمنفصل لانهما يقعان فاعلين فيلزم التباسهما بالفاعل تاكيد
في المتمكن اذا لم يؤكد بخلاف كل واجمع حيث لا يصح وقوعهما فاعلين فلا حاجة الى التاكيد
لعدم اللبس ونحو ضربا مما انفسهما وضربوهم انفسهم مع عدم الالتباس لو ترك التاكيد محمول
على ضرب ملونفه طردا للباب مثل ضربت انت نفسك تاكيد التاء الضمير يجوز تاكيده بالمنفصل
واكتع مبتداء واخواته مثلاه ونظيره اى اخوات اكتع وابتع وابصع اتباع لاجمع استعمال
وقال ابن كيسان يجوز ابتداء بايتهن شئت فلا يتقدم عليه اى لا يتقدم اكتع وابتع وابصع
عند الزمخشري وتبعه المص وعند السعرادية والجزولى تقدم ابصع على ابتع وذكرها مبتداء
اى ذكر اكتع وابتع وابصع دونه دون اجمع ضعيف خبر للتقدم ذكر التبع بدون الاصل البدل
مبتداء تابع خبر مقصود صفة التاكيد والوصف وعطف البيان بما نسب الى المتبوع ابتداء
وبقاء وليرد المعطوف ببل فلا يصدق الحد على المعطوف ببل لان متبوعه مقصود ابتداء
ثم ابتداءه فاعرض عنه وقصد المعطوف فكلاهما مقصودان بهذا الطريق دونه دون
المتبوع ظرف او صال اى متجاوز على المتبوع وهو بدل الكل اى بدل هو كل المبدل والبعض
اى بدل هو بعض المبدل والاشتمال اى بدل يتحقق غالبا باشتمال البدل على المبدل منه نحو سلب
زيد ثوبه او بالعكس نحو يسالونك عن الشهر الحرام قتال فيه والغلط اضافة البدل الى الغلط
اضافة المسبب الى السبب اختلف في كيفية الاضافة يكون بعضها بمعنى من وبعضها بمعنى اللام
وبعضها اضافة المسبب الى السبب بعض الى الغير نظر فالاول اى بدل الكل من الكل مدلوله
مدلول الاول اى المبدل منه اى يتحد ما صدق عليه والثانى والنوع الثانى جزء جزء المبدل منه
نحو ضربت زيدا راسه والثالث اى النوع الثالث بينه وبين الاول ملابسة اى تعلق راجع
الى النسبة وفي اطلاقه يدخل بعض افراد بدل الغلط نحو ضربت زيدا غلامه او حمار كذلك
يوجب النسبة الى المتبوع النسبة الملابسة الاجمال نحو اعجبني زيد علمه حيث يصح ابتداء لكون
زيد معجبا باعتبار صفاته لا باعتبار ذاته فيقتضي نسبة الاعجاب الى زيد نسبته الى صفة

من

البدل

٦١

وصفاته الجمال وكذا في سلب زيد ثوبه بخلاف ضربت زيدا حماره او ضربت زيدا غلامه لان نسبة
الضرب الى زيد بانه لا يلزم في صحتها اعتبار غير زيد فيكون من باب بدل الغلط تعبيرها بعد ان لم
يكن غلطا اى بغير الكلية والجزئية ولهذا لا يرد نظرت القمر فلكه ورايت درجة الاسد برجه
والرابع والنوع الرابع اى بدل الغلط ان تقصد اى يحصل بان تقصد اذ حرف الجر من ان يكون وان
كثيرا اليه اى الى البدل بعد ان غلطت اى غلطك بغيره اى بغير البدل وهو المبدل لم يذكر بالمبدل
ولا بالمتبوع لانه حين ذكره لم يذكر بحيثية كونه مبدلا او متبوعا بل بحيثية كونه غلطا فلم يذكر
باسم المتبوع ولا باسم المبدل ويكونان اى يكون البدل والمبدل في الانواع الاربعة فيصير الاقسام
ستة عشر معرفتين نحو ضرب زيد اخوك ونكرتين نحو جاءني رجل غلام لكن ومختلفين نحو بالناصية
ناصية كاذبة وجاءني رجل غلام زيد واذا كان نكرة اى وجد البدل نكرة بدلا عن المعرفة نحو مررت
برجل حمار ونحو معرفة ليعرب من المعرفة ولا يكون المقصود انقص من غير المقصود ونحو
مررت بزيد ضارب لوجوب الابدال فيقدر برجل ضارب كما قيل في قوله تعالى من الله العزيز
العليم شديد العقاب مع الابدال يقدر الله شديد العقاب فالنعت واجب وقيل حسن
لئلا يكون المقصود انقص من غير المقصود من كل وجه ولئلا يكون ابهاما بعد البيان ولتعد
بواسطة الصفة ما لم يعد المبدل مع التعريف اى فنعت تلك النكرة واجب وما قيل في
قوله تعالى واصحابه انه في بعض الوجوه فتقدير صفة من نحو عظيم او لا شريك له
او غير ذلك او يجعل الجملة صفة له والى الصمد اعتراضا او بتقدير موصوف مثلا بمعنى
اى الحق الله واحد ومع قوله تعالى وقال ابو علي يجوز تركه اذا استفيد بالبدل ما لم يستفد
بالمبدل نحو مررت بالانسان رجل ونحو بالواد المقدس طوى اذا لم يجعل طوى اسما للوادي
بل بمعنى المكرر يعني نسبه لانه قد تبين حرمته والاول لم يكن كذلك لا يجوز ترك الوصف نحو بزيد
رجل مثل بالناصية ناصية كاذبة نكرة ابدلت من المعرفة وهي الناصية الاولى فوصف
بصفة كاذبة ويكونان البدل والمبدل ظاهرين نحو جاءني زيد اخوك وهذا ايضا ستة عشر قسما

ظ
بحذف

عطف البيان سواء كان بعد غير صفة صفة

عطف البيان

المبني

بضرب الاربعة في الاربعة ومضمر بين نحو الزيدون نفسهم اياهم نحو ضربتك اياك وفيه وقف وفي مختلفين
نحو ضربت زيدا اياه وفيه وقف ونحو اخوك ضربته زيدا او اخوك ضربت زيدا اياه باعادة
الضمير الى الاخ الذي هو زيد ولا تبدل ظاهر اسم ظاهر من مضمر فلا يقال بي المسكين ولا بك
زيد وقال ابن مالك الضمير الواجب الاستتار في افعل ونفعل وتفعل وافعل لا يبدل عنه بدلا ما
سواء كان بدل الكل او غيره استغناء حالا لا ابدال الظاهر عما لا يتبع ضميرا بارزا ولا ظاهرا
فقط بدل الكل معمول مطلق الا من الغائب مستثنى من قولهم مرضي الله بصير المقصود النقص ولانه عين
المقصود مع اتحاد ما صدقا عليه لكون ضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف بخلاف الغائب وكله في غير
بدل الكل من الا بدلا لعدم الاتحاد وافادة البدل لم يفهم المبدل كله فضربتني راسه في بدل البعض
وصوتني علمه في بدل الاشتمال وابتني غلامي في بدل الغلط عطف البيان تابع مثبت غير صفة احتراز
عن الصفة يوضح خرج البدل وعطف النسق والتاكيد متبوعه اي ذكر تابع انه يوضح متبوعه مثل
اقسم بالله ابو حفص فاعل اقسم كنية امير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه عمر عطف بيان وفضله
مبنوا اي عرفه اي حصر عطف البيان من البدل صفة الفصل لفظا تميز واما معنى فالفرق مطرد
وذلك بما عرفت متبوعه في الحكم وقيل وكل ما يختلف حكمه عطف بيان او بدلا وهذا النحو يتناول
صورتي النداء ايضا وفي النداء ايضا قال البدل في حكم المستقل مطلقا وعطف البيان على المنفصل
الذي عرفت اي في كل ما كان عطف بيان من المعرف باللام الذي اضيفت اليه الصفة المعرفة
باللام نحو الضارب الرجل زيد والتارك البكري بشر انا ابن التارك البكري بشر
فسلم من باب الضارب الرجل بشر عطف بيان البكري ولا يصح ان يكون بدلا اذ البدل مقصود في
حكم تكرير العامل فيكون المعنى التارك بشر فلا يصح لكونه من باب الضارب زيد المبني نوع المعرب
شرع في المبنيات ما اسم ناسب الحرف مناسبة معتبرة وفي هذا القيد احتراز عن المناسبات التي
لم يعتبر لضعف او معارضة كمناسبة غير المنصرف للفعل الماضي في الفرعيتين ومناسبة اي الحرف
مع لزومه الاضافة المانعة للبناء مبني الاصل اي المبني في اصله وضعه وهو الحرف والماضي

والامر

والامر بغير اللام كما عرفت من قبل عار فيه اي اصل دخل نحو غاق في قولهم غاق صوت الغراب
وليس فيه مناسبة مبني الاصل ولا عدم التركيب قبل او وقع غير حال مركب اي غير مركب مع عامله
والمضاف اليه عمم بهذا قبل التركيب الاسنادي ليس بمبني نحو الف با تا وزيد عمرو وبكر خالد ونحو
الاصوات التي لا تركيب فيها وحكمه اي حكم المبني خاصته ان لا يختلف آخره الا بحسب صيغة الاصلية آخر
اي آخر المبني لاختلاف العوامل اي وقت اختلاف العوامل فيصلح ان يتعلق بمعنى النفي ايضا فلا يرد
توجه النفي الى القيد فوله لاختلاف العوامل لا يصح ان يتعلق بمعنى النفي او بالمنفي ولا يستقيم
كل منهما اما الاول فلان عموم الاختلاف ليس بمعلول اختلاف واما الثاني فلانه يلزم منه توجه
النفي الى القيد وبقاء الفعل جنسا ونفس الجزء الا ان يقال الفعل بعد توجه النفي الى القيد يكون
جائز الثبوت لا واجب الثبوت وثبوت اختلاف الاخر لا بعامل في المبني جائز الثبوت نحو الرجل
ومن زيد والقابه البناء اي القاب حركات اواخره وسكناتها والكوفيون يطلقون القاب الاعراب
على البناء وبالعكس في الاعراب الانواع وفي البناء القاب الاعراب بابه الاختلاف في كل من الرفع
واخواته نوع منه والبناء عبارة عن صفة في المبني للحركات والسكنات وكل من الضم و
اخواته ليس نوعا منه بل اسم لما في آخره من الحركات والسكون فلو قال انواع البناء لبني الوهم
الى كون كل بناء كما في انواع الاعراب ضم وفتح وكسر ووقف سمي الضم ضما لضم الشفتين و
الفتح فتحا لانفتاح الفم في التلفظ به والكسر كسرا لانكسار الشفة في التلفظ به والوقف
وقفا لتوقف النفس عن الحركة وهي ثمانية اذ المص لم يذكر الاصوات في باب اسماء الافعال
الزمخشري المضمرات واسماء الاشارة والموصولات وانما لم يذكر اسماء الموصولات
لانها موصولات لانها اسماء موصولة وانما جمع لاختلاف انواعه والمركبات والكنايات
الكناية اللفظ مبهم لان يعبر بها عن مبهم معلوم وصرف معلوم واسماء الافعال و
الاصوات بالرفع على اسماء الافعال وبالجر عطفا على الافعال والمختار اسماء الاصوات
وفي جره نظر لان المذكور من جمع وغيره صوت لا اسم وكذا في رفعه لان الصوت ليس

المضمرات

باسم لعموم الوضع فكيف يذكر في الاسماء المبهمة والاصوات ملحقة بالاسماء جارية مجراها
في البناء وان لم يكن اسماء على الحقيقة لعموم الوضع وعلى هذا يشكل ذكرها في الاسماء المبنية
وبعض الظروف وانما قال بعض الظروف لان جميع الظروف ليست مبنية بل المبني بعضها فا
المضمر ما اسم مبني فلا يرد نحو المتكلم والمخاطب وضع اي وضع على وجه الكناية فلا يرد لفظ
المتكلم والمخاطب لانهما اعم او مخاطب لمتكلم لمن يحكي او ان الحكاية عن نفسه ولو حقيقي
اوانه توجه الخطاب فلا يرد لفظ المتكلم والمخاطب لانهما اعم او مخاطب يعني الحلول دون
الشك فلا ينافي التوضيح اي متكلم او مخاطب ليس فيهما جهة الغيبة فلا يرد لفظ المتكلم
والمخاطب اي بانه ولفظ المتكلم والمخاطب موضوعان لمتكلم او مخاطب صيغته ونحو امير
المؤمنين يامرك بكذا في قول الامير مدلا به ابا امرك وان كان مستعمله للتكلم لكنه غير موضوع له
فيخرج عن الحد بقيد الوضع او غائب احتراز عن لفظ الغائب فانه موضوع للغائب مطلقا لا مقيد
بالتقدم تقدم صفة غائب احتراز عن اسماء الاشارة لكونها غيبا كسائر الاسماء الظاهرة بغير شرط
التقدم ذكره لفظا الا خفيفا كضرب زيد غلامه او تقديرا كضرب غلامه زيد لتقدم الفاعل
تقديرا وفيه ان اراده المالوف جعل التقدير قسما للفظ لا قسيما له نعم للغائب غير داخل
في الحد سواء تقدم ذكره لفظا او معنى او حكما على ان يراد الوضع على وجه الكناية فيخرج اسماء الاشارة
ونحوها به وهي الى نحو كم كذا موضوع للغائب على وجه الكناية لكن لا يشترط تقدم المذكور
فلا بد من التقييد فكيف يكون غير داخل في الحد او معنى بان تقدم ما يقتضي الموعود اليه كقوله
اعدلوا هو اقرب للتقوى اي العدل لتضمن اعدلوا اياه او دل عليه سياق الكلام التزاما كقوله
ولابويه لكل واحد منهما السدس اي لابوي الميت اذ سوق الكلام لبيان الميراث وهو
يستلزم سبق الموت او حكما ليعود الضمير الى ما اخر في الزمن ولم يصرح به لقصد الابهام
في مقام التفخيم فهو عائد الى المذكور حكما كقوله قل هو الله احد ونعم رجلا وربه رجلا على الاجمال
والتفصيل والتفخيم وهو المضمر قسمان متصل ومنفصل فالمنفصل مبتداء المستقل خبر بنفسه

اى

اي الذي صح التلفظ به منفردا في الاصطلاح في التلفظ واثباته في المعنى فالمنفصل والمتصل كلاهما مستقلان
لانهما اسمان والمتصل غير المستقل اي الذي لم يصح التلفظ به منفردا في الاصطلاح او غير المستقل
بنفسه اي ما كان كالتتمة لما قبله وكبعض حروفه وهو المضمر ثلثة اقسام مرفوع ومنصوب ومجرور
فالاولان مبتداء كل منهما اقسمان المرفوع والمنصوب متصل خبر مبتدا محذوف اي كل منهما متصل
ومنفصل والجملة خبر المبتداء الاول ولو كان قوله متصل خبر الفوله فالاولان لم يجز لعدم المطابقة و
منفصل والثالث متصل فقط لامتناع تقدمه والفصل بينه وبين مجروره الحرف والفصل بين المضاف
والمضاف اليه وان جاز بالظرف في الشعر لكنه ممتنع عن ارتداد جهة الاولى بواسطة اتصال الضمير
وذلك مبتداء المضمر خمسة خبر انواع المرفوع المتصل والمنفصل والمنصوب المتصل والمنفصل و
المجرور المتصل فانه قيل الى هذا الحكم لا للاسقاط فيلزم ان لا يوصل ما بعدها في الحكم قبل معناه
الا ان ضربت وضربت معطوف ذلك اي ضربت وضربن فيكون الى الاسقاط فيوصل ما بعدها فيما قبلها
الاول مبتداء اي مثال النوع الاول من الانواع الخمسة قوله الاول ضربت اي ضمير ضربت ضربنا
ضربت ضربن اي الى آخره حرف الماضي ضربت خبر والجملة مستانف نعم بدأه بالمتكلم لان ضمير المتكلم اعرف
المعارف فلذلك قدمه في الحد واخر ضمير الغائب لانه دون الكل وضربت اي بصيغ فلابد
ما قبل ضربن وضربا فان قيل لا يرد في هذا التعداد نا وضمير المخاطب وبعض المتكلمين المستكن
في المضارع نحو اضرب نضرب فلو قيل مكان ضربت الى ضربنا اضرب الى ضرب لكان
اولى اذ لا فرق بين الماضي المجهول والمعروف في الضمائر بخلاف المعروف في المجهول وكالة
انا وما دونه الى هن والثالث مبتداء اي المنصوب المتصل ضربني خبر ضمير ضربني الى
ضربهن اي الى ضربهن وما دونه الى ضربهن ضربني ضربنا ضربك الى ضربكن ضربه الى ضربهن
وضمير اني نظير الضمير المنصوب المتصل بالحرف الى انهن جمع مؤنث اني اننا انك انكما
الى انكن انه الى انهن والرابع مبتداء اي المنصوب المنفصل اياي خبر وما دونه الى
اياهن اياي ايانا اياك اياكما الى اياكن اياه الى اياهن والخامس مبتداء اي المجرور

المتصل غلامي خبر ضمير غلامي مثال المتصل بالاسم غلامي غلامنا ولي لنا وغلامك وكل الى غلامكن
وكلمن وغلامه وله الى غلامهن ولهن لي مثال المتصل بالحرف ضمير غلامي وله وما دونهما الى
غلامهن ولهن مثال المتصل بالاسم والمرفوع مبتدأ اى الضمير المرفوع المتصل صفة خاصة
حال من فاعل يستتر وانما دللها للمبالغة او مصدر مجازا فاعله منصوب بفعل محذوف اى خص
بالاستتار خصوصا والجملة معترضة وانما قال خاصة لان المنصوب والمجرور المتصلين لا
يستتران بخلاف المرفوع المتصل لشدة اتصاله بالعامل وانما قيد المرفوع بالمتصل لامتناع
استتار المنفصل عن العامل لانفصاله يستتر الجملة خبر المبتدأ في الماضي ظرف الغائب صفة
الماضية الفعل الماضي والغائبة نحو ضرب وضربت وفي المضارع عطف على قوله في الماضي المتكلم
صفة المضارع نحو اضرب ونضرب مطلقا زمانا مطلقا واستتارا مطلقا سواء كان واحدا
او مثنى او مجموعا مذكرا كان او مؤنثا والمخاطب عطف على قوله المتكلم نحو يا زيد تضرب و
الغائب نحو زيد يضرب والغائبة نحو هند تضرب وفي الصفة عطف على قوله في الماضي اى
يستتر في الصفة استتارا مطلقا او زمانا مطلقا نحو زيد ضارب والزيدان ضاربان
والزيدون ضاربون وهند ضاربة والهندان ضاربتان والهندات ضاربات والالف
والواو في التثنية والجمع ليسا بضميرين بدليل تغيرهما بالعامل مطلقا سواء كان
واحدا او مثنى او مجموعا مذكرا كان او مؤنثا ولا يسوغ لا يجوز المنفصل الضمير المنفصل
اراد بالمنفصل المرفوع والمنصوب الا لتعذر المتصل الضمير المتصل اضافة المصدر الى
الفاعل والوضع الضمائر للاختصار والمتصل اخصر منها مهما امكن لا يسوغ المنفصل الا
بعض الوقت اى لا يسوغ المنفصل في جميع الاوقات الا وقت تعذر المتصل او على اصله
اى لا يسوغ المنفصل لاجل شيء الا لاجل تعذر المتصل وذلك بالتقديم اى تقديم الضمير
على عامله اى كائن بسبب التقديم نحو اياك ضربت على عامله صفة التقديم لانه اذا تقدم
على عامله لا يمكن ان يتصل به اذ الاتصال انما يكون بآخر العامل او بالفصل بين الضمير وعامله

لغرض اذ الفصل ينافي الاتصال وترك الفصل يفوت الغرض او بالحذف اى بحذف العامل لانه لما حذف
عامله لا يوجد في اللفظ ما يتصل به او بكون العامل اى عامله معنويا حال او حرف يكون يفوت ما
يتصل به او حرفا عطف على قوله معنويا او بكون عامل الضمير حرفا والضمير مرفوع نحو ما انت قائما
لانه لو اتصل به لوجب ان يستتر والاستتار في الحرف لا يجوز والضمير مبتدأ مرفوع اذ الضمير
المرفوع لا يتصل بالحرف او بكونه الضمير مسندا اليه الى ذلك الضمير ولم يقل مسندا مع تانيث ما
اسند اليه وهو الصفة لان ترك التانيث فيما يجوز تانيثه اولى الفصل اولى صفة معنويا لم
يسم فاعله لقوله مسندا جرت تلك الصفة الجملة صفة لقوله صفة على غير من هي له تلك الصفة
كائنة له الضمير عائد الى من والحكم لا يختلف في المسألة بين من هي له وما هي له لكنه ذكر الاصل
وهي من المختص بذي العلوم مثل اياك ضربت وما ضربك الا انا واياك مثال الفصل لغرض و
انا زيد مثال حذف العامل اى نفسك والشر وما انت قائما مثال كون العامل معنويا وهند
زيد ضاربته مثال كون العامل حرفا والضمير مرفوع وهند زيد ضاربته هي جعلها على تاكيد دالة
الحال داخلا في صورة الغرض مع اللبس بالحمل على صورة اللبس نحو زيد عمرو ضاربه هو بخلاف
الكوفية تاكيد الضمير المستكن في ضاربته لكنه تاكيده نعم لا فاعل بدليل الزيدون والعمرون
ضاربوهم هم وقد عرفت ضعف فاعرفه علمائه وروى عن الزمخشري ضاربهم هم وعلى
هذا يكون فاعله كما قيل مثال الضمير الذي اسند اليه صفة جرت على غير من هي له فانه اسند اليه
الضاربة الجارية على زيد حيث وقعت خبرا له وهو صفة لهند حيث قام الضرب بها اختار
بالتمثيل صورة عدم اللبس ليستدل به على صورة اللبس بخلاف العكس واذا اجتمع
ضميران وليس احدهما اى حال احدهما اعرف الضمير مرفوعا فلا لبس احترازا عن نحو اكرمتك اذ
المرفوع كالجزء من الفعل فلانه لم يتحقق الفصل اصلا فيجب الاتصال فان كان الاول وهو
جاز ان شرط احدهما اى الضميرين اعرف احترازا عما اذا تساويا نحو اعطاهما اياهما
يجب الانفصال في الاصح للنحوي تقدم احد المتساويين على الاخر بلا مرجح ولكون الاول راجحا

بالانفصال ولا مانع ان اتصل عند المحذوف عملا بمقتضى كل وجه وفيه نظر وقوله وقد جعلت نفسي تطيب لضغمة
لضغمهما تقرع العظم باتصال الضمير شاذ وقوله مثاله عرف احتراز عما اذا كان موخرا نحو اعطيته
اياك فيلزم انفصاله لتعذر التكلم ثم تقديم الاعرف باعتبار الصفة ولا يلحق في اقوال الوصلة
طعن بايراد ع وجه خلاف الاصل وحكى سيبويه فيه تجويز الاتصال ايضا نحو اعطيتكه نظرا
الى الترجيح المعنوي باعتبار المقام المغني عن الترجيح اللفظي فكل الخيار فجاز الانفصال
باعتبار الفصل بالفصل والاتصال باعتبار عدم اعتداد الفصل بما هو متصل في الثاني
اتصاله وانفصاله لا الضمير الا نحو اعطيتكه اجتمع ضميران غير مرفوع لنصبهما في اعطيتكه
وجها الاول ونصب الثاني في ضربتكه واحدهما اعرف وهو ضمير الخطاب في اعطيتكه وياء المتكلم
في ضربتنيك قدم الاعرف فيهما فيجاز في الثاني الوجهان الاتصال والانفصال فان قيل انه
ثبت هنا تعذر الاتصال فالانفصال والا فالاتصال واما النقيضين واقع لا محالة
فلا وجه للخيار قلنا يعارض فيه وجهان جهة التعذر وعدمه فجوز الوجهان نحو فيقاو اعطيتك
اياه وضربتك قبيح شامل وضربني اياك قبيح شامل حالة ضمير متصل لا غير اي فالاتصال نحو اعطيته
اياك او اياه والمختار في خبر كان الانفصال لانه في الاصل خبر المبتدأ ويجوز الاتصال لانه
بعد دخول العامل اشبه المفعول ولكن الجميع راجح مع الشبه فيختار الاتصال والاكثر لولاه
انت الى اخرها ذكر المتوسط وهو ضمير المخاطب لولاك انت لولاك انتما لولاك انتن ولولاه هو
الى لولاهن ولولاي انا الى لولانا نحن وعسيت الى اخرها لو قال لولاي انا وعسيت الى اخرهما لكان
اولى لان المتكلم مقدم فيوصل ما دونه وقوله اخره بحذف ذكر المخاطب حيث لم يوصل المتكلم
في قوله الى اخرها فيفتقر العبارة عن ذكرها وكذا لولاك وعساك فيقال لولاك وعساك الى
لولاكما الى لولاكن وعساكن ولولاه وعساه الى لولاهن وعساهن ولولاي
ولولانا وعساني وعسانا بالاتصال فيها على الجر ان لولا وكذا جعل لولا جارة في الضمير
خاصة والنصب في عسى حملا على لعل للموافقة في الترجي ويلزمه بيان متعلق الجار

اي وان لم يكن كذلك صح

وهذا

وهذا عند سيبويه واما الاخفش فيجعلهما مرفوعين على الابتداء او الفاعلية باستعارة المجرور
للمرفوع وعكس الا ولعكسه في ضربتكه فيلزم نصب باثنين على ضميرهما وفي نون الوقاية سميت نون
الوقاية لانها تقي الفعل عن الجر او تقبل نون الوقاية حرف فكما يصان الفعل عن اخ
الجر ينبغي ان يصان عن اخره ايضا فيل كسرة نون الوقاية ليست اخ الجر لعدم كونها في الاخر
بخلاف ما لو دخلت اخر الفعل وقوله اذا ذهب القوم ليس لترك النون باجمل مجالسي و
اختار الكوفيون في فعل التعجب ما احسن وما اجمل بترك النون مع الياء وحمل كذوعاني وزناني
على ضربني طرد الباب لازمة في الماضي لصون الفعل عن الكسرة التي هي اخ الجر المختص بالاسم
اي الكسرة في الاخر لزوما بخلاف كسرة نحو ضربني لانها في الوسط حكما وبخلاف كسرة لم يكن
الذين كفروا فان الحق لعروضها بانضمام كلمة مستقلة غير متصلة فيكون عارضا محضا و
لهذا لا يعود المحذوف بها الحركة الحاصلة باعتبار كلمة متصلة كقولك وضربني ولا
ضيرني كون ضربني دونه قوله اذا كان فوق المثالين المذكورين في المضارع عطف
على قوله في الماضي عريا اي خاليا عن نون الاعراب متعلق عريا بالاضافة بمعنى من كما في فضة
لا يصح النون والاعراب عموما وخصوصا من وجه اي نون الاعراب وانت عطف
جملة على جملة الخطاب المخاطب غير معنى مع النون ظرف زمان لمخير اللام للعهد اي
نون الاعراب فيه صفة النون اي النون الحاصلة في المضارع ولدن عطف اي النون
الحاصلة في لدن وان واخواتها وهي ان وكان ولكن سوى ليت ولعل لعدم التخيير فيها
وقوله من بعد وتخيره في ليت وعكسها لعل دليل خروجها عن التخيير لعدم استواء
الجانبين الا ان يقال التخيير لا يوجب استواء الجانبين بل جوازهما ورجحان احدهما
ينافي التخيير باعتبار اصل الكلام فيكون صورة اختيار الاتيان كما في ليت واختيار
الترك كما في لعل قسما من صورة التخيير فلا يدل على خروجه ليت ولعل من هذا الكلام تخيير
بين الاتيان للمحافظة على الحركات البنائية في غير لدن وعلى السكون وبين الترك تحرزا

على اجتماع النونات ولو عكما كما في لعل لقرب اللام من النون في المخرج والحمل على لعن وعن وان
من لغاتها وكما في ليت للحمل على اخواتها لكن لما لم يكن فيها ثقلها مانع ولخفوق الداعي وهو قصده
الابقاء على حركتها والحمل كان في الاصل اختير فيه الاتيان ولما ازداد المانع في لعل وهو
انضمام ثقل كثرة الحروف مع ثقل التضعيف فيها اختير الترك ويختار لحوق نون الوقاية في
ليت من بين اخوات ان استعمالا اذ لا يلزم اجتماع النونات ولا ثقل التضعيف قال
سيبويه لا يحذف فيه الا لضرورة الشعر نحو قوله كمنية جابر اذ قال ليتي اصادفه وافقد بعض
مالي ومن وعن الاتيان في مني وعني وقدي وقطي للمحافظة على السكون اللازم الذي هو الاصل
في البناء بخلاف الحركة اللازمة والترك قياسا على لحوق السكون الطاري نحو من ابنك
من الدجل وقد وقط فيهما بعض حسب فيقال مني وعني وقدني وقطني بعكس كعاني وعكسها مبتداء
ليت لعل جرا اي يختار فيهما تركها لثقلها التضعيف وكثرة الحروف ويتوسط بين طرفي يتوسط
المبتداء والخبر قبل صفة المبتداء والخبر وظرف بتوسط العوامل اللفظية نحو كان وان وعلمت
واخواتها وفروعها ويلزم على المبتداء والخبر الجمع بين الحقيقة والمجاز فيقال ذكرتها جائز عند
الكل باختلاف الجهة او يحمل الكلام على عموم المجاز فيجوز الكلام عند الكل فيراد بالمبتداء
المسند اليه المقدم وبالخبر المسند به المؤخر بالرتبة او يراد بالمبتداء والخبر الاعم قوله اسمية
وبالخبر الجز الا ونحو ذلك على بعض او يقال المبتداء والخبر على الحقيقة والظرف متعلق بيتوسط كما
يقال رايت هذا الشاب في شبابه وصباه وبعدها اي بعد العوامل صفة كنت انت الرقيب وانه
هو الغفور الرحيم وعلمته هو القائم وما زيد هو الكريم صيغة فاعل بتوسط مرفوع ضمير مرفوع
لم يقل ضمير لكان الاختلاف في كونه ضميرا ولا يمكن الاختلاف في كونه صيغة مرفوع منفصل
لكونه بحالة عند وهي الواجب المطابقة بين العائد والمعاد مطابق للمبتداء افرادا وتثنية و
جمعا وتذكيرا وتانيثا وتكلما وخطابا وغيبة يسمى الجملة صفة اي فصلا وهذا عند البصريين
والكوفيون يسمونه عمادا لانه يحفظ ما بعده عن السقوط كعماد البيت قال الخليل سيبويه

بيني

يبيني الجملة صفة لانه فصلا لفصل بين ما قبله وما بعده بيان ان ما بعده ليس في جز الاول
وليس من صفاته ومتماته والمتأخرون قالوا يسمى فصلا لانه يفصل اي يفرق بين الخبر والنعت
وما الوجهين واحد والفرق في العبارة لتفصل بحث التوسط لا التسمية لان هذا الوجه لا يجعل
بالتسمية حقيقة فيما يلتبس او فيما يلتبس لان الحمل على صورة اللبس بين كونه نعتا
حال او خبر للكون وخبرا ثم اسم فيوقع في حل بعض اللبس وذلك عند اختلاف الاعراب وكعن
المبتداء ضميرا وغير ذلك بالحمل على صورة اللبس وشرط مبتداء ان يكون الخبر معرفة خبر لكون لانه
الفصل انما يحتاج اليه فيما افعل من ملحق بالمعرفة لامتناع اللام او افعل من كالاوجاز المازني
وقوعه قبل المضارع لمشابهته الاسم في امتناع دخول اللام كقوله تعالى ومكر اولئك هو يبور وفيه
انه لا يتعين في الآية كونه فصلا لاحتمال ان يكون مبتداء او تاكيدا كما في قوله تعالى انه هو اضحك وابكى
مثل كان زيد اسم كان هو افضل من عمرو مثال افعل من ذكر امثال افعل من بعد دخول
العوامل ودون المعرفة ودون الخبر قبل العوامل لان حالهما استغنائها على المثال الكثرة
بخلاف الرعيين ولا موضع اسم له لم للفصل ظرف مستقراي محله لاحله عراب عند الخليل
يتعلق بقوله لم لكونه ظرفا مستقرا او يتعلق بنفي المؤله تعنح حرف على صيغة الضمير وعند
بعضهم اسم ملغى ولا تنقض فيه ولا عامل واستبعد الخليل الغاء الاسم وبعض مبتداء العرب
يجعله خبر ضمير النصب مبتداء معمول ثان يجعله وما بعده انتصب عطفا على ثاني مفعولي يجعله
او عطفا على اول مفعولي يجعله خبره بالرفع خبر والجملة حال وقد يبتدي كنت انت الرقيب عليهم
زيد اهو المنطلق وبعضهم يجعله تاكيدا لما قبله ورد بدخول اللام الممنوع دخولها على التاكيد
يمنع ذكره وبعضهم يجعله تابعا لما بعده وذكر ليس بمعهود في كلامهم اصلا على انه ينتقض
بكنت انت الرقيب ويتقدم قبل الجملة قبل قوله قبل حشو والغرض يحصل بان يقول ويتقدم
الجملة الا ان يقال هو من باب اسرى بعبده ليلا او التصريح بلفظ قبل لتاكيد التقدم لا تقدم
الضمير على معاده غير ظاهر فيا لحركة ان يؤكد ضمير فاعل يتقدم غائب مضافا اليه يسمى صفة

ضمير غائب ضمير مفعول شان الشان اذا كان مذكرا والقصة اذا كان مؤنثا يعود الى ما في الذهن
شان وقصة ويختار تانيث الضمير رجوعه الى القصة اذا كان في الجملة المفسرة مؤنث لقصد
المطابقة نحو فانها لا تعمى الابصار يفسر ذكر الضمير لابهامه بالجملة بعده الكائنة بعد الواقعة
بعد الا القصة والشان لا يكونان مفردين والفراء يجوز بالمفرد المأول بالجملة نحو كان قائما
الزيدان وضع المظهر موضع المضمر لزيادة التمكن في الذهن لا يعود ضمير الشان الى الجملة خلاف
ما عليه شان الضمائر فلان من ظان التقرير هذا استدرك بقوله يتقدم قبل الجملة لكنه ذكر
لكان ان كبد لماش ويكون ذلك الضمير متصلا ومنفصلا ومستترا وبارزا غير مستتر هذا تقسيم
لضمير الشان والقصة بقسم المنفصل على حسب العوامل فان كان عامله معنويا كان مبتدأ و
كان منفصلا وان كان لفظيا يصلح لاستتار الضمير كان مستترا والا بارزا مثل هو زيد قائم
مثال المنفصل وكان الشان زيد قائم مثال المتصل المستتر وانه زيد قائم مثال المتصل
البارز وحذفه منصوبا ضمير الشان منصوبا حال ضعيف جائز لعدم الدليل عليه لاستقلاله الجزء
كلاما وعدم الرابطة فيه وفيه انه تقدم الدليل عليه كرفع اى زيد قائم الا مع ان المشددة مفرعة
اى ضعيف مع كل عامل الا مع ان اذا خففت اذا خففت اى الا مقرونا بان وقت كفيتها و
استثنى وقت تخفيفها اما القول بوجوبه فليكون علمه اعتبار النوع شبهها بالفعل واما
امتناع التلفظ به فيكون ملغاة صورة عمله بالتخفيف وبقى الصورة فانه لا نرم اى فانه
حذفه معها لازم اسماء الاشارة مبتدأها خبر وضع جنس تعريف لفظي اى تعريب لفظ بلفظ
اجلى منه لما اشير اليه اشارة حسية فلا يرد ضمير الغائب ويرد عليه نحو ذلكم الله واجيب بانها على التجوز
فان قصد ان اريد الاشارة الاصطلاحية لزم تعريف الشيء بما يساويه في المعرفة والجهالة اذ
الاشارة في المحدود اصطلاحية وان اريد الاشارة اللغوية لا يتم التعريف لاشتماله على ضمير الغائب
والمعهود والغائب بغيرها فبالمراد الاول والتعريف لفظي او نقول الاشارة في المحدود لغوية
وفي الاصطلاحية هي جزء المحدود والمحدود اسماء الاشارة لا الاشارة او المراد الكامل وجزئيا

اسم الاشارة

ضمير الغائب ونحو باعث والجنبة فانه وانه وضع للاشارة الى شيء بجميع اللغوي لكنه لم يعتبر فيه
ذكره بكونه كناية عن غائب متقدم الذكر وهي مبتداء محذوف الخبر وهي حسنة والجملة بعده مبينة
ذا مبتداء ثان للمذكر خبره والجملة خبر المبتداء الاول والضمير محذوف اى هو للمذكر وللمثناه كذا صفة
ذا وهو مبتدأ محذوف الخبر اى منها ذا للمذكر والجملة خبر هي قال ابن يعيش يمكن الكوفي الكلم ثنائية
كلو وهي ومن وما ومن قال الخاج الى بيان اصله وعليه احكام الاسماء المتمكنة وقيل اصله
ذوي فحذفت لاوا الثانية اختيارا وقلب الاول الفا ومنها شابهة الحروف في الافتقار
فذهب السوي فصار ذا وفيه نقض لكون تثنيته ذوان كعصوان وفيه انه لم يعلم ذلك
فرقا بين المتمكن وغيره وقيل ذي بالياء وقيل اصله ذوي وقيل اسم الاشارة الذال والالف
زائدة وقال الاخفش ذي مع التشديد وللمثناه من صرف الموصول والذي للمثناه ذان
وذين للافراد وذين وهي صيغة جعلها للمثنى المرفوع غير مبنية على الواحد وذين للمثنى
المنصوب كالمجرور واللذين والاكثرون على بناء المثنى لقيام العلة وهي مشابهة الحرف في
الاحتياج وقيل معرب لاختلاف الآخر باختلاف العامل وبناء الواحد وبناء الجمع شاهد صرف
على بنائه وعدم اضافة الاختلاف الى العامل بجعله بناء على الوضع كاختلاف صيغ الضمائر و
هكذا المؤنث اللذان واللذين وللمؤنث تا وتي وته وذه وذهي وتهي وتهي وللمثناه
المؤنث تان وتين على خلاف المذكر في ذان وذين ولجمعها المذكر والمؤنث عاقلا كان
او غيره اولاء مدا وقصرا سواء كان ممدودا او مقصورا وقد يكتب بالياء وقد ينون
مكسورا كالصه وان كان اولاء معرفة لا فاق البعد لتنزيله بالبعد منزلة النكرة و
يلحقها اسماء الاشارة حرف فاعل يلحق التنبيه يعني ها يتصل باسماء الاشارة حرف فاعل
يتصل الخطاب والدليل على حرفيته امتناع وقوع الظاهر موقعه وفيه انه ضمير افعل
كذلك وفيه انه وضع فيه ويزاد محنى وهو الاسناد اليه وهي اي حروف الخطاب خمسة
والقياس يقتضي السنة واشترك خطاب الاثنين فبقي الخمسة الحرف يذكر ويؤنث وهنا

ود

الموصول

اعني التذكير ولذا انث العدد في خمسة بجزء اسمها الى الخمسة في حروف الخطاط الخمسة فيكون
خمسة وعشرين فصحى وتلك الخمسة والعشرون ذاك الى ذاكن اي ما سواه الى ذاكن فيكون الى
اسقاطية فلا يحتاج ما بعدها وذا بمثل ذاكن وما سواه الى ذانكن وكذلك ضرب البواقي
مبتداء والجملة عطف على الجملة وهي ذاك الى الحقه تاك وتيك وتانك الى تانكن وكذلك اخواتها
وادلك الى اولئك وتبارك ذا للترتيب وما راى المص كثرة تختلف هذا الوقت باستعمال ذا
في مكان اخواته وبالعكس لم يتخذ مذهبا واحالة الى غيره فقال وذلك للبعيد وذاك للمتوسط
ذكر المتوسط بعد الطرفين والظاهر ان يذكر في الوسط اخر ذكر المتوسط لتوقف معرفته
على معرفة الطرفين وتلك مبتداء وذانك وتانك النون فيهما بدل من اللام عند المبرد وعوض
عن الف الواحد عند غيره مشددتين ان كانا مشددتين حال من ذانك وتانك المحكوم
عليهما بالمماثلة فيكونان فاعلين معنى وفيه ان الحال لا يتقدم على العامل المعنوي وقال الاندلسي
لا فرق بين تشديد النون وتخفيفها قربا وبعدا والنحاة فرقوا وذكر مذهب المبرد والاكثر
مبتداء مثل خبره ذلك في افادة البعد واثاثم وهنا وهنا بفتح الهاء وتشديد النون وهو الاكثر
وجاء بكسر الهاء ايضا فللمكان اي فلكل منها يشار الى المكان واشا قولهم فالكذا ومن ثم قيل كذا
فللمشار الى المكان الاعتباري خاصة اي اخصه خاصة والجملة مؤكدة الموصول
بني الموصول حيث يفتقر الى الصلة فاشبه الحرف في الافتقار ما موصولة او موصوفة اي كلمة
او اسم لا يتم صلة او صفة جزء مبتداء او خبرا او فاعله او مفعوله او نحو ذلك تعبير الا يتم
جزئيته او حالا اي لا يتم حال كونه جزءا من تركيب الا بصلة هو عائد احتراز عن نحو حيث
فانه لا يتم جزءا الا بجملة بعدها لكنه لا يحتاج الى العائد بعدها وفيه انه اذا اريد به
بالصلة الاصطلاحية لا يحتاج لاخراجه الى قيد آخر لان جملتها لا يسمى صلة اصطلاحا
ولو اريد بها الجملة كان قوله وعائد احترازا عن الموصول الحرفي ولو قال ما لا يتم جزءا
الا بجملة خبرية وضمير له لكان اخصر واوضح لكنه سلك طريق الاجمال والتفصيل وذكر

باب

٦٨

باب من البلاغة او فصل بيان الاسم المصطلح عليه لذلك الجملة وذلك الضمير قال المصنف اي اريد
بالصلة اللغوية ولا يلزم تعريف الشيء بنفسه اذ المراد بالموصول الاصطلاحي وفيه انه لو لم
الصلة الاصطلاحية لم يتم الحد على انه قال بعده كذا انما ملئت بصلة ولم يقل بجملة جريا على اصطلاحهم
فنا قص كلامه حاذف ان اريد بالصلة اللغوية لا يتم الحد والا يلزم الاجمال والاشكال
في الحد وان اريد الاصطلاحية فاما ان يوخذ الموصول في تعريفها اولا وعلى الاول يلزم الدور
وعلى الثاني يلزم ان يسمى كل جملة خبرية صلة وليس كذلك قيل وليس تعريف الموصول باعتبار
اخذ الصلة فيه من باب تعريف الشيء بنفسه بل هو من باب تعريف الشيء بما يحتاج الى تفسير
آخر غير ان يعود الى المحدود حتى يلزم الدور كما يقال العالم من قام به العلم ثم يقال العلم
صفة ينجلي به المذكور لمن قامت هي به وصلته مبتداء الموصول جملة خبرية معلومة للمخاطب
فان قيل الموصول معرفة فكيف تبنى بالجملة وهي نكرة قيل له خبرية اذ قد يفيد النكرة ما
لا يفيد المعرفة والعائد مبتداء اي عائد الموصول ضمير خبره له للموصول وصلته مبتداء واعراب
الصلة باعراب الموصول كما اعرب ما بعد الا باعراب الا الالف واللام لان اللام
الموصولة وهما من الذي والتي صارتا بعد حذفهما بالتخفيف شبه اللام الحرفية فجعلت
صلتها ما كان جملة معنى مفردا صورة عملا بالجهتين جميعا اسم الفاعل او المفعول فهي الذي
للمفرد المذكر والتي للمؤنث واللذان للمثنى المذكر واللتان للمثنى المؤنث ومن وما واي
نحو ايهم اشد على الرحمن عتيا واية نحو ايهم احسن من هذا عندي وذو الطائية المنسوبة
الى بني طي صفة ذو وذا بعد ما كقولهم ماذا صنعت للاستفهام صفة ما قبل والالف واللام
عطف على ما ذكر من الموصولات فان قيل قوله والالف واللام يوهم كونهما موصولين
قلنا الجمع بحرف الجمع كالجمع بلفظ الجمع فكانه قال او مجموعهما والعائد اللام للعهد اي العائد
الذي لا يتم الموصول الا به فيخرج العائد الى غير الموصول والعائد اليه المتعدد ثم قيل بالعود
ليخرج العائد الذي هو فاعل وفيه والعائد الذي هو مبتدأ وخبره غير جملة كحرف في صلة

اى مطلقا وفى غيرة عند طلوعها نحو وهو الذى فى السماء اله فنزل المعمول نظره وفى قوله سمع الله لمن
حمده الضمير عائد الى غير الموصول فيكون مستغنى عنه فلا يجوز حذفه منوّيا فاذا قال سمع الله لمن
حمد قاصدا قوله الحمد على ما هو شأن من يقصد اتباع السنة كان هذا غير جائز من جهة
النحو للزوم حذف الضمير الممتنع عنه مرادا فلا يكون مما يشبه الفاظ القرآن فينبغى ان يفسد
الصلوة كما جاء فى بعض الروايات اى العائد الى الموصول غير اللام اذا كان فضلة ولا يكون
ضمير سواه يجوز حذفه لدلالة الموصول عليه بخلاف ما اذا كان ضمير الفاعل اذ الفاعل لا يحذف
وبخلاف الضمير من عنه والعائد الى غير الموصول نحو سمع الله لمن حمده لا بد للموصول من
المحذوف لا ستغنائه عنه وبخلاف صلة اللام الموصولة لعدم الموصولية فيها المفعول
صفة يجوز حذفه فاعل الاصل ان الضمير وان كان فضلة لا يحذف لان الاضمار خلاف الاصل
وانما وضعت الضمائر للاختصار وبعد الحذف فلا يستوى الظاهر والمضمر فلا حاجة الى ارتكاب
ما خالف الاصل الاضمار وقد يحذف مع حصول الغرض بحذف ظاهر وهو الاختصار لكنه اذا
احتيج الى الضمير من حيث هو ضمير كالعائد الى الموصول يجوز حذفه لقيام الدليل على المحذوف الخفى
واذا اخبرت بالذى الباء للاستعانة وليست بصلة لان الذى مخبر عنه لا مخبر به اى اذا
اردت الاخبار عن شىء باستعانة الذى او بالتى عن جزء الجملة صدرتها اى اوقعت كلمة الذى
فى صدر الجملة وجعلت عطف على قوله صدرتها موضع المخبر عنه اى الذى قصد الاخبار عنه ضميرا
مفعول جعلت له مفعول ثان واخرته اى المخبر عنه خبرا حال فاذا اشترط تغيير او تعليل اخبرت اى
اردت الاخبار عن زيد من تبعيضية صفة زيد الكائن من ضربت زيدا قلت جزاء الذى
مبتداء ضربته زيد خبر بتصدير الذى وجعل الضمير فى موضعه وتاخير زيد خبرا لها وكذلك مثل
الذى الالف مبتداء واللام فى الجملة الفعلية المصرفة صفة الجملة خاصة اى خصت
الالف واللام بالجملة الفعلية خاصة اى خصوصا ليصح بناء اسم الفاعل والمفعول
من الفعل ليصح بناء اسم الفاعل والمفعول من الجملة الفعلية فاذا اشترط تعذر امر منها

من



من الامور المذكورة تعذر جزاء الاخبار الاخبار المذكور ومن ثمة اى ولاجل انه اذا تعذر
امر منها تعذر الاخبار امتنع الاخبار فى ضمير الشأن لانه يجعل المخبر عنه ظرفا على الاتساع نحو هو
زيد قائم لامتناع تاخيره خبرا لاستلزامه التقدم على الجملة بداء بالتفريع من الاخير الى
الاولى اخذا فيه من القرب والموصوف بدون الصفة بخلاف الذى ضربته زيد العاقل
والصفة والمصدر العامل بدون المعمول بخلاف الذى عجبت منه دق القصار الثوب نحو عجبت
من دق القصار الثوب فلا يجوز فى ضرب زيد العاقل ان تخبر بالذى عن زيد ولا عن العاقل لانه
لزم الضمير ولزم وقوع الضمير صفة او موصوفا والحال نحو جاءنى زيد راكبا لامتناع
وضع الضمير موضع الموصوف والصفة لان الضمير لا يوصف به والمصدر العامل لامتناع
عمل الضمير والحال لامتناع تعريفها والضمير المستحق لغيرها الذى مفعول المستحق واللام
لتقوية العمل لامتناع تصدير عمل الضمير والحال للامتناع الذى لاستلزام ذلك عود الضمير
اليها فيبقى ذلك الغير بلا ضمير نحو زيد ضربته فلو قيل فى الاخبار عن ضمير المفعول الذى زيد
ضربته هو لزم خلو المبتداء او الموصول عن العائد وكل منهما ممتنع والاسم المشتمل عليه
على الضمير المستحق لغيرها نحو زيد ضربت غلامه لزم خلو الموصول او المبتداء عن
العائد وما مبتداء الاسمية صفة احتراز عن الحرفية موصولة خبر او استفهامية نحو
ما تلك بيمينك يا موسى وشرطية نحو ما تصنع اصنع وموصوفة اتا مؤكد نحو مررت
بما معجب لك اى بشىء معجب لك واما جملة نحو ربما تكره النفوس من الامر له فرجة
كحل العقال ويحتمل ان يكون ما فى البيت كافة ومن تبعيضية ومتعلقة بتكره و
المثال يصلح محتملا او تامة نكرة غير موصوفة ولا صفة نحو قوله تعالى ان تبدوا الصدقات
فنعما هى اى نعم شىء هى بمعنى شىء منكر عند ابى على وبمعنى الشىء معرفا عند سيبويه نحو اكرمته
بوجه ما اى وجه وقيل هى حرف زائدة وفائدتها الابهام وتاكيد التنكير تعظيما نحو
لامر ما غلبت او تحقيرا نحو اعطيته عطية ما او تنويعا نحو اضربه ضربا ما بناء من

وما الموصولتين شبه الحرف في الافتقار والاستفهامتين والشرطيتين لتضمن الحرف و
الموصوفتين وما التامة والصفة لما بينها وبين الموصولة لفظا ومن مبتداء اى مثل ما في
وجوهها كذلك اى يكون موصولة نحو اكرمت من جاءك وشرطية نحو من تضرب اضرب واستفهامية
نحو من غلامك ومن ضربت وموصوفة اما بمفرد نحو قولك يكفي بنا فضلا على من غيرنا حب
النبي محمد ايانا اى على شخص غيرنا او بالجملة نحو من جاءك قد اكرمته ولا يكون تامة وصفة
وعند الكوفيين حرفا زائدا ايضا ولهم تمسك لهم بقوله ان الاوس نام المجد قد علمت
ذاك العشائر والاكثرون من عددا اى الاكثرون انسانا عن عددا الاقوال التامة
خلافا للاخفش والصفة واى مبتداء للمذكر واية للمؤنث كمن خبره الثبوت في ثبوت
ما ثبت فيه دون انتفاء ما نفي عنه فلا يرد مجيئها صفتين دونها اى يكونان موصولتين نحو
اضرب ايهم وايتهم لقيت واستفهاميتين نحو ايهم اخوك واية امرأة اخوتك وايهم وايتهن
لقيته وشرطيتين نحو اياما تدعو فله الاسماء الحسنى وايه سلكت سلكت وموصوفتين نحو
يا ايها الرجل ويا ايتها المرأة ولا يعرف كونهما موصوفتين في غير هذا المقام ولجاز الاخفش مررت
باى معجب لك وصفتين نحو مررت برجل اى رجل وامرأة اية امرأة وقوله كمن يشبه العموم الوجه
الاخير لعدمه في من لكنه ثابت بالاتفاق فلعله ادرجه في الاستفهام لانه اذا قيل مررت برجل اى
رجل وكانه قيل مررت برجل عظيم لا يعرف كنهه ويسال عن شانه ويقال اى رجل فحمل الى الصفة وجعل
بمعنى عظيم فاعرب اعراب الموصوف وهي مبتداء معربة خبر للزوم اضافتها المعارضة للبناء ولنزولها
منزلة التنوين المنافي للبناء فلا يرد نحو حيث لانها عهدت مانعة لا رافعة ولا يرد يومئذ و
يوم ينفع او نحو الاضافة حيث انها اضافة الى الجملة اذ الاضافة الى الجملة داعية كانها مع
حيث قيامها مقام التنوين مانعة فيجوز البناء توفيقا بين الجهتين وصدرها مصدر قائم مقام
الحال اى منفردا انفرادها والجملة حال انفرادها في الاعراب بالنسبة الى نوع الموصولات له
مطلقا لا اشاركها الموصولات في الاعراب غيرها الا ما حذف ورخ يجوز ان يبنى لازدياده

ال

الافتقار والبناء على الضم بجبر النقصان كقبل وبعد وصدر صلتها لازدياد شبهه بالحرف لازدياد
افتقاره بجزئه عارض جهة اضافته فعاد مبنيا الا ان ما موصوفة اشياء عملا الله كل شيء بادنى سبب
قال سيبويه والاعراب ايضا لغة جيدة قال الجرمي خرجت من خندق الكوفة فلم اسمع من الى مكة
يقول اضرب ايهم افضل الا منصوبا نحو قوله تعالى لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا اى هو
اشد وذهب جمهور الكوفة انها معربة مبتداء استفهامية لا موصولة ومن كل شيعة متعلق النزع
ومن للتبعيض والجملة صفة شيعة بتاويل مقول فيهم وحمله يونس على التعليق بالاستفهام فيلزم
التعليق في غير افعال القلوب وهو من خصائصها كما عرفت وحمل الاخفش على زيادة من في الاية كل
هو مبتدا وجعلهم ايهم اشد خبرا نحو وفي ماذا صنعت وجهان وكذا في من ذا اكرمت احدهما مبتداء
ما خبر والجملة صفة وجهان الذي اى افاد معنى الذي فيكون ذا موصولة وجوابه مبتداء اى جواب
ماذا صنعت رفع خبر والجملة معترضة اى مرفوع او ذو رفع اى مرفوع على هذا الوجه على انه
خبر مبتداء محذوف فالتقدير في قوله اكرام في جوابه لمن قال ماذا صنعت الذي صنعته الاكرام
والآخر والوجه الآخر اى شيء لكونه للاستفهامية بمعنى اى شيء منصوبة المحل على انها مفعول لقوله
صنعت وجوابه نصب على المفعولية فاذا قيل الاكرام في جواب ماذا صنعت كان المعنى
صنعت الاكرام وجوابه وجواب ماذا صنعت على هذا الوجه النصب اى منصوب او ذو نصب
وضعف قول العوفي في جواب ذا مع وجوبه على الوجهين اسماء مبتداء الافعال بنيت لقيامها
مقام الامر والماضي والدليل على انها ليست بافعال مخالفة صيغها صيغ الافعال وتنوين
بعضها ودخول اللام في بعضها والنقل عن الصحيفة المصدر والظرف والجار والمجرور في
بعضها كرويدوراك وعليك ظاهر او بعضها شبه ان يكون مصدرا ولم يثبت استعمال نحو
دنكاو شتان وهيهات ونزال فانها بمعنى انزل وفرق وذهاب فحمل المحتمل على المتيقن
وجعل الكل منقولا ما كان بمعنى الامر قدم ما بمعنى الامر لانه اكثر اسماء الافعال بمعناه
او الماضي وضعا فلا يرد عليه نحو الضارب بمعنى الذي ضرب وهيهات لما كان بمعنى الامر او

اسماء الافعال

الماضي وضعا صرف حد الفعل عليه وفيها انها وضعت اولا ووضعها بمعنى الافعال وضع اعتباري
استعمالي فلم يتناول نحو الضارب امس لعدم هذا الوضع ولم يجر في الاسماء تحقق ذلك الوضع
وهو عموم الافراد ويرد عليه اف بمعنى انضجر واوه بمعنى اتوجع واجيب بان اصلهما كونهما
بمعنى تضجرت وتوجعت وانه عبر عنه بالمستقبل مجازا فلا يرد نقضا نحو رويد زيدا مفعول
رويد مثال المشتق نظير ما بمعنى الامر وهي مرفوعة المحل على الابتداء لسد الفاعل مسد الخبر
كاقائم الزيدان على اي وفيه ان معنى الفعل يمنع الابتدائية وفيها انا لا نم ان هذا النوع من
المبتداء ينافيه معنى الفعل لكونه مسندا به لا مسندا اليه وقيل انه يستدعي تقدير الفعل قبلها فلا
يكون حج اسماء الافعال والحق انه لا محل لها من الاعراب لصيرورتها بمعنى الفعل وهو حكم
اي امهله وهيهات نظير ما كان بمعنى الماضي ذاك فاعل هيهات اي بعد اشار بالمثالين الى
تقسيم اسماء الافعال الى ما كان بمعنى الامر او الماضي والى ما كان مشتقا اولا ثانيا والى ما كان
بمعنى الامر المنقول عنه مستعملا فيه اولا وفعال مبتداء اي ما يوزن بفعال الكائن بمعنى الامر
الجار والمجرور صفة فعال والثلاثي صفة الامر الكائن من الثلاثي مثال من ضمير قياس اي
يصح اشتقاقه من كل ثلاثي قياس خبر اي قياسي او ذو قياس من كثير اي مثال نزال بمعنى
انزل وفعال مبتدا المصدر حال من ضمير مبني معرفة كفجار بمعنى الفجور صفة اخرى للمصدر اي
هو كفجار والجملة معترضة وصفة مخففة بالراء اولا مثل صفة او خبر مبتدا محذوف باوصاف
مبني خبر لمشابهته له متعلق مبني اضافة المصدر الى الفاعل اي لمشابهته فعال التي هي مصدر
معرفة او صفة له عدلا ووزنا تمييزان اي لمشابهته عدله ووزنه لعدل فعال ووزنه او حالان
اي حال كونه معدولا وصاحب زنة فعال وعلما للاعيان اي لا شخاص اي بمعنى الغلام الجنسي
بسطل معنى الجمعية فلا يرد ما قيل ان قطام ليس علما للاعيان فلا يصح التمثيل حال عن مفهوم
قوله مبني في الحجاز معرب في تميم اي اختلف فيه حال كونه علما للاعيان وان تعلق بكل من قوله مبني
في الحجاز معرب في تميم لزم توارد العاملين على معمول واحد وان تعلق باحدهما لزم

خلو

خلو الاخر عن التعلق بهذا الحال مؤنثا معنويا صفة علما كقطام علم مؤنث وغلاب مبتداء
علم مؤنث مبني خبر عطف بالواو السابعة على قوله مبني واقعا خبرا للمبتداء وهو قوله وفعال في
الحجاز ظرف مبني اي استعمال اهل الحجاز معرب في تميم اي عند اكثر بني تميم اي في استعمال بني تميم لجعله
معربا في استعمالهم على ما حكموا الا ما في اخره را مستثنى من قوله وفعال علما للاعيان بمعنى كل ما يوزن بفعال
فيكون علما فانه مستثنى منه ما في علمه وهو الاصل في بنائه واعرابه بين اهل الحجاز وجمع بني
تميم ما في اخره را والجملة صفة ما او صلته وهي منصوبة المحل على الاستثناء الموجب التام ويجوز رفعه
مبتداء فانه مبني بالاتفاق عند اكثر بني تميم نحو حضار علم كوكب وظفار وكراز ونحو ذلك فانه
لم يعرف الا مبنيا ولعل بنائه على الكسر لثقل الراء التي هي من حروف التكرير الاصوات

الاصوات

الاصوات ليست باسماء لعدم كونها دالة بالوضع وذكرها في باب الاسماء لاجراء مجراها
وصح حكمها وبنيت لجريها مجرى ما لا تركيب فيه من الاسماء ولم يقل اسماء الاصوات لان
المطلوب بيان الاصوات مما يصوت به الانسان للبهيمة كنخ عند اناخة البعير او شبه
بغيره كالشبيه بصوت الغراب وغيرها الاسماء الدالة على الصوت من نحو نخ صوت
الاناخة وغاق صوت الغراب كل لفظ حكي به صوت اي شبه به الانسان بصوت غيره
كما يفعله بعض الصيادين عند الصيد لئلا تنفر الصيد وليس المراد به حكاية الصوت نحو غاق
صوت الغراب لانه اسم لا صوت ولا يستوي التقسيم فيه حينئذ يقال ايضا نخ صوت اناخة
البعير ليصير القسمان قسما واحدا او صوت البهائم اي او صوت يصوت بهيمة او طائرا
او غيرهما الجار والمجرور مفعول ما لم يسم فاعله للبهائم لزجرها او دعائها او صوتها او غير
ذلك او غيرها فلا يخرج ما صوت به كتعجب كونه او توجع كاوه والحق بقرينة ان هذا
القسم اولى الاقسام لم يذكر ما هو صوت الانسان ابتداء من غير تعلق بالغير كول
صوت المتعجب واوه صوت المتوجع ونحو ذلك لانه على كلا هذان القسمان تخصيص
بالاسماء المبنية كان كون ذلك القسم كذلك اولى لكونه صوت الانسان من غير تعلق بغيره

قال الاول اى ما حكى به صوت كغاق اذا صوت به الانسان مشبها بالغراب والثانى ما صوت به
البهائم كنخ عند اناخة البعير المركبات اللام للعهد اى المركبات المذكورة من قبل وسنعرفه جمع
بنا لها كل اسم اى المركب كل اسم وفى الحمل تسامح مركب منه كلمتين حاصل من اجتماع الكلمتين و
جعلها كلمة واحدة احتراز لم يقل من اسمين لئلا يخرج نحو سيبويه لان الجزء الاخير صوت
لا اسم وفيه انه ان قيل ان الصوت حرف فلم يقل به احد وان قيل انه ليس باسم ولا فعل ولا
فهو حرف لعدم الوضع فيخرج من الكلمتين ايضا فلو قال من لفظين لكان اولى لئلا يخرج نحو
بخت نصر لان ثانى الجزئين فعل لكنه يخرج منه نحو حيوة ومسق علما مركبا من مهملين ليس
بينهما نسبة لكن الكلمة نسبة اسم لمعنى احتراز عن نحو عبد الله وتابط شرا لان فيها اسناد ولا
اضافة ولا عمل ولا افادة معنى فان تضمن الثانى حرفا بنيا اى الاول لتوسطه والثانى لتضمنه نحو
خمسة عشر اصله خمسة وعشرة وحادى عشر بنى الحمل على احد عشر وثانى عشر لعدم التضمن لا
استقامة المعنى بتقدير حادى وعشر وفيه ان احد عشر بمعنى احد وعشر لم يغير المركب مع بقاء
التركيب الى واحد من احد عشر لبيان حاله بتغير المصدر الى صيغة اسم الفاعل المطلوب من الواحد وفى
الى عشر الى تاسع عشر لانه قلب فلا يلزم استقامة معنى الواحد والعطف على نحو التغير اذ
الاعراب والبناء باعتبار المنقول عنه والمعنى باعتبار المنقول اليه واخواتها اى اخوات حادى
عشر الى تاسع عشر الا اثنى عشر فانه لا يبنى ولا يجمع بل يبنى الثانى للتضمن ويعرب الاول لشبهه
بالمضاف لسقوط النون والا شرط اى وان لم يتضمن الثانى حرفا اعرب الجزء الثانى الا ما كان معطولا
حالم بيع فاعله كبعلبك وبنى الجزء الاول على الفتح فى الافصح وقيل يعرب الاول مضافا
الى الثانى ممنوعا وقيل مصروفا الكنايات مبنية اى بعض الكنايات اعلم ان جميع الكنايات
ليست بمبنية لم يعرف الكنايات واكتفى بذكر الجزئيات لانها محدودة منحصرة معلومة
بالتعيين فلا حاجة الى تعريفها قال المصنف الكنايات الفاظ مبهمة يعبر بها عما وقع فى كلام متكلم
مفسرا لا بهام على المخاطب او لنسيانه وفيه انه يخرج منه كم وكذا للعدد صفة كذا

اوصفة

الكنايات

او صفة كم وكذا اى الكائن للعدد او الكنايتين للعدد وجاء كذا الخبر العدد نحو خرجت كذا يوم كذا
كناية عن يوم السبت او يوم الاحد او نحوهما وكيت وذيت اصلهما كيت وذيت فخففتا للحديث
والقصة مبنيات الكنايات لتركب كذا من كلمتين الكاف وذا وتضمن كم الاستفهامية
حرف الاستفهام وحمل الخبرية على رب او كم الاستفهامية وحمل كيت وذيت على الجمل المكنى عنها
بها فكم مبتدأ الاستفهامية صفة كم اى الدالة على الاستفهام مميزها اى مميز كم الاستفهامية منصوب
خبر المبتدأ الثانى والجملة خبر المبتدأ الاول خبر لانه اوسط الاكثر حملا على مميز العدد من احد
عشر الى تسعة وتسعين والخبرية اى مميز كم الخبرية بحذف المضاف والا لم يصح الحمل والجملة
عطف على الجملة الكبرى اعنى قوله وكم الاستفهامية مميزها منصوب دون الصغرى الواقعة
خبر لعدم الربط ولا يشكل لاجتماع بين الاخبار والانشاء فى حكم كم الخبرية لاختلاف
الجهة فنحو كم رجل ضربت اخبار بالضرب انشاء للاستكثار فاختلف الجهتان مجرور خبر الا
اذا فصل لتعذر الاضافة فلم ينصب على التمييز لعرف مميز كم الخبرية والاستفهامية مفرد ومجموع
كم مائة والف ومجموع حملها على العدد المضاف كثلثة ومائة الاولى كمميز ثلثة الى عشرة
لانهما حملتان على العدد باعتبار كونهما كنايتين عنه اخذتا حكم العدد وهو نوعان المضاف
والمميز ففرق بينهما حيث اعطى كم الاستفهامية حكم العدد المميز فنصب مميزه مفرد والخبرية حكم
العدد المضاف لخصوص مميزها بالاضافة ولا حمل على العدد المضاف وهو نوعان مضاف
الى الجمع او المفرد جرى فيه حكم كليهما ولم يفرق بينهما بالعكس لان كم الخبرية تعيينه رب
فى الجر بعدها للمعنى ويوضحه المناسبة فاعل يوضح فيهما ظرف منه اى مميز كم الاستفهامية
ومميز كم الخبرية ولهما اجراى كم الاستفهامية والخبرية صدر مبتدأ الكلام لان كم الاستفهامية
تتضمن الاستفهام والخبرية تفيضه رب التى هى الانشاء التقليل وكلاهما مبتدأ اى كلا
النوعين منهما كم الاستفهامية وكم الخبرية اى كل من كم الاستفهامية والخبرية لو قال كلتاهما
لكان اوفق لتانيث الاستفهامية والخبرية يقع جملة خبر مرفوع حال من فاعل يقع و

ومنصوبا ومجرورا فهل الغاء التعبير اي كل لفظ من كم الاستفهامية والخبرية ما موصوفة وفي
كونها موصولة نظر اذ كلمة كل في الموصوفة لاحاطة الاجزاء فلا يستقيم المعنى بعود الضمير عائد الى
ما الجملة الظرفية او الاسمية صفة ما فهل ناصب فاعل الظرف او مبتدأ متقدم الخبر غير مشتغل عنه
اي غير معرض عنه بضميره او متعلقه احتراز عن نحو كم رجل ضربته اذ جعل كم مبتدأ ولا يجوز نصبه
بفعل غير مشتغل عنه كان ضمير العائد الى قوله كل ما بعده والجملة خبر المبتدأ الاول منصوبا على
انه مفعول به او خبر للفعل الواقع بعده وفيه نظر حيث يجزئ عنه نحو كم رجل ضربته ولا شك في
جواز نصبه اللهم الا ان يراد بقوله منصوبا الوجوب وبقوله والا فهو مرفوع على الا مكان
المشتمل على الجواز والجوب الموجب فينتقض نحو كم رجل ضربته فيه او يقال المراد فعل غير
مشتغل عنه لفظا او تقديرا فلا يرد نحو كم رجل ضربته لان التقدير كم رجل ضربت ضربته
اذ الناصب في صورة شريطة التفسير اذا اقتضى المفعول المصدر مقدر مؤخرا فصدق عليه
انه وقع بعده فعل غير مشتغل عنه تقديرا معمولا لتوجه الفعل اليه وعمله نحو كم رجلا لقيت
وكم غلام اشتريت وكم يوما سرت وكم يوم صمت وكم ضربا ضربت وكم فصل قصدت
وكم رجلا كان من حابك وكم رجلا كان من حضرني على حسبه اي على حسب العامل او على حسب ذاته
ان كان مفعولا به كان منصوبا على ذلك وان كان ظرفا او مصدرا كان منصوبا على ذكر في
كل مبتدأ او ما موصوفة لا موصولة لما مر قبله صفة وقع مبتدأ او فاعل الظرف جر نحو بكم
درهما اشتريت العبد وبكم رجل مررت او مضاف نحو غلام كم رجل ضربت وعبد كم رجل
اشتريته مجرور بالاضافة الحاصلة بواسطة الحرف الجار لفظا او التقدير خبر المبتدأ
المتضمن معنى الشرط لا سال الصرات منها الى الجار لمكان الجزئية والا اي وان لم يكن كذلك
لا لفظا ولا تقديرا فلا يرد نحو كم رجل ضربته اي وان لم يكن بعده فعل ناصب غير مشتغل
عنه ولا قبله جار او مضاف وكان مجردا عن العوامل اللفظية فيكون مبتدأ وخبرا ان قبل
يمكن اذا ان لا يكون بعده فعل غير مشتغل عنه بضميره او متعلقه ولا يكون مجردا عن العوامل

مرفوع على الوجوب مرة وعلى
الاولوية اخرى لانه اذا لم يكن
بعده فعل غير مشتغل عنه ولا
قبله جار او مضاف صح صح

ل

بل يكون الناصب مضمرا على شريطة التفسير نحو كم رجلا وكم رجل ضربته فيكون منصوبا لا مرفوعا
فهل معنى قوله مرفوع انه يرفع على الوجوب نحو كم رجل وكم رجلا غلامك وعلى الاولوية كما في
كم رجلا او رجل ضربته او ضربت غلامه فان الرفع في مثل ذلك اولى مبتدأ وليس ما بعده ما
يصلح للابتداء وفيه انه لم يكن شرط استغنى عن الجزاء بما قبله ظرفا وذكر في نحو كم رجلا او رجل
قام او قائم وكذلك في نحو كم رجل وكم رجلا غلامك لتعينه للابتداء اصطلاحا على ما عرف
في من ابوك عند سيبويه وخبر نحو كم يوما سيرك وكم يوم سيرك ان كان ظرفا اي مستقرا فلا
يرد نحو كم يوما او كم يوم سيرك فانه ليس بخبر مع كونه ظرفا وكذلك خبر اي مثل كم في محل الاعراب
في جميع الوجوه او بعضها اسماء ابتداء الاستفهام في جميع الوجوه فنظيرها وقع بعدها فعل
ناصب لها نحو من ضربت وما صنعت ومن تضرب وما تصنع ونظير ما تقدم الجار او
المضاف نحو بمن مررت وغلام من ضربت وبمن عمرا امرر وغلام من تضرب اضرب ونظير
الرفع بالابتداء نحو من بابني فهو مكرم وما تقدموا لانفسكم من خير تجدوه عند الله و
نظير الخبر متى سيرك وان قيامك ولا يأتي ذلك في اسماء الشرط حيث لا يقع بعدها الا الفعل
والشرط واسماء الشرط في بعض الوجوه في مثل مميز كم خبرية فيما هو مميز في بعض الوجوه
ثلاثة اوجه فيما احتمل الاستفهام والخبر واحتمل حذف المميز تسمية مميزا باعتبار بعض الوجوه
تمييز المنكر للتحقير او التكثير او التفخيم كم ظرف مستقر صفة عمة وفي ذكر اللام تخصيص الشناعة
به ببيان الاختصاص مثل هذا العم والخالة به بالجر والجملة الدعائية معترضة متضمنة
لا تعابه سماع ما ذكر والتعجب بتوجه الشتيمة اليه وكذا ذكر العم والخالة لبيان انه
رذيل الطرفين فدعاء صفة خالة او صفة عمة او صفة خالة وعمة تنازعا في كل واحد منهما ويصح فيه
الوجوه الثلاثة كون صفة ويمكن رفعها على انها خبر المبتدأ ونصبها على الحالية من ضمير لك
من حلب خبر او صفة على عشاري جمع العشراء وهي التي اتى على حملها عشرة اشهر ذكر استعمال
على حلبها مع كراهية ذلك واستنكاف صرمها الحلب لانه من صنعة المواشي وهي ابلغ في الذم

ضرمه الاناسي وطلب العشار بدأ على دوام هذا الفعل من طويلة لان العشار ربما دريني
الحلب ولا ينطبع الا من الغنم واعتادت حلبه فنزل حلبها العشار على استواء هذا
الفعل منها والف العشار بها ثلثة اوجه النصب على ان كم استفهامية والجر على انها خبرية
والرفع على الابتداء وحذف مميز كم وكونه ما بعده وموقوف قد حلبت خبر اي كم حلبت
او كم مرة عمة لك يا جرير وخالة فدعاء قد حلبت على عشاري فيكون كم ظرفا او مصدرا لقوله
حلبت وقد يحذف التمييز فيقال كم مالك اي كم دينار مالك وكم ضربت اي كم مرة ضربت اي رجلا
ضربت الظروف مبتداء منها ظرف مستقر وقع خبرا الموصول فاعل الظرف او مبتداء متقدم
الخبر والجملة خبر المبتداء قطع بحذف المضاف اليه عن الاضافة المعنوية المقصودة واذا نسبت
الاضافة اي نية مع التنوين كحورثتيجر كان خبرا من قبل وبنيت لتضمنه معنى الحرف الا فقه
لشبهه الحرف في الاحتياج الى المضاف اليه فان الحاصل ثابت على تقدير الذكر ايضا قيل
نعم لكن الاضافة يمنع البناء واما كو حيث واذ فبناؤه لكون المضاف اليه داعيا اليه
معارضا للمانع والضم لجبر النقصان كقبل وبعد وسميت غايات لانه غاية الكلام
كانت ما اضيف اليه فلما حذف صار حدود الاخر منتهى الكلام واجري في حذف المضاف
البناء على الضم مجراه الظرف مقطوع عن الاضافة لا غير فاعل اجري وليس غير وحسب لفظ
غير بعد لا وليس ولفظ حسب لا بد لهم عن وكثرة في حيث منها اي من الظروف المبنية حيث
للمكان وقال الاخفش قد يستعمل للزمان بنيت حيث للزوم اضافتها الى الجملة ولا يضاف
حيث الى شيء الا مشتغلا مفرغا الى الجملة اسمية كانت او فعلية في الاكثر استعمالا وقد جاء به
حيث سهيل طالعا ومنها اي من الظروف المبنية اذا اللهانة اي هي كائنة للمستقبل صفة
او خبر لمبتداء محذوف واذا دخلت على الماضي تجعله بمعنى المستقبل وقد استعمل في الماضي
نحو حتى اذا ساوى بين الصدفين وحتى اذا بلغ مطلع الشمس وله غير نظير وفيها اي
في اذا معنى مبتداء الشرط ولذلك يتعلق اخير ولا يستعمل اذا في الشرط اخير بعدها اذا

الظروف

حيث

الفعل

٧٢

غير وضعي

الفعل اي فعل يا ولو بالفعل بعدها اذ الشرط يقتضي الفعل لكنها لما كان غير وضعي فيه لم يجب
بل جعل مجازا اذ نقل عن المبرد اختصاصها بالفعلية وقد يكون للمفاجاة لوجود الشيء كما كم
فجاءة مصدر مهموز اللام من باب المفاعلة المفاجاة والفجاءة كسي لنا كان كرفتي الفجاء
بالمد نا كان سير من باب فتح وسمع فيلزم المبتداء بعدها اي بعد اذا المفاجاة ومنها
اي ومن الظروف المبنية اذ الماضية اي هي كائنة للماضي صفة او خبر مبتداء ويقع بعدها اذا
الجملتان فاعل نوع الفعلية والاسمية ومنها اي ومن الظروف المبنية اين وانى بنيا لتضمن
معنى حرف الاستفهام او الشرط الكائنتان او هما الكائنتان للمكان استفهاما حال وصف الاستفهام
او حال كونه ذا استفهام او وقت استفهام وشرطا ومتى وهي اكثر استعمالا من ايان وبنى
لتضمنه معنى حرف الشرط او الاستفهام للزمان فيهما اي في الشرط والاستفهام نحو متى القتال
ومتى تخرج اخرج وايان عطف على متى بني لتضمنه حرف الاستفهام بمعنى متى الاستفهامية
ويختص بالامور العظام نحو يسألون ايان يوم الساعة ايان مرساها وايان يبعثون
ايان يوم القيمة ايان ايضا بالكسر لغة بني سليم قيل اصله اي اوان فحذفت الهمزة
مع الياء الاضح فبقي ايوان فادغم بعد القلب وقيل اي آن مخفف بحذف الهمزة وفيه
نظر لان الآن غير مستعمل بدون لام وفيه ان عدم الاستعمال لا يمنع تقديره اصلا كذلك وقيل
ربيع من اين شرط والف فوزنه فعال وفيه ان ابن للمكان وايان للزمان وفيه انه يحتمل
التعدد معنى بعد التعبير لفظا للزمان استفهاما وقت استفهام عن المستقبل بخلاف متى فانه
ادغم واجاز المجازاة به بعض المتأخرين وهو غير مسموع تمييز او ظرف او حال اي وايان
للزمان من حيث الاستفهام او الاستفهام الحاصل له عن الزمان او وقت استفهام
او حال كون الزمان ذا استفهام وكيف بني لتضمنه معنى الاستفهام الكائنة او هي الكائنة
للحال وانما عد كيف في الظروف لانه يجيء على اي حال والجار والمجرور والظروف متقاربان
استفهاما وقت استفهام او من حيث الاستفهام او حال كون الحال ذات استفهام وكون

كيف ظرف فا مذهب الاخفش وعند سيبويه اسم بدليل ابدال الاسم منها نحو كيف انت اصحيح
ام سقيم والاخفش يقول معناه كيف انت اي في حال الصحة او في حال السقم ومنها مذ ومنذ
مذ مع كونه فرعا لكونه اخف ومنذ لما ثبتان او هما كالمثنان بمعنى اول المدة فيليهما اسم
ومفرد اي بعدهما اي يتصل بهما او يقع بعدهما المفرد لا المثنى والمجموع لان اول المدة امر واحد
لا يكون شيئين او اشياء المعرفة صفة المفرد الواقعة جزاء لهما نحو ما رايته مذ يوم الجمعة اي
اول مدة عدم رؤيتي يوم الجمعة وبمعنى الجميع اي جميع المدة لان الوقت المجهول لا يكون للابتداء
كلام معلوم فلا فائدة في ذكره فلا بد من التعبير بتعيينه والمعرفة هي الاصل في ذكره وقيل المثنى
نحو ما رايته مذ يومان الاولان صاحبنا فيهما وكذا المنكر نحو ما رايته مذ يوم لعينه لحصول
التعيين وهو المنط فيلهما اي فيقع بعدهما المقصود بالعدد الزمان الذي قصد هو
مع عدد نحو ما رايته مذ يومان اي جميع مدة عدم رؤيتي يومان لانه لما قصد بيان جميع
المدة لابد من ذكر المدة مع عدد يتعلق بجميعها في تعيينه وفيه ان المقصود بيان جميع
المدة وذا لا يستلزم تعين العدد لصحة ما رايته مذ يوم منا هذا وفيه ان المراد عدد
الافراد وعدد الاجزاء اذ الجميع يستلزم ذلك فلا يرد وقد يقع المصدر فاعل
نحو ما خرجت مذ ذهابك والفعل ولم يذكر الاسمية للغلبة نحو ما فرحت مذ زيد مسافر وعجبي
من عجبي زيد مسافرا وان نحو ما فرحت مذ انك ذاهب فان قيل لم يذكر ان المخففة نحو
ما فرحت مذ ان ذهب قلت لعله اعتمد على تصور ان بالتشديد والتخفيف معا وادرجها في
ذكر الفعل باراده الفعل مجردا او مع ان المصدرية فيقدر زمان مفعول ما لم يسم فاعله
مضاف صفة لصحة الحمل وكان التقدير في ما فرحت مذ ذهابك مذ زمان ذهابك
بمعنى اول مدة عدم الفرح زمان ذهابك وفي ما فرحت مذ انك ذاهب مذ زمان انك ذاهب
وفي ما فرحت مذ ذهبت مذ زمان ذهبت باضافة الزمان الى الجملة نحو يوم ينفخ في الصور
وهو مبتدأ ومبتدأ خبره صح مبتدأ ما خبره والجملة صفة قول مبتدأ او مستانف موصولة بما قبله

بمعنى صلة خلافا فا اي مخالف بهذا القول خلافا للزجاج والجملة معترضة لبيان الخلاف
للزجاج فانه يعكس بناء على انه نيابة مكانها والجواب ما ذكرنا من الدليل ومنها لدى وهو بمعنى عند
وهو معرب فلا حاجة لبيانه القول لعله بمعنى لدن وسائر اللغات سوى لدى لتضمنه معنى من وهو
الابتداء وفيه انه لو وجب ان يبنى عند ظهور من في نحو من لدن لعدم التضمن ح فالاولى انها بمعنى
من عند وحمل لدى التي بمعنى عند عليها طردا للباب وفيه والفرق بين لدن وعند ان عند
يستعمل في الحاضر القريب وفيما هو في حوزتك وحفظك وان بعد بخلاف لدى فانه لا يستعمل
الا في البعيد ولدن اصل اللغات لدن لعضد فاسكن العين بلا نقل فالتقى الساكنان
فحركت الدال فتحا او كسرا او حركت النون كسرا او حذفت او نقل الضم فحركت النون كسرا
او حذفت النون من اصل اللغات بلا اسكانه وقد جاء لدن ولدن ولدن ولدن ولد
ولد ولد بحذف النون من لدن بلا اسكان العين او بعد اسكانها بلا نقل او نقل او بتحريك
العين فتحا او كسرا او للساكنين بعد اسكانها بغير نقل او كسرا بعد اسكانها بنقل او بتحريك
النون كسرا بعد اسكان العين بلا نقل بني لدن واخواته لشبهه بالحرف في لزوم معنى
ابتداء الغاية ولزومها من لفظا او تقديرا او حمل لدى التي بمعنى عند بغير معنى الابتداء
عليه ومنها قط وفيها لغات الخ وهو كائن للزمان الماضي المنفي وفي بعض النسخ
الماضي اي للزمان الماضي المنفي اي لاستغراق الماضي المنفي عامله ماض منفي نحو ما رايته قط المنفي
عمومه ما نفي ما رايته قط ما رايته في جميع الازمنة الماضية ولو معنى نحو هل رايت
الذئب قط وقد يستعمل في الاثبات نحو كنت اراه اذ كان الماضي صفة الزمان فاسناد
المنفي اليه مجاز عقلي من باب ... دال الظرف اي للزمان الذي تم فيه شيء ولو كان
صفة العامل فالاسناد ظاهر وكذا الكلام في المستقبل وعوض مبنيا عوض كقبل وبعد اذا
بمعنى عوض العائضين بدليل استعماله كذلك واعرابه والعارض الباقي على وجه الارض اي وقت
بقاء الباقين وبناؤه لتضمنه معنى لام الاستغراق واختيار الضم لحمله على عوض للمستقبل

اى لا من المستقبل المنفى نحو ما تحرك اراه عوض اى فى جميع الازمنة المستقبلة لو قال قط وعوض للماضى
والمستقبل المنفيين على وجه اللف والنشر لكان احسن لتضمنه اصل الوجوه الحسنة وسلامته عن
التكرار لكنه يحتاج عن توهم الجمع فى كليهما والظروف المضافة صفة فان قيل الاضافة تمنع البناء فكيف
يدعو اليه قيل تمنع من حيث انها نائبة عن التنوين المنافى له ويدعو من حيث انها اضافة الى المبنى فجوز
البناء توفيقا بين جهتى كونها مانعة وداعية الى الجملة يتعلق المضاف الجملة الفعلية واذ نحو
يومئذ وحينئذ يجوز بناؤها اضافة المصدر الى الفاعل اى تلك الظروف على الفتح اذ الجملة
مبنية من حيث هى حتى ذهب البعض الى انها من المبنيات الاصل لكن اكتساؤها الاعراب لقيامها
مقام المفرد اخرجها عن كونها مبنى الاصل كالحرف والماضى والامر لا يكون لها اعراب لا لفظا
ولا تقديرا ولا محلا وكذا مررت برجل ضرب مجرور المحل فيه الجملة الفعلية لا مجرد الماضى
فخرجت الجملة عن كونها مبنية الاصل ولم يخرجها عن شبهها المبنى الاصل فاقتضى مناسبتها
بالاضافة اليها ولو بواسطة كما فى المضاف الى الجملة من جواز البناء واختيار الفتحة وكذلك
خبرا اى كالمذكور من الظروف مثل مبتدأ وغير مقرونا مع ان وان نحو لم يمنعنى من الجلوس غير
انك قائم المعرفة مبتدأ شرع فى تقسيم آخر للاسم باعتبار وضعه لمعين او غير معين بعد
ما قسمه الى المعرب والمبنى ما خرج من وضعه صلة او صفة بوضع جزئى كالاعلام والمضمرات والمبهمات
او بوضع كلى وقاعدة كالمعرف باللام والاضافة والنداء لشئ بعينه متلبس بعينه كونه واقعا
على شئ معين فى التركيب فدخل المضمرات والمبهمات مع كونها كليات الوضع لكونها جزئيات
الاستعمال فردا معينا كزيد والرجل معهود او انت وانا وهو او شيئا معينا كاسامة و
الاسد محلى باللام الجنس او جماعة معينة من كل افراد جنس او بعضها كالمعرف بلام الاستغراق
والجمع المعهود فاعرف احترازا عن النكرة ولا يرد نحو ادخل السوق فانه معرفة واريد به معنى
لتعيين الحقيقة المراد به وان كان الفرد غير معين ويمكن ان يقال انه فى حكم النكرة فليكن
خارجا وفيه وهى اى المعارف منحصرة بالاستقراء وقد ذكر السادسة وهى المعرفة بالنداء

نظر

بحث

المعرفة

نظر لرجوعها الى المعرف باللام المضمرات ذكر المعارف على حسب ترتيبها فى مراتب التعريف واشار
بالترتيب فى الذكر الى الترتيب فى المرتبة والاعلام والمبهمات اى الموصولات واسماء الاشارة
نحو هذا والذى وما عرف باللام لم يقل وما دخله اللام لئلا يدخل ما دخله اللام الزائدة
لتحسين النظم والميم ولبس من امبر امصيام فى امسفر بل يعرف اللام عليه بعد ما دخله
هى قسما آخر من المعارف وفى ذكر اللام فقط اختيار مذهب سيبويه وعلى مذهب الخليل حرف التعريف
اللام مع الالف او بالنداء نحو يا رجل لقصد التعيين بخلاف يا رجلا لغير معين فانه نكرة
ولم يذكر المتقدمون لرجوعه الى ذى اللام اذ اصل يا رجل يا ايها الرجل والمضاف الى احدها
الاربعة معنى مفعول مطلق لحذف المضاف اضافة معنوية معنى مفعول له لحذف
مضاف اى افادة معنى اى الذى اضيف الى احدها لا جل افادة معنى فيه لحذف مضاف من قوله و
المضاف الى وقف افادة معنى احتراز عن المضاف الى احد المعارف الاربع المذكورة اضافة لفظية
فانها لا تفيد تعريفا العلم مبتدأ المضمرات والمبهمات والمضاف الى احدها بين تعريفاتها
من قبل وما عرف باللام مستغن عن التحديد فلا جرم خص العلم بذكر التعريف ما موصولة او موصوفة
وضع لشئ معين وضع بواسطة اللام عينا او معنى انسانا او غيره مما يتحد توقف او لا
بعينه غير متناول غيره احتراز عن المضمرات والمبهمات والمعرفات باللام والمضافات لتناولها
فردا آخر فى تركيب آخر ولا يرد نحو اسامة لوضعها لحقيقة معينة غير متناولة غيرها وان
كان ما صدق عليه من الافراد غير معين وفيه ان الرجعى والذكرى كذلك ولم يقل متناول
ما اشبهه لئلا يخرج لفظ الله لانه لا يشبهه شئ حتى يحكم عليه بانه لا يتناول ما اشبهه وفيه ان
السوالب لا يشترط فيها وجود الموضوع فلا يشترط النفى بتناول ما اشبهه وفيه ان التناول
وان كان سلبا لكن الصلة وهى قوله اشبهه موجبة فيوجب ثبوت الشبه وذلك باطل وفيه
ان الموصولة مع الصلة تصور لا تصديق وتصور ثبوت الشئ لا يوجب ثبوته فى الواقع
فيمكن تعلقه بالنفى مع كون الصلة موجبة ونفى تناول ما اشبهه اما بوضع واحد اى لا يجوز استعماله

العلم

في جمع بخلاف انت فانه يجوز استعماله في غير جمع وانما قال بوضع واحد لئلا يخرج العلم المشترك فانه
وضع لشيء بعينه وعينا واعم ايضا لكنه باوضاع كثيرة لا بوضع واحد مصدق عليه انه غير معد
متناول لغيره بوضع واحد واعم وافي خبر مبتداه المضمر خبر المتكلم صفة ثم المخاطب والنكرة مبتدا ما خبر
موصولة او موصوفة وضع صفة او صلة من غيره يتناول فيما الوضع لمعنى بوضع جزئي او كلي
لشيء متعلق به الوضع بواسطة اللام له بعينه احتراز عن المعرفة منقولة او مرتجلة مفردا او مركبا
اسما او لقبا او كنية موضوعا لمعين او من صرنا او وقتا او لفظا يوزن به او مرادا به لفظا او
محض عدد ولا يرد نحو وجه لكن ولا شيء له الا ذلك الشيء له بعينه وان دفع على معين باعتبار عارض
ذكر اسم السوق معرفة والا وقع على فرد غير معين تعارض اسماء مبتداه العدد كانه اشارة — اسم العدد
الى تقسيم آخر للاسم باعتبار دلالته على الكمية وعدمها والاسماء على نوعين اسم عدد وغيره
واقتصر على اسماء العدد واشار الى ان ما سواها من القسم الآخر لما ذكر النكرة اعقبها بذكر
اسماء العدد والتي تليه ثم اكثرها التعبير بالنكرة واواخرها على المذكر والمؤنث للحاول
لتعلقها بمبحث التذكير والتانيث ايضا ما خبر موصولة او موصوفة وضع خبره ما لم يوضع
خبره بقيد الوضع نحو رجل وان فهم منه الكمية باعتبار سبات الاثبات لا بالوضع وكذا
نحو رجلان لانه لم يقصد فيه هذا القيد بل الكمية مع الذات وهذا الجواب يتاتى في رجل ايضا
لكمية اي الصفة المنسوبة الى الكم اي الصفة التي يستفهم عنها بكم وهي العدد الخاص آحاد الآحاد
جمع احد ولا يرد واحد واثنان لدلالتهما على الآحاد بالوفقات وان لم يدل عليه دفعة وفي
القول بانه احتراز عن الوضع نظر لانه وضع لما وضع للكمية وهي الحصة المعينة ولم يوضع
للكمية فيجري ما وضع للكمية ولا يحتاج الى قيد آحاد وفيه انه وان لم يوضع لكمية
دوما يزرع به لكنه لا يخفى وضعه لكمية الخشبة لو وضع لخشبة متصفة بكمية معينة الآحاد
احتراز عن الخط والسطح والجسم التعليمي ونحو ثلث جماعات او ثلثة جموع يدل على
آحاد الجماعة والجموع فلا يرد نقضا اصولها اثنا عشر كلمة الجملة اعني قوله اصولها

اثنتا عشر كلمة مستانفة كانه ما ذكر تعريف اسماء الاعداد حرك السامع ان يسال ما هي فقال
اصولها كذا وان كان الجواب المطابق للظاهر بيان اسماء الاعداد فقط من غير بيان اصالة
البعض وفرعية الآخر نبه على الوجه اللائق للسوال اثنا الاصل منها وكانه يكفي المخاطب لغير
ما سطلت تنبيها على ان الاولى في السوال غير هذا واحد بل بعض اثنا عشر وفيه لو خبر مبتداه
محذوف الى عشرة للاسقاط اذا المعنى واحد وغيره الى العشرة ولو لم يقل بذلك لم يخرج عشرة عمله
بالغلبة ومائة عطف على واحد والف تقول انت في الاعداد مفردة ومركبة ومعطوفة
واحد والمثاني واحدة واثنان على الاصل بتذكير المذكر وتانيث المؤنث وثنتان ثلثة
للمذكر الى عشرة منها الى عشرة وما زاد عليها الى العشرة فالى الاسقاط ثلث للمؤنث بترك
التاء في المؤنث للفرق بين المذكر وبينه الى عشر احد عشر شرع في المركب بتذكير الجزئين
في المذكر وتانيثهما في المؤنث على الاصل اثنا عشر للمذكر احدى عشرة بتانيث الجزئين اثنتي
عشرة وثنتا عشرة للمؤنث ثلثة عشر باسقاط التاء من العشرة واثباتها في النيف المذكر
وعكسه كذلك في المؤنث لرجوع العشرة بعد التركيب الى الاصل دون النيف فكله في الاصل الى
تسعة عشر للمذكر وما زاد عليها الى تسعة عشر ثلث عشرة للمؤنث وما زاد عليها الى تسع
عشرة ويجتمع مبتداه بكسر الشين خبر والجملة معترضة في المؤنث ظرف بكسر يجوز اعني الى
اربع فتحات في احد عشر واثنا عشرة او مجموع ثلث عشرة الى تسع عشرة عشرون
مفعول تقول على التعداد والرفع على الحكاية واخواتها منصوبة بكسر التاء عطف عليه وفيها نظر
مفعول في الرفع اخواتها فهو مبتدا محذوف والخبر مقدر ولو جعل عشرون مبتدا واخواتها عطف
عليه وفيها خبر الا تقطع سلسلة التعداد فيشكل قوله احد وعشرون الى واخواتها وهي
ثلثون واربعون الى تسعين فيهما وصفا المذكر والمؤنث احد وعشرون في المذكر اذا زاد على

عشرين معطوفة والرفع على الحكاية احدى وعشرون في المؤنث ثم بالعطف عطف على قوله
تقول كذا او كذا ثم تقول بالعطف ملتبسا بكذا ثم تقول بعطف عشرين واخواتها على

ثم الاعداد التي ... اصول ... واحد الى واحد ... عشرون ... عطف ... الى العشرات
نعم انك تاخذ المفرد من العشرات بلفظ المتقدم وتعطف عليه الفاظ العقود الى تسعة و تسعين

النيف ملتبسا بلفظ عدد تقدم ذكره ثلثة عشر مع التاء في المذكر وثلث بدونها في المؤنث فتقول
ثلثة وعشرون الى تسعة وعشرين رجلا او ثلث وعشرون الى تسع وعشرين امراة كذا في
سائر العقود بلفظ ما عدد تقدم الى تسعة وتسعين قوله منتهيا الى تسعة وتسعين مائة
من مقولات تقول على وجه التعداد والف وضعها فيها اي في المذكر والمؤنث ظرف يقول
ان تقول كذا وكذا فيهما ثم بالعطف اي ثم تقول على وجه التعداد قوله ملتبسا بعطف النيف
على المائة والالف وتثنيتها وجمعها او بالعكس وارادة على وجه تقدم من التذكير في المؤنث و
التانيث في المذكر والاضافة والتركيب والعطف على ما موصولة او موصوفة تقدم
ضميره فاعله والجملة صلة او صفة تقول جاءني واحد او امراة مائة واحد واثنان واثنان و
مائة وثلثة رجال وثلث نسوة ومائة واحد عشر رجلا واحدى عشرة امراة ومائة وثلثة عشر
رجلا وثلث عشرة امراة ومائة عشرون رجلا او امراة ومائة واحد وعشرون رجلا وواحدة
وعشرون امراة ومائة وثلثة وعشرون رجلا وثلث وعشرون امراة الى تسعة وتسعين مائة
امراة ثم تقول مائتان وكذا وثلثمائة وكذا الى تسعمائة وكذا والالفان وثلثة الالف وكذا
الى عشرة الالف وكذا واحد عشر الفا وكذا وتسعة وتسعون الفا وكذا ومائة الفان وكذا
على ما ذكرنا من الالفاظ وعلى ذكر قبس ورد ويجوز ان يعكس العطف في الكل فتقول واحد
ومائة الى آخر ما ذكرنا وفي خبر ثماني مجرور عشرة فتح مبتداء سيتقدم الجر الباء لبقاء صدور
الاعداد المركبة على الفتح كثلثة عشر وجاز اسكانها اي الياء تخفيفا وحذفها فولا يحال
بكمال التخفيف نحو جعلا بعد الحذف على صورة اخواته من ثلثة في الصدر ويجوز حذفها
افراد وجعل النون معتقبا الاعراب كقوله لها ثنايا اربع حسان واربع فثغرها ثمان
شاذ خبر ومميز الثلثة الى العشرة وما زاد عليها الى العشرة مخفوض بالاضافة وقد
جاء ثلثة اثوابا في الشعر على الشذوذ لكون المميز الذي هو موصوف مقصود معنى
بالنصب على صورة الصفات والنصب فيما زاد على العشرة لضرورة امتناع الاضافة كا

سوف

سوف مجموع بمعنى الى جمع كان ان بعينه ولم يوجد غيره والا وجب جمع كثرة وقلة بعلت الاضافة
الى جمع القلة لان الثلثة الى العشرة عدد القلة وقد جاء ثلثة قروء مع اقراء ولبن عباس
وقال المبرد قياس والشرع استعمال جمع الكثرة ههنا مع وجود جمع القلة وهو الاقراء
التنبيه على ان الثلثة في التربص في حق النساء لغاية شوقهن الى الازواج كثيرة لكون
الثلثة فما فوقها جماعة فالحري ان تقدر بالجماعة واما افراد مميز ما فوق العشرة فلا سوف
مكسورا او بالالف والتاء اذا لم يوجد غيره وقد جاء سبع سنبلات مع وجود سنابل و
لم يجئ الاضافة الى الجمع بالواو والنون اصلا لفظا كثلاثة رجال او معنى كتسعة رهط و
ثلثة ذود وخمسة نفر الا في ثلثمائة مستثنى مفرد على ان مخفوض مجرور في جميع المواضع الا في كذا
الى تسعمائة وما زاد عليها الى تسعمائة وكان قياسها المائة المضاف اليها ثلث الى تسع مائات
كبنات او مئين كبنين وبعضهم بضم الميم قال الاخفش لو ضمت تسع مائات لمئين جاز وما
لا جعل الى تسعة وتسعين لكن لم يكن هذا القياس واستحسن الحمل على ما يليه من تسعة وتسعين
رجلا في لزوم افراده التمييز فان مميز الثلث الى التسع في ثلث مائة الى تسع مائة وهو لفظ المائة
مخفوض مفرد ولم يستعمل عشر مائة استغناء بالف كما انهم ارجعوا بعد الزام المفرد في
احد عشر الى تسعة وتسعين فهو قرينة الى الجمع الذي طال عهده في ثلثة الى عشرة وانما رجعوا
الى الخفض تحرزا عن ابعاد حكم الثلثة الى التسعة من كل وجه فان اضافة العدد الى الجمع بالواو
والنون غير جائز اصلا فلا يجوز ثلثة مسلمين ولا ثلث سنين فكيف يقال ابو العباس ما بني
قبل تمامه قياسا من حيث هو جمع بقطع النظر عن كونه جمعا بالواو والنون وفيه ومميز مبتداء
احد مضاف اليه عشر الى تسعة وتسعين وما زاد عليها منصوب خبر والنصب لامتناع
الاضافة اما في احد عشر فلامتناع تركيب ثلثة اشياء مع الامتزاج المعنوي لمكان
الاضافة الى المميز بخلاف احد عشرك فانه تركيب ثلثة اشياء وحادي عشر واحد
عشر فانه تركيب اربعة اشياء لعدم الامتزاج المعنوي الناشئ من الاضافة الى المميز

وما في عشرين وما زاد عليه الى تسعة وتسعين فلامتناع كل من حذف النون وابقائها بناء على اصالتها
وشبهها بنون الجمع والافراد لكونها الاصل وحصول غرض التفسير به فلا يسوغ العدول
عنه من غير حاجة مفرد صفة او خبر بعد خبر ومميز مبتدأ والمائة مضاف اليه والالف عطف على
المائة وتثنيتهما تثنية المائة والالف وجمعه لم يقل جمعهما لان جمع المائة ليس بمستعمل حيث
يقال ثلثمائة الى تسعمائة ولا يقال مئات او مئين مخفوض خبر المخفوض على الاضافة والافراد
لاصالة المفرد وحصول الغرض به لكن اختير المائة والالف الثلثة الى العشرة في اللفظ
وحالتها من اصول العدد مثلها ولا تركيب فيها ولا زيادة ولا عطف ولانها احد عشر الى
تسعة وتسعين في الكثرة مع انها تقربان بهذا القسم اعطي مميزها احد حكمي مميز الثلثة
الى العشرة وهو الخفض واحد حكمي احد عشر الى تسعة وتسعين وهو الافراد توفيقا بين
الاعتبارين ولم يعكس لان التمييز اصله ان يجمع واذا كان المعدود اسم كان مؤنثا
نحو عندي ثلثة اشخاص من النساء او ثلث اشخاص منهن وحق هذا الحكم ان يذكر عقيب بيان
التذكير والتانيث لا بعد بيان المائة والالف لعموم افرادهما تذكيرا وتانيثا واللفظ
عطف على اسم كان مذكرا على خبر كان من قبل العطف على معمولي عامل واحد بحرف واحد او
بالعكس اي وان كان الامر بالعكس بان كان المعدود مذكرا واللفظ مؤنثا نحو مذكرا
نحو عندي ثلثة نفوس من الرجال او ثلث نفوس منهم فوجهان للعدد باعتبارين ولا يميز واحد
واثنان اي لا يؤتى لواحد واثنين بمميز ولا يرد آنه واحد ولا تثنوا الرجلين اثنين لان
ذكر العدد بعد ذكر المعدود والدال على ذكر العدد تاكيد وتوضيح وعكس ذلك لا يجوز اذ التاكيد
لا يجوز ان يكون ازيد من المقصود وفيه قوله استغناء مفعول له بحذف مضاف اي لا يميزان
خوف استغناء مفعول له لنفي الفعل لا الفعل المنفي اي ترك تمييز واحد واثنين مخافة لزوم استغناء
اولا يتوجه النفي الى القيد فيفسد المعنى بلفظ متعلق الاستغناء تمييز على تقدير ذكر التمييز معهما
مثل رجل ورجلان لافادته لافادة مثل رجل ورجلان ما هو تمييزهما النص التصريح بالعدد

معمول

مفعول به للافادة المقصودة من الوحدة الواحد مميز واحد والاثنين في مميز اثنين فلا حاجة
الى العدد لحصول المقصود بلفظ التمييز وفيه فلا يصح ان يقع تمييزا اذ التمييز لا يصح ان يكون
مستغنى عن المميز لان حكمه فصل العرب وعدم الاستغناء كما في الآخر بالعدد بيان الكمية
متعلق النص اي التصريح بالعدد المقصود وهو التصريح بالواحد او بمجرد واحد واحد
الى واحد او متعلق المقصود اي لافادة التصريح الذي قصد بالعدد فيمتنع ايقاعه تمييزا
لا لكون التمييز مستغنى عن المميز بخلاف علمه باب التمييز على افادة النسبتين معا وعدم الاستغناء
كما في الآخر كما عرف في عندي منوان سمنا وقفيزان برا وعشرون درهما وملؤه عسلا و
انا نعم رجلا وربه فعلى خلاف الاصل والشذوذ فلا يتوجه بها النقض وتقول في المفرد
اي واحد من المتعدد اي في استعمال العدد في احد المعدودات من المتعدد صلة الافراد اي
الذي افرد من المتعدد او ظرف مستقر واقع صفة للمفرد اي للواحد الكائن من المتعدد باعتبار
تصييره اضافة المصدر وكلا المفعولين اي بصيرة كل العدد المفرد مع ما انقص منه بعدد
ازيد عليه بواحد الثاني في المذكر اي المفرد المصير الى الواحد الثاني والثانية في المؤنث وما
زاد عليه منتهيا الى العاشر في المذكر والعاشرة في المؤنث اي عاشر التسعة وعاشرة
التسع لا غير مبني على الضم اي لا تقول غير ذلك فيما قبل والثانية هو الاولى والاول وما
بعد العاشر والعاشرة وهو احد عشر فصاعدا العدم فعل يمنع النصير يشتق منه
اسم الفاعل بمعناه وما روي من نحو كان القوم عشرين فثلثتهم وكانوا ثلثين فربعتهم
اي صيرتهم اربعين وانا رابع ثلثة عشر منهم بمعنى مصيرهم ثلثة عشر واربعة عشر فلو
سلم صحته لكانه محمولا على سلب عشريهم ورابعة عشر منهم وثالث بمعنى اثني عشر ورابع
بمعنى ثلثة عشر اي مصير ومصيرة اربعة فلا يرد ذلك اشكالا وباعتبار حاله اي وتقول
في العدد من المتعدد باعتبار حاله ومرتبته في التعدد الاول وزنه افعل وقيل فوعل و
الاولى يؤنث الاولى وحرفه نحو ابنته اولا يؤنث الثانية كالحادي في المذكر والاولى والثانية في المؤنث

وما زاد عليها من المفردات الى العاشرة في المذكر والعاشرة في المؤنث والحادي عشر في المذكر عطف
على الاول لا على العاشر والا يلزم تعدد الغاية اي ويعرف باعتبار حاله فيما زاد على العشر من
المركبات والحادية عشرة في المؤنث والثاني عشر في المذكر والثانية عشرة في المؤنث وما زاد
عليهما الى التاسع عشر في المذكر والتاسعة عشرة في المؤنث واما ترك ما ذكر عليه من الحال
في التمييز في صورة التصغير من قوله لا عبرة الى انها غاية المركب لا غاية بيان الحال انتهى فيما
فوق ذلك ايضا ذكر بيان الحال في العدد المركب دون العقود المائة والالف لعدم التغير فيهما و
دون ما زاد على العشرين والمائة والالف لان التغير بحسب تغير المفرد بخلاف تغير المركب فانه
يباين تغير المفرد او بعضه في الاول او تغير المركب الى الحادي دون الاول وتقول الرجال
العشرون والمرأة العشرون وكذا الحادي والعشرون والحادية والعشرون الى التاسع والتسعين
والتاسعة والتسعين والرجال المائة والالف والمرأة المائة والحادية والالف فصاعدا
الى ما لا يتناهى ومن ثم متعلق بعدل الكلام اشارة الى ما سبق من تحقق الاعتبارين اي ومن اجل اختلاف
الاعتبارين اي ولاجل انه يجري في الواحد من المتعدد الاعتباران قيل في الاول اي في اعتبار الاولى
وهو اعتبار التصيير اي المفرد من المتعدد المقول باعتبار تصييره ثالث مفعول ما لم يسم فاعله
اثنين بالاضافة الى الاثنين بدرجة اي مصيرهما اي صير الاثنين ثلثة من ثلثتها اي صيرت
الاثنين ثلثة وهو من الثلث وهو بصير الاثنين ثلثة وفي الثانية اي في الاعتبار الثاني و
هو اعتبار بيان الحال اي المفرد من المتعدد المقول باعتبار بيان الحال ثالث ثلثة بالاضافة
الى عدد يساوي عدده ويجوز ان يضاف الى عدد فوقه فيقال ثالث اربعة او خمسة فصاعدا
اي احدها اي احد الثلثة المتاخر بدرجة وشروع اضافة ما زاد على العشر حادي لبيان
الحال حادي عشر احد عشر بالرفع بابهم باردها اي واحد من احد عشر متاخر بعشر درجات
وانما على الا الاعتبار الثاني وهو اعتبار بيان الحال خاصة اي خص الاعتبار الثاني بذكر
حال من اعتبار الثاني والتاء للمبالغة او مصدر الفعل محذوف والجملة حال او معترضة وكر شرط

ست

المذكر والمؤنث

شئت قلت جاء اي ان يقول حادي احد عشر قلت بحذف الجزء الاخير المضاف تخفيفا
وما زاد عليها الى تاسع تسعة عشر فيعرب الاول لانتفاء التركيب الموجب للبناء عطف على الجزاء
او الاستيناف على مبنى قلت يعرب الاول على نحو قوله ﷺ الم سال الربع العوا بسطق المذكر
قدم ذكر المذكر اصالة والمؤنث شرع في تقسيم آخر للاسم باعتبار التذكير والتانيث لما وقع
ذكر التذكير والتانيث في باب العدد جر الى ذكر هذا التقسيم المؤنث مبتداء ما موصولة او
موصوفة فيه صلة او صفة علامة فاعل الظرف او مبتداء مقدم الخبر التانيث تاء والالف ممدودة
ومقصورة وياء لفظا ملفوظة او مقدرة اي الحرف الرابع في المؤنث في حكم تاء التانيث ولهذا
لا يظهر التاء في تصغير الرباعي من المؤنثات السماعية صيغة كامرأة وناقة وغلة وطلحة
وعلامة او حكما كعقرب لانها اذا سمي بذكر وسوطا نصف وطالق من الصفات المختصة
بالناس ونحو كلاب والابل مما جمع مكسرا او تعريب الدار وتاب ونعل وقدم وغيرها من المؤنثات
السماعية والمذكر بخلافه ملتبس بمخالفة المؤنث اي ما لم يوجد فيه علامة التانيث لا
لفظا ولا تقديرا ولا حكما وعلامة مبتداء التانيث المذكورة في حد المؤنث التاء بعضهم عد
الياء في هذي وفي علامات التانيث وذكر ان التانيث بالياء مختص باسماء الاشارة
فلعله فانه اسم الاشارة بالتصرف تذكيرا وتانيثا وافرادا وتثنية والالف سواء كانت
ممدودة او مقصورة لم يذكر الياء في نحو هذي فلعلها ثابتة عنده صيغة كتانيث وانث لا
بالعلامة وكتثنية هذان واللذان على قول من يرى بقاؤها وهو مبتداء اي المؤنث حقيقي وهو
الحقيقي او لفظي فالحقيقي ما خبر بازائه ذكر المذكر هنا خلاف الانثى لا فيه الرجال ولو قال ما له
فرج لا ذكر لكان اولى حيث يشمل الانثى التي ليس بازائها ذكر من الحيوان لو فرض الحيوانات
كونه من الحيوان كامرأة في الاناسي وناقة في البهائم اذ بازائها رجل وبعير واللفظي مبتداء
والمؤنث اللفظي اي المنسوب الى اللفظ لوجود علامة التانيث في لفظه حقيقة او تقديرا او
حكما بلا تانيث في معناه بخلافه خبر ملتبس بخلاف المؤنث الحقيقي اي ليس بازائه ذكر

من الحيوان كظلمة وعين سواء كان معناه مذكرا حقيقيا مسمى علم كطلحة او صفة كعلامة او اسم جنس كنملة ذكرا ولا يكون مذكرا حقيقيا ولا مؤنثا حقيقيا كظلمة وعين والا وان لا يؤثر الا في حكم نفسه وصوغ المعرف ولا يسري الى غيره من فعل او صفة نحو قام طلحة وطلحة العالم اخله فالبعض الكوفية كعقرب علم المذكر وفاق وكذا تانيث نحو غلة ذكر عند ابن السكيت وحكى ابو حنيفة نحو اليه الهندل الكال النملة في قالت غلة انثى على ذلك واذا اسند اليه اي الى المؤنث اذا كان حقيقيا

او مضمرا بقرينة السياق حيث قال بعد وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار الفعل معمولا ما لم يتم في علم المنصرف بخلاف نعم المرأة هند بلا فصل نحو حضرت امراة بخلاف نحو حضر القاضي امراة حيث لا يجب سراية التانيث الى الفعل لمكان الفصل فالتاء مبتدا محذوف الخبر اي فالتاء واجبة بقرينة مقابلة التخيير والجملة جزاء الشرط ولا يسوغ وصيغة جعلها فاعلا لاجب بلزم امتناع الفاء للسراية اما في المضمر مطلقا فلكمال الامتزاج واما في الظاهر المؤنث الحقيقي فلقوة التانيث بخلاف ظاهر غير الحقيقي المفصول فيه الامتزاج لمكان الظهور وقصور التانيث لعدم كونه حقيقيا فالحكم انه لا يلزم فيه السراية بل يجوز بناء على الامتزاج والتانيث من وجه دون وجه وانت مستو في ظاهر طرف قوله بالخيار في اسناد الفعل الى ظاهر المؤنث اللفظي احترازا عن المضمر نحو الشمس طلعت فالتاء فيه واجبة غير الحقيقي بالخيار اي ملتبس بها ذكر بين التاء وعدمها اعتبار جهتي التانيث وعدمه باعتبار اللفظ والمعنى وحكم مبتدا ظاهر احترازا عن ضميره نحو الرجال جاءت او جاؤوا فان الحاق التاء او ضمير الجمع فيه واجب الجمع الا صافة من باب جرد قطيفة واخلاق ثياب غير بدل او صفة الجمع بجعل اللام زائدة او على القول بتعرف غير باشتهاره مع جمع المذكر والمؤنث المكسر وذي الالف والتاء كما في المجيئين الحركة غير السكون المذكر السالم الا نحو سنين فان حكمه حكم الاسماء نحو قوله آمنت به بنوا اسرائيل وان كان جمع المذكر السالم مطلقا زمانا مطلقا في جمع الصبيان ظرف بمعنى الشبيه المفعول مني انه دالحكم اي سواء كان واحدة مؤنثا حقيقيا نحو اذا جاءك المؤمنات وقال نسوة او مذكرا حقيقيا نحو جاءت الرجال

حكم

٨٣

حكم ظاهر غير الحقيقي والماشية ظاهر الجمع بظاهر غير الحقيقي ولم يطلق الا مضمر كضميره لان مضمره يلزمه التاء والواو ضمير في المذكر العقلاء نحو النسوة في غيرهم نحو الرجال جاءت او جاؤوا والليالي والايام ثابتة مضت او مضين لشاكله بالجماعة ولم يأت باوله جمع المذكر السالم كراهة اعتبار التانيث مع بقاء صيغة المذكر وحكم مضمره في الحاق العلامة لا في لحوق التاء وضمير صيغة جمع العاقلين اي من مجموع التكسير غير المذكر السالم احترازا عن العاقلين اذا جمعوا سالما فان ضميرهم الواو فحسب نحو الزيدون والمسلمون طاؤوا ولا يقال الزيدون والمسلمون جاءت فعلوا بمعنى الجماعة ضمير فعلت وهو هي المستكن فيه المعرف في بالتاء الساكنة هي علامة التانيث وفعلت ما يوزن بفعلت وفعلوا نحو الرجال جاءت او جاؤوا بالتاء الساكنة للمؤنث بتاويل الجماعة او بالواو لكونها موضوعة لهذا النوع من الجمع والنساء وضمير النساء اي جمع المؤنث على ارادة الصفة المشهورة من لفظ النساء كما في الحلاف عن موسى اي يجوز النساء من مجموع المؤنثات اي المؤنثات على طريق عموم المجاز والا يلزم وضمير الايام اي ضمير جمع غير العاقلين من المذكرات على المجاز او ارادة الصفة المشهورة من لفظ الايام فعلت وفعلن بتاء التانيث بتاويل الجماعة او بالنون اما في الايام فلكونه جمعا لغير العقلاء والنون وضعت لهذا النوع من الجمع كالواو وضعت لجمع العاقل واما في نحو النساء فللحمل على جمع غير العقلاء اذ الاناث لقلة عقولهن يجري مجرى غير العقلاء المثنى مبتدا شرع في تقسيم آخر للاسم باعتبار الافراد والتثنية والجمع بين المفرد وهما المثنى والمجموع ليعلم ان ما سواهما المفرد وبالاختصار وقدم المثنى على المجموع لسبق عدده على عدد المجموع ولقربه بالمفرد وسلامة لفظ المفرد فيه البتة وكثرته ولعدم اختصاص احد اقسامه بالذكور العقلاء وبان لا يكون افعل فعلاء ولا فعلان فعلى ولا مستويا معه المؤنث ولا بالتاء تانيث كعلامة والقسم الآخر هو الجمع بالالف والتاء بالمؤنث او بالمذكر الذي لم يكسر او كان من صفات غير العقلاء او مما نسبا الجملة والا يكون فعلاء افعل

المثنى

ولافعلان فعلى ولا مستويا فيه المذكر ولا مجردا عن التاء من الصفة المختصة بالمؤنث والقسم
الثالث هو جمع المكسر لتغاير الصيغة ونوقش الوضع ما لم تكن صلة او صفة آخر
مجهول لحق الف فاعل لحق والجملة صلة لها او صفة نحو مسلمين والزيدان اخبر لزيادة
التثنية والجمع السالم حرف العلة لكثرة دورها فخصت بعضها تقليلا للاشتراك وخصت
الالف بالتثنية لكثرتها وخفة الالف ولكونها ضمير التثنية في الفعل ولكونها آخر لفظ فيهما
وانما الواو بالجمع لكونها الجمع ضميرا او عاطفة ولحصولها جمعها التثنية ثم زيدت الياء
بكسر الابنية التثنية والجمع السالم المونث الى تقليل الاشتراك في الاحوال والاركان والواو
في الحال الثلث وفرق ما بينهما بحركة ما قبل الياء ففتح في التثنية لو فتح ما قبل الالف وكسر
في الجمع وفقا او بإ مفتوح صفة سنة لقوله بالو فتح ما قبل الالف ما مفعول ما لم يسم فاعله لنون
مفتوحة قبلها ونونه الحق تاخير ذكر النون عن قوله ليدل لعدم تاثيرها في بنية الوالد بل
هي عوض عن الحركة والسكون مكسورة للتعادل لان الاصل في الساكن تحريكه بالكسر عرف لئلا
ثقل اللفظ بتوالي الامثال وهي فتحة ما قبل الالف التي هي حكم الفتحتين وفتحة النون
ليدل اي كل من الالف والياء وفيهما اي ما لحق آخره ذكره في التحقيق وفيه نظر لاشتماله
على الحرف النون ايضا ولا دلالة له على ذكره على ان معجزان مثله اسم اي لفظ معنى اللفظ
جنس في المعنى اما نحو القمرين في التغليب ونحو عينين للشمس والباصرة ان ثبت فعلى
عموم المجاز جنس صفة مثله لا جلا في جنسه فلا يجوز العينان للشمس والباصرة طلقا الا نسر
وفي التقييد به لاخراج نحو العينين للشمس والباصرة نظر لانه فرد من الجنس ولكان ممتنعا
وامتناع فرد لا ينافي كونه فردا من الماهية فلا يجوز التعريف بما يجري عنه ذلك الفرد الممتنع
الابري انهم عرفوا مفعول ما لم يسم فاعله بانه كل مفعول حذف فاعله واقيم هو مقامه و
لم يحترزوا عن المفعول معه وثاني علمت وثالث اعلمت في الحد وعرفوا الترخيم بانه حذف
في آخره تخفيفا ولم يخرجوا الترخيم المضاف والمستغاث وعرفوا المصغر بانه المزيد فيه

لبول

ليدل على تقليل ولم يخرجوا تصغير الضمائر ونحوه من المبهمات وغير ذلك فالحق ما ذكر في المفصل
وجعل الالف واللام علما على ضم واحد الى واحد من غير تقييد باتحاد الجنس اللهم الا ان يراد
تعريف المبني بالصحيح غير المثنى فالمقصور اي فالاسم المقصور وسمي مقصورا للامتناع
عن المد اي من انواع جمعه نحو منقوص ومقصور وممدود فالمقصور حكمه كذا والممدود
حكمه كذا والصحيح والمنقوص حكمهما ظاهر لعدم جريان تغيير في تثنيتهما فالفاء للتفسير على
هذا التحقيق ان شرطية جزاء كانت محذوف اسم كان كانت منقلبة عن الواو خبر كان اي كان اصله
الواو حقيقة كعصوان او حكما بان كان مجهول الاصل ولم يمل كالوان في المسمى بالى و
وهوى والحالات نوكل المقصور ثلاثيا اي ذو ثلاثة احرف لا الثلاثي الاصطلاحي
لبحرية سعلى اي غير ملحقه اربعة احرف فصاعدا من الرباعي والمزيد فيه قلبت جزاء الف
واوا مفعول ثان والمفعول الاول قائم مقام الفاعل والا اي وان لم يكن كذلك بان كانت
الف عن حقيقة كرحيان في رحى او حكما بان كان مجهول الاصل او عربيه وقرا ميل كمتيان
في متى حب حاء متى حملا او كان على اربعة احرف فصاعدا كانت الالف كمعلى ومصطفى
او زائدة كحبلى وارطى وحجمي وحباري فالياء اعتبار الاصل فيما اصله الياء حقيقة او
حكما وتخفيفا فيما زاد على ثلاثة احرف لو قال والامام سعد بن قلبت ياء لكان اوفق و
اخفه [illegible] ثبوت بايراد الاسمية في الجزاء لكثرة صوته وعلته وجوب و
الممدود سواء والاسم الممدود ان كانت الشرطية خبر همزته همزة الممدود اصلية خبر
كان اي غير زائدة ولا منقلبة عن اصلية او زائدة ثبتت جزاء الهمزة لمكان الاصالة
وان كانت همزته للتانيث جزاء كانت كحمراء وصحراء تقول حمراوان وصحراوان كراهة
ثبوت صورة علامة التانيث في الوسط ونحنت الياء لفرقة دفع اللبس و
تعيين الواو وتحرز عن اجتماع الياءين في النصب والجر قلبت همزته جزاء واوا و
الا اي وان لم يكن اصلية ولا للتانيث بل كانت منقلبة عن اصلية ككساء ورداء

اصلها كساء ورداى اوكانت زائدة للالحاق كعلباء فانه ملحق بسرداح فالوجه

الثبوت لكونها فى مكان الاصلية باعتبار الالحاق بها والانقلاب عنها والقلب تشبيها

بهمزة التانيث فى عدم كونها اصلية وبحذف نونه مفعول ما لم يسم فاعله اى نون المثنى اذ النون لقيامها

مقام التنوين يوجب تمام الكلمة وانقطاعها عن الاضافة الموجبة الاتصال والامتزاج

فينافيان للاضافة لا جل الاضافة المقتضية للاتصال المنافى للانقطاع الذى يوجبه التنوين

التى قامت النون مقامها ولم يسقط باللام حيث اعتبرها عوضا عن الحركة وحذفت تاء التانيث

فى الثابت فى الواحد فى خصيان تثنية خصية وقيل جاء خصى والى وهما لغتان فى خصية

والية مخصيان واليان تثنيتهما فلا يكون من الحذف جوازا لا وجوبا بالحجة قوله متى ما تلقنى

فردين ترجف روانف اليتيك وتستطارا وقوله على اير الحمار وخصيتاه احب الى فزارة

من فزارا ونحو قوله كان ثرياه حقان اى حقتان وقوله هدى المناقب لا اعصر يبى

من لبنى من ضرورات الشعر ولم يجئ فى السعة بخلاف خصيان واليان وقيل هما ايضا

من ضرورات الشعر كما فى قوله كان خصييه من التدلدل ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل وقوله ارتجاج

الرطب واليان تثنية الية على خلاف القياس والشذوذ المجموع سواء كانت جردل

صفة او صلة على متعلق بدل آحاد جمع احد مقصودة اى دال على افراد وقصرت فيه

بحروف مفردة الملتبس بتغيير ما فى الواحد احتراز عن نحو نحو ونمر لدلالتهما على آحاد

غير مقصودة اذ المقصود بهما وضعا هو الجنس والآحاد اريدت باعتبار صدق الجنس

عليها والاستعمال فيها فقيقة كرجال او اعتبار كالنسوة فى جمع امراة وعمادر فى جمع عاذر

بمعنى العرق لانها لما كانت على اوزان المجموع واستعمالها فى انا بيت والرد فى التصغير

وامتناع النسبة ومنع الصرف عند تحقق صيغة منتهى الجموع اعتبر له واحد تقديرا

كعرل عمر منه نحو عباد وعبيد وشاة على وزن الضم الفاء كغلام وعلمة بحروف البناء

يتعلق بمقصودة او بقوله دال بحروف مفردة على آحاد مقصودة وبه لا يرد نحو نخل

ونحو

ونمر معرفة الاضافة للجنس اى بجميع حروف مفردة كرجال وجمال او بعضها كسفارج فى

سفرجل وفوائده فى فرزدق احتراز عن نحو رهط وقوم وابل وغنم وخيل فانها ليست

بمجموع حيث لم يؤت فيها بحروف مفرداتها فيقصر آحادها بها وفيه انه ان اريد بحروف

مفرد ورد نحو سفارج وان اريد الجنس لعدت الواحد وفيه ولا يرد نحو سفرج لان

المراد بحروف مفردة تحقيقا او فرضا فان قيل لم يعرض ذلك فى نحو ابل وغنم وخيل وقوم

ورهط قيل لا داعى لعدم جريان احكام الجمع فيها وعدم كونه على اوزان الجمع المختص

به واما المشهور فيه المانع متحقق وهو جريان احكام المفرد فيه بتغيير ما صيغة كعامة

المجموع او تقديرا كما فى فلك وهجان حيث يتحد فيها الواحد والجمع حروفا وهيئة لكنه

اعتبرت الضمة والكسرة فى المجموع عارضتين وفى الواحد اصليتين فحصل التغير بهذا

الاعتبار اصلا ونحو تمر مما بينه وبين واحده التاء وركب مما هو اسم جمع ليس بجمع

وقيل جمع للدلالة على الآحاد بل الاول اسم جنس والثانى اسم جمع كالجامة والفرق بينهما ان

اسم الجنس يقع على الواحد والاثنين وضعا بخلاف اسم الجمع فان قيل الكلم لا يقع على

الكلمة والكلمتين وهو جنس قيل ذلك بحسب الاستعمال لا بالوضع على انه لا ضير فى التزام

اسم جمع ايضا ونحو ركب وان وافق الراكب فى الحروف لكنه ليس بمفرد له بل كلاهما

مفردات بدليل جريان احكام المفرد فيها من التصغير بلا رد مع كونه على صيغ القلة و

عود ضمير الواحد اليه ونحو ذلك فلا يصدق عليه قصر الآحاد مفردة وفيه ان المفرد

ان اريد به المفرد الواحد فصادق وان اريد كونه مفردا له اصطلاحا فهو موقوف

على كونه جمعا له فيلزم الدور على الاصح لجريان احكام المفردات استعمالا وهو قول

سيبويه وقال الاخفش جمع اسماء المجموع لان لها آحادا من تراكيبها كحاكر وباقل

جمع وقال الفراء وكذا اسماء الاجناس كتمر وتمرة ونخل ونخلة ولما اسم جمع او جنس لا واحد

له من لفظه كابل وغنم فليس بجمع بالاتفاق ونحو فلك لتحقق التغير تقديرا جمع و

اى المجموع نوعان صحيح ومكسر فالصحيح مبتداء مذكر خبر ومونث المذكر مبتداء المذكر
المجموع صحيح الجملة مستانفة للبيان ما اسم لحق صفة او صلة آخره مفعول لحق واو فاعل
لحق مضموم صفة لو فوق الواو او ما موصولة او موصوفة مفعول ما لم يسم فاعله لقوله مضموم
او مبتداء مقدم الخبر والجملة الاسمية صفة واو قبلها او ياء مكسور صفة لو فوق الياء ما مفعول
ما لم يسم فاعله لقوله مكسور او مبتداء مقدم الخبر والجملة صفة ياء قبلها لتلك الياء ونون عطف
على قوله واو او ياء اى ما يلحق آخره اصلها ونون مفتوحة لتعادل خفة الفتحة لثقل الواو
والضمة ليدل آلحق تقديم ليدل على قوله نون متعلق لحق وفيه ان لحوق النون لا اثر له في نوع
الدلالة بل هو عوض عن الحركة والتنوين الا ان يحمل الكلام على حذف المعطوف ويكون الجمع
لحوقه لكل ليدل على ان معه اكثر منه تحقق عوض الحركة والتنوين مستفيض على اللف والنشر
على ان معه غير الاسم ان منه لم يغل وجنس الفعل بأذكر من التثنية او اراد تعريف الماهية
بقطع النظر الصحيح وعدمها فلم يحتج الى القيد لاخراج الممتنع اى من ذلك الاسم فان قيل الاسم
المنفصل يوجب ثبوت اصل الفعل في المفضل عليه ولا كثرة في الواحد قيل ثبوت اصل الفعل
اما ان يكون محققا او على سبيل الفرض نحو فلان افقه من الحمار واعلم من الجدار وقول
الشاعر اللوم اكرم من وبر والبخ واللوم اكرم من وبر وما ولدا فان شرط الفاء لتغيير
الاقسام المتفاوتة من عموم قوله ما لحق آخره لاشتماله على المنقوص والمقصور والصحيح
لكنه ترك ذكر الصحيح لعدم اختصاصه بحكم وسلامته عن التغييرات كان آخره ياء قبلها
الياء ظرف كسرة فاعل الظرف او مبتداء مقدم الخبر والجملة صفة حذفت جزاء لالتقاء
الساكنين بعد ان كان كالمستقبل مثل قاضون في جمع قاض اصله قاضيون وان
شرط كان الاسم ضمير واسمه مقصور او كان اسما آخره الف مقصورة حذفت جزاء الالف
المقصورة لالتقاء الساكنين وبقى بعد الحذف ما فاعل بقى قبلها الالف مفتوحا ليدل الفتحة
على الالف مثل ونظيره مصطفون مضاف اليه والرفع على الحكاية وشرط هذا النوع من

من المجموع اى وبيان شرط هذا الكلام اى شرط ما جمع بالواو والياء والنون مبتداء محذوف الخبر
اى وشرط على التفصيل بقرينة ما بعده من الجملتين اى شرط ما يذكر فهو مبتداء والخبر محذوف كما
قيل في نحو الزانية والزاني فاجلدوا اى السعدي الزانية والزاني في حكمهم كذا فاجلدوا والابتداء بيان
مبتداء وقوله مذكر خبر لمعنى حصول مذكر والفاء زائدة والشرط معترضة وفي هذا الوجه ضعف
لان اعتراض الشرط بين المبتداء والخبر انما يكون في الشعر ولم يوجد في السعة وزيادة الفاء
في الخبر ضعيفة اللهم الا ان يحمل الكلام على حذف اما فيكون الفاء في جواب اما ويمنع اختصاص
الاعتراض بين المبتداء والخبر بالشعر او يقال الشرطية خبر قوله شرط بجعل الضمير المقدر
بعد الفاء عائدا الى الشرط وعلى هذا يلزم حذف العائد المرفوع عن الجملة الواقعة خبرا
وذا غير جائز كما صرح به ان في بحث المبتداء ولنا ان نقول حسنه امتنع حذف الضمير
اسم الاشارة وكفى به رابطا اى شرطه ان كان اسما فذلك الشرط حصول مذكر اى كان الاسم
الذى اريد جمعه المذكر وعلى هذا مدار افادة قوله فهو يذكر علم قوله علم فعل الجملة مستانفة
او خبر بتاويل مفهوم هذا الكلام اسما غير صفة فهو مذكر خبر المبتداء محذوف ولا ية اشرف
المجموع بلا منه الواو فيه فاختص باشرف الاشياء وهو المذكر العاقل وقال الشارح
هذه عبارة ركيكة قلت ويمكن تصحيحها بوجوه علم خبر بعد خبر للمبتداء المحذوف
اى فذلك المذكر علم والجملة جزاء الشرط اى مسمى علم ان اريد بالمذكر الذات المتصفة
بالذكورة بقوله علم مسمى ويكون حمل المذكر على الاسم من باب التسامح ولا تسامح في جعل
وان اريد اللفظ المذكر فلا تسامح في الحمل ولا حاجة الى تقدير مسمى علم لكنه يلزم فوت
يعقل من التسامح ويكون قوله وان لا يكون ثانيا [illegible] الخروج
باشتراط التذكير اللفظي يعقل صفة علم وفيها تسامح لان العاقل مسمى العلم لا هو ف
ان كان الاسم الذى قصد جمعه اى المذكر المجموع يذكر وعلى هذا مدار افادة قوله مذكر
يعقل هو الصفة او اراد المسمى صفة مذكر اريد به الذات المتصفة بالذكورة بقولها

مضاف اى فهو اسم مذكر بعقل ولم يرد اللفظ المذكر كان قوله ولا بتاء التانيث ضائعا بعقلاء
قال بعض الفضلاء اولى حيث لا يجزى عنه فى صفات الله نحو الماهدون الا كى تعالى الشرط سو العقل ونحو
نعم الماهدون منزلة فيما جمع بالتاء وبل كبلغت سنا البلغيين واد هى فان عطفت على قوله فمذكر
لا يكون المذكر فيه مستوى بهذه الصفة اى فهو مذكر بعقل دد وان لا يكون كذا اى عدم كونه كذا ولكان
تقدير قوله فمذكر محصول مذكر كما مر فلا حاجة الى تقدير مضاف افعل فعلا لا يكون كاحمر فانه لا يقال
فيه احمرون للفرق بينه وبين افعل التفصيل كافضلون ولم يعكس لان رعاية الصفة فى افعل التفصيل
كامل فعلى لا مثل الحمرواتا لجمعون جمعا مجيئه بالواو والنون على خلاف القياس لانه يقال
انه فى الاصل على اسم التفصيل لعدم كونه من الالوان والعيوب والحلى وجه تكون يثبت على جمعا
على خلاف القياس لا فعلان عطف على افعل ولا زائدة لتاكيد النفى فعلى اضافة فعلان الى
فعلى بادنى ملابسة كافعل على فعلى لامثل سكران كسكران فانه لا يقال فيه سكرون للفرق بينه
وبين فعلان فعلانه كندمان ونون ولا مستويا عطف على افعل ولا زائدة لتاكيد النفى وضمير
عائد الى المذكور اى شرطه ان كان صفة حصول مذكر وعدم كون المذكر مستويا فى ذكر الوصف
مع المؤنث او معناه ولكان ذكر الاسم صفة فهو مذكر بعقل و ذو عدم كون المذكر فيه مع
المؤنث وان علو ضمير بشرطه وضمير فهو وضمير انه لا يكون الى المذكر دون الاسم اعتبارا
لصور البحث وموقوله المذكر ما لحق آخره لم يحتج فى الربط الى تقدير فيه فى قوله ولا يكون افعل
فعلاء ولا شئ منه فى هذه العبارة كما لحظ الشارح اصلا فيه مع المؤنث لا يقال فيه جريحون وله
صبورون لانه لو جمع بالواو والنون لجمع مؤنثه بالالف والتاء حتى يرتفع الاستواء المعهود
فيه فان قلت فى العلاقة هذه العبارة اسخف من الاولى لان ضمير انه لا يكون عائد الى الوصف
المذكر فيكون المعنى وان لا يكون الوصف مع المذكر مستويا فى ذكر الوصف مع المؤنث ولا
معنى لهذا الكلام فكيف يستوى الشئ فى نفسه مع غيره ولو قال لا يستويا فيه المذكر
مع المؤنث لكان [illegible] هنا عبارته قلت ضمير انه لا يكون عائدا الى المذكور لا الى الوصف

فلا

فلا يلزم ما ذكر من وجه السخافة ثم ضمير قوله ان كان صفة ان عاد الى المذكر بدلالة البحث
فى المذكر لان صور البحث المذكر ما لحق آخره فلا اشكال اصلا وكذا ان عاد الى الاسم وكان
المعنى شرط حصول مذكر وعدم كون ذلك المذكر افعل فعلاء فكذلك اى كان المعنى ان كان ذلك
الاسم صفة فهو مذكر بعقل و ذو عدم كون المذكر افعل فعلاء و تقديرا لربط ضمير فيكون المعنى و
ان لا يكون المذكر فيه مستويا افعل فعلاء ومستويا فلا يكون فيه مستويا فيه كجريح وصبور فان
المذكر فيهما مستو مع المؤنث يقال رجل جريح وصبور وامرأة جريح وصبور ولا بتاء
التانيث اى ولا كائنا بتاء التانيث كعلامة احتراز عن اجتماع صيغة جمع المذكر وتاء التانيث ولو ترك
التاء لفات الغرض ولزم اللبس مثل رجل علامة وحذف نونه بالاضافة لكونها عوضا
عن التنوين المنافى لها وقد شذ نحو فاعلم شذ ارضين بفتح الراء كارطاب وتمرات وكونه
اسكان راء ارضون رضا وسنين لانتفاء التذكير والعقل وعدم كونها علما او صفة وارتكاب
هذه الشذوذ فى نحو سنين لجبر النقصان الواقع فى واحد وهو حذف العجز وهذا الجبر ليس
بقياسى وان كان كثيرا فى جزئيات كثيرة وكذا العالمين من باب التغليب وكذا بلغت سناه
البلغيين اى الدواهى عن ابيه ثم [illegible] ساجرين ملول بصور [illegible] العقلاء وهو اصابه المحال فى
الدواهى وفعل الجود فى الكواكب المؤنث مبتدأ اى المؤنث المجموع صحيحا ما خبر لحق آخره
معمول لحق الف فاعل لحق وتاء وشرطه هذا النوع من الجمع اى شرط ذكر المؤنث فى هذا
الجمع اى شرطه على التفصيل وحذف هذا الخبر بقرينة ما بعده من الجملة كما مر اى شرط ما يذكر
هنا الشرط بيان كقوله الزانية والزانى فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ان كان ذكر المؤنث
صفة الاسم المؤنث الذى جمع سالما بالالف والتاء ومعنى هذا الكلام ان المؤنث اذا كان
صفة على ضربين لانه اما يكون له مذكر اولا فان لم يكن له مذكر فشرطه ان لا يكون مجردا عن التاء
كحائض وان كان له مذكر فشرطه ان يكون ذلك المذكر جمع بالواو والنون وحاله لان ذلك المؤنث
مذكر فان يكون فيه قوله شرط والفاء زائدة والشرط معترض كما مر وفيه وان لم يتقدر

[illegible]

المبتدا اسم كان وبكون المبتدا والخبر جزاء له والفاء جزائية والشرطية خبر لقوله شرطه لو كان ذلك
المونث صفة وله مذكر فعلى ذلك الشرط كونه كذا مذكره اى مذكر ذلك المونث او ذكر الاسم
جمع الجملة خبر يكون والمعنى شرطه لو كان ذلك المونث صفة وله مذكر ذلك الشرط كونه كذا بالواو
والنون ليكون الفرع موافقا للاصل في سلامة الواحد والا يلزم مزية الفرع على الاصل ولو لم
يكن له خبر لذكر المونث او لو كان الاسم مذكرا ليم كان فاما الا يكون مجردا فالشرط عموم كون
ذلك الاسم كذا الحابض حيث تعال نحو حائضات فلو قيل فيها حائضون كذلك لزم اللبس و
لم يعكس لان ما فيه التاء جري الباقي بهذا الجمع والا واى لم يكن المونث صفة بل كان اسما جمع
جزاء الشرط مطلقا اى من غير شرطه زمانا مطلقا اى جمعا مطلقا او غير مقيد بشرط جمع مبتدا
التكسير ما مجموع تغير فيه بناء فاعل واحد حقيقة او تقديرا كما في فلك وهجان المحقق
كرجال والمفروض كنساء وتسوح في الجمع ولا يعتبر التغير بعد الجمع نحو مصطفين ومعلون
وراعين ورامين وتمرات وكسرات وعرفات فانها مجموع سلامة مع وقوع التغيرات لعدم
التغير في الاصل فان اصل مصطفون مصطفيون واصل معلون معليون وكذا البواقي كرجال
في جمع رجل وافراس في جمع فرس جمع مبتدا القلة اى الجمع الذي يقع على الثلثة الى العشرة و
الحدان داخلة نافعل وافعال وافعلة وفعلة خبر لعدم السجع والثابت وفعلة وهي الابنية
جمع التكسير وكله نوعين جمع السلامة وزاد الفراء فعلة كاطلة وزاد بعضهم افعلاء كاصدقاء
والصحيح قال الشارح جمعا السلامة لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة وهو يصلح لهما
وهو الظاهر وما مبتدا دون فاعل جمع خبر كثرة اى وقع العشرة واذا لم يجئ للفظ الا بناء القلة
كارجل وبناء الكثرة كرجال فهو مشترك بينهما وقد يستعار احدهما للآخر عند وجودهما
كثلاثة قروء مع وجود اقراء المصدر شرع في تقسيم آخر للاسم باعتبار كونه متصلا ذكر الفعل
الفعل وغير متصل به واخره عن تقسيم الاسم ليكون ذكر الاسماء المتصلة بالفعل متصلا
ذكر الفعل وهذا التطبيب من لطائف هذا الكتاب قدم المصدر لانه اصل في الاصل عند

البصريين قدم لكونه مظنة للاصالة لمكان الاصراف بخلاف بقية الاسماء المتصلة بالفعل
للاتفاق فيكا فرعيتها اسم الحدث ذكر الاسم لان الحدث هو المعنى والمصدر في الاصطلاح هو
اللفظ الدال على الحدث والمعنى الجاري صفة وبخرج المصادر التي لا فعل لها الا انه اراد الجاري
على الفعل صيغة او وضاحة لا يشكل الفرق بينهما او بين اسماء المصادر الجارية في اصطلاحهم
يستعمل المعاني جريان الشيء على ما يقوم ملوبه مبتدا او موصوف او حال موصوله او يشتمل على
وجريان اسم الفاعل على الفعل اي موازنته اياه في حركاته وسكناته وجريان المصدر على الفعل
ان تعلقه بالاشتقاق وهذه العبارة يشتمل على اسم الحدث على المرضيين وكل من المعاني الا
اصطلاح مشهور فيما بينهم فلا يلزم الابهام في الحد لان المذكور جريانه اسم الحدث على الفعل
وهو مشهور بالمعنى الذي لا يطلق الجريان في يلزم الابهام على الفعل متعلق بالجريان احتراز
عن اسماء المصادر لعدم جريانها على الفعل مع دلالتها على الحدث وهو مبتدا المصدر من ابنية
اي كان من جنس البناء الثلاثي او ابنيته اي ماخوذ من ابنية الثلاثي على من جنب الكوفية
الثلاثي المجرد اي ما كان على ثلثة احرف لا الثلاثي الاصطلاحي والا لا دخل نحو اكرم وكرم
ومصدر فيها اي لا سماعي حال من موهوم الكلام اي حصر المصدر على السماعي حال كونه من
الثلاثي بوفي جعل متعلقا بسماع نظر لعدم ذي الحال لانه ليس لقوله سماع فاعل ظاهر
ولا مضمر سماع خبر اي مسموع سماعي ومن غيره قياس ذو قياس اي مقيس اي من شانه
ان يثبت من غير سماع بالقياس على ما سمع اي من غير الثلاثي قياس فقوله قياس خبر المبتدا
المحذوف بقرينة السابق والكلام من عطف الجملة لا من باب عطف معمولين على معمولي
عاملين لعدم تقدم المجرور لكون من الثلاثي منصوب المحل على ما عرفت اللطافة لا يقال
نحو ان في الدار زيد وفي الحجرة عمرو ولكنه لم يثبت اي جعل على قول من جوز ذلك مطلقا ويعمل عمل
مفعول مطلق للنوع فعله لمناسبته بالفعل لمكان الاشتقاق ماضيا حال من فاعل يعمل
نحو اذكر ضربي امس زيدا او عمرا غير ماض نحو ضربي زيدا الآن او غدا شرطه اذا لم يكن

المصدر ظرف يعمل معموله خبر نحو ولم يشترط فيه الزمان كاسمي الفاعل والمفعول لان عمله باعتبار
الاشتقاق لا باعتبار الشبه والافتراق في الاشتقاق باعتبار زمان دون زمان مطلقا فاذا استتر
مستتر الفعل يصح ان يعمل لبنائه ذو المصدرية كما سيجيء حيث لا يعمل في اذ لا يتعلق المعمول به
مع وجدان ما هو اقوى منه وهو الفعل ولا يتقدم لكونه بتقدير الفعل مع ان وشيء مما في حيز ان
لا يتقدم عليها معموله المصدر عليه المصدر معمولا ما لم ينجز فاعله لضعف عمله ولهذا قد وجد وله
فاعلا مظهرا ولا مضمرا لاختلاف الفعل وسائر ملحقاته وذلك لنقصان مشابهة الفعل لفظا ومعنى
اما لفظا فلعدم موازنته واما معنى فلعدم وقوعه موقع الفعل ولا يضمر فيه معمولا ما لم ينجز فاعله
اولا يقع الاضمار فيه اي مستترا بخلاف البارز نحو [illegible] لضعف عمله لما مر ولهذا كانت
اضافته معنوية لئلا يلزم تثنية المصدر وجمعه عند تثنية الضمير المرفوع وجمعه دفعا للبس فيلزم اجتماع
التثنيتين والجمعين في لفظ واحد او يلزم الالتباس بكلمة فاسم الفاعل ونحوه لا اتحاد مع
فاعله فيما صدق عليه فتثنية احدهما وجمعه تثنية وجمع للآخر فلا يلزم ذلك كذا ذكره المص
ولقائل ان يقول يجوز فيه الفاعل ولا يثنى ولا يجمع كالظروف واسم الفعل والجواب ان الاضمار
في الظرف واسم الفعل سائغ باعتبار قيامها مقام ما اضمر فيه لا حقيقة والمصدر غير قائم مقام
شيء ولا يلزم ذكر فاعل بلزوم الفاعل لو التزامه يؤدي الى الاضمار فيه اذا كان غائبا والا لم
يكن لازما ويجوز اضافته المصدر فاعل كونه الى الفاعل متعلق اضافته وهو الاكثر ويدل عليه
قوله وقد يضاف الى المفعول وقد يضاف المصدر الى المفعول مفعولا به او ظرفا او علة نحو
ضرب اللص الجلاد وضرب يوم الجمعة وضرب التأديب وقد يكون منصوب المحل ان اول بفعل
معروف مع ان او مرفوعه ان اول بفعل مجهول مع ان واذا اضيف الى الظرف جاز ان يعمل فيما
فيما بعده رفعا ونصبا نحو اعجبني ضرب اليوم زيد عمرا واعماله المصدر حال مساواة اضافة المصدر
الى المعمول باللام معرفا باللام مصاحبا باللام ونحو ضعيف النكاية اعداءه يخال الفرار
يراخي الاجل والمبرد منعه وحمله بتقدير في اعدائه او بتقدير مصدر منكر عاملا فيه قبل

قيل



قيل لم يجيء في القرآن شيء من المصادر المعرفة باللام عاملا في فاعل او مفعول بل قد جاء عاملا بحرف
الجر نحو لا يحب الله الجهر بالسوء حيث لا يصح تأويله بالفعل مع ان فيلزم ان يمتنع عمله
لعدم وروده لكنه صح [illegible] لان اللام عارض فان كان مطلقا بمجيئه للتقييد بقولها الم يكن
مفعولا مطلقا والجمل المعترضات لبيان بعض احكام عمل المصدر عند ذكر عمله فالمحكم سواء الجملة
جزاء الفاء جزائية اذ الجملة اسمية للفعل اذ المعمول لا يتعلق بالضعيف مع وجدان القوي
وان شرط كان المفعول المطلق بدلا خبر كان منه الفعل نحو حمدا لله وشكرا لله وسقيا لزيد ورعيه
اي سادا مسد بعد حذفه لا كائنا بمعناه كاسم البدل التعجبي عمله دون الفعل في وجهان فاعل
فعل محذوف او مبتداء محذوف الخبر عمل الفعل للاصالة وعمل المصدر للنيابة لا مصدريته يجوز
وجهان او ففيه وجهان والفاء جائز في الوجه الاول وواجبة في الثاني لما استغرق على المصدر
قوته من حيث الذكر ضعيف من حيث الفرعية والفعل قوي من حيث الاصالة ضعيف من حيث
الحذف فلا يتعين الضعف في المصدر حتى يمتنع عمله اسم مبتداء الفاعل ما خبر موصول او
موصوف اشتق من فعل لمن واما قال من فعل يشير الى جريانه الاصطلاحي بالقول بان
اشتقاقه من المصدر بالواسطة دخل نحو الناهق والصاهل والعادي ويخرج ذكر من
صفات غير العقلاء على سبيل التغليب والا في العقلاء لا يدخل فيه ذكر لمن قام الفعل به
بمعنى [illegible] لمن فعل الله يخرج [illegible] من الانفعالات وكذا نحو كارم او حاسن اذا صيغ
لبيان الحدوث وهذا مطرد في كل صفة مشبهة عند ارادة الحدوث احتراز عن اسم المفعول
ويخرج منه اسماء الفاعلين من الاضافيات الا ان يراد بالقيام اعم من ان يكون حقيقيا او
اعتباريا ويعتبر الحيثية والا يخرج من هذا الحد اضرب وافعل مما صيغ لتفضيل الفاعل
بمعنى الحدوث احتراز عن الصفة المشبهة واسم التفضيل الذي بمعنى الثبوت نحو حسن و
احسن ونحو حب بمعنى ثبوت الحباية لا بمعنى حدوثها واما نحو خالد ودائم وثابت وراسخ
ومستمر مما يدل على الدوام والثبوت فغير وارد لدلالته على حدوث الخلود والدوام

اسم الفاعل

والثبوت والرسوخ ويستعمل ايضا على الدوام والثبوت والاستمرار ونحو حائض وطامث من
الصفات الثابتة بمعنى ذات حيض وطمث ليس باسم فاعل او يقال معنى الثبوت عارض ولا يرد
صفات الله تعالى لان الاستمرار والدوام فيها ليس بصيغة بل باعتبار الموصوف وصيغه اى صيغه
الكثيرة المشهورة والافعال وفعول نحو ضبار وصبور ونحو ذلك من صيغ اسماء الفاعل
من الثلاثي المجرد ومن مجرد صفة الصيغة الكائنة من كذا وفيه بحث يلزم فى قوله ومن
مجرد العطف على معمولى عاملين مختلفين وفيه الثلاثي الاضافة من باب جرد قطيفة حال من
ضمير الظرف المستقر وهو قوله على فاعل ولا يتقدم الحال على العامل المعنوي الا اذا كان ظرفا
على فاعل واقع على زنة فاعل بيان الصيغة من وظائف التعريف ووقع فى النحو استطرادا
وضمنا ومن غيره اى صيغته من غير مجرد الثلاثي ثلاثيا مزيدا فيه او رباعيا مجردا او مزيدا
فيه من قبيل العطف على معمولى عاملين مختلفين بتقدير المجرور مع الجار على وجه لا يثبت جوازه
والحق انه من باب الفصل بين العاطف والمعطوف بالظرف فالواو عاطف وعلى
صيغة المضارع عطف على قوله على فاعل ومن غيره ظرف وقع حالا من ضمير قائم على
الفاعل لكونه ظرفا على صيغة المضارع بميم اى مع ميم مضمومة داخلة موضع او سين
غير عاملة فى موضع حرف المضارعة منه وان كان حرف المضارعة غير مضمومة كما فى يستخرج وكسر
ما موصولة او موصوفة حصل قبل الآخر وصفه او صلته وان لم يكن فيما قبل آخر المضارع
كسر كما فى يتعلم ويتفاعل ويتعلم وتفاعل لانها يلزم فى باب تفعل وتفاعل وتفعلل لكونه
على صيغة المضارع فتح ما قبل الآخر ونحو احصن فهو محصن واسهب فهو مسهب بالفتح قبل
او مستعار من اسم المفعول كمسهب لكنه اشتهر بالفاعل ومنه كثير فى الاستعمال
الاصل نحو مدحرج ومستخرج مشترط لبيان اصلها ما كان على صيغة المضارع ولا يخالف
الا بالميم مكان حرف المضارعة والتاء ما يخالفها بحركة الميم ايضا فينبغى ان يشترط
وهو ما يخالفها فى حركة ما قبل الآخر ايضا نحو مقاتل ويعمل اسم الفاعل عمل فعله مطلق

وعمل

فعله شرطا اى بوجود شرط هو احد الزمانين حالا او خبر مبتدا محذوف اى طلبنا او هو طلبت
بكذا او الجملة حالا او معترضة اضافة المصدر الى المفعول بمعنى اللام او بيانية بمعنى من بمعنى
الحال اى باشتراط معنى كذا بمشروطية معنى الحال والاستقبال شرطا او شرط هو كذا اضافة
المعنى الى الحال بيانية او بادنى ملابسة اى معنى يحصل عند اقتران الحال والاستقبال خلافا للكسائي
لان عمله لشبهه المضارع فيلزم ان لا يخالفه فى الزمان قيل هذا الشرط للعمل فى المنصوب
دون المرفوع وفيه والاعتماد اى اعتماد اسم الفاعل على المتصف به ليتقوى جهة الفعل فى
كونه مسندا الى صاحبه او متصفا بما هو بالفعل اولى وهو الاستفهام على صاحبه وهو المبتدا
او الموصوف او الموصول او ذو الحال او الهمزة او ما فان شرط النفي للتخفيف فى الاخبار
كان اسم الفاعل للماضى اى لزمان الماضى والاستمرار المنقضي للماضى وجبت الاضافة لجزء
معنى تعيين من حيث المعنى وجبت معنى الاضافة ظرف اى وجبت الاضافة فى المعنى حال اى ذات
معنى ومعنوية خلافا للكسائي وحده بالمخالفة او مخالفا للكسائي اى مخالفا او مخالف ولعل
وجه مخالفة هذا القول خلافا للكسائي هو عمل اسم الفاعل ماضيا ولا يوجب اضافته ولو
اضيف لا يكون الاضافة غير معنوية وانه لا يعتبر عروض المضى فيعمل على ذكر
اللام مطلقا ويتمسك بجواز زيد معطى بلالا امس درهما بالاتفاق ولا يتمسك له
به لانه بتقدير فعل اى اعطاه درهما كما ذكر فى المتن ونحو انا ظان زيدا امس ذاهبا
اما ان يمنع جوازه لامتناع يتقدير فعل الدوام الاقتصار او يجعل من خصائص افعال
القلوب وان كان يعمل كونه بمعنى الماضى كان تامة اى وجد معمول آخر او ناقصة والخبر
محذوف اى كان له على الفرض اى وجد لاسم الفاعل معمول آخر فى الاطلاق نظر لعدم
لا يترتب عليه الجزاء المذكور مطلقا لانه لو كان بين معمول تابعا للمضاف اليه او معمول الفعل
مؤخر عنه او غيره لا يصدق كونه بفعل مقدر له لاسم الفاعل الذى بمعنى الماضى معمول اى صالح
لعمله فيه على تقدير ان لا يكون بمعنى الماضى معمول آخر غير ما اضيف اليه نحو زيد معطى عمرو
امس درهما

اي اعطاه درهما يقتضي ان يكون المضاف اليه ايضا معمولا لاسم الفاعل وليس كذلك والجواب انا لا نم
ذلك حيث لم يقل معمولا لاسم الفاعل وعلى تقدير التسليم يحمل على المعمول على تقدير من التقادير
لا على الكل بمعونة ولا على هذا التقدير ولا شك ان درهما في نحو زيد معطي عمرو درهما والمضاف اسم
اليه وهو عمرو وكلاهما معمولان لاسم الفاعل على تقدير كونه بمعنى الحال او الاستقبال او يحمل
على المعمول من حيث المعنى لكونه بمعنى الفعل ولا شك في كونهما معمولين للفعل لو كان فيفعل
مقدر نحو زيد معطي عمرو امس درهما ولا ثاني ذلك في اسم الفاعل من افعال القلوب للزوم
الاقتصار اللهم الا ان يجعل عاملا مع المضي ويجعل ذلك من خصايصها فان دخلت اللام
استوى الجميع جميع الازمنة اي جميع انواع اسم الفاعل اي ما بمعنى الحال او الاستقبال او الماضي
لكونه صلة بمعنى الفعل وان كان بصورة الاسم والفعل يستوي في عمله الازمنة كلها فكذا
هكذا فيجوز الضارب امس غلامه زيد الان قائم كما يجوز عند حرف غدا او الان وما مبتداء
موصولة او موصوفة وضع صلة او صفة منه بيانا لما اسم الفاعل للمبالغة في الفعل
كضراب كثير الضرب بدل من المبتداء اي مثل ضارب صفة مصدر محذوف اي وضعا مثل وضع
ضراب او خبر مبتداء محذوف اي هذا الضرب والجملة معترضة والجملة لايراد المثل و
ضروب كثير الضرب ومضراب كثير الضرب وعليم كثير العلم وحذر كثير الحذر مثله في العمل
واشتراط الزمان والاعتماد اي مثل ما ذكر مما لم يوضع للمبالغة فان قيل لم عمل هذا
مع انه لم يجر على الفعل قيل اعتبار الاصل وعدم اعتبار العارض والمثنى مبتداء و
المجموع عطف على المثنى مثله اي مثل ما ذكرنا من اسم الفاعل الموحد في العمل والاشتراط
كثر قوله مثله ولو اكتفى بخبر واحد لكان اخصر لكنه ذكر حكم المثنى والمجموع بعد الفراغ عن
كلا نوعي الموحد وتجوز حذف فاعل النون نون التثنية والجمع من اسم الفاعل مع العمل نحو
المقيمي الصلوة مع كون اسم الفاعل عاملا وعدم الاضافة والتعريف باللام تخفيفا مفعولا له
للحذف اسم مبتداء المفعول ما موصولة او موصوفة مرفوعة المحل خبر اشتق صلة او صفة

اسم المفعول

منها

منها من الاقسام المذكورة مرفوع خبر ومنصوب ومجرور صارت جملة مستانفة كان سائلا
سال لكم صارت فقال صارت ثمانية عشر قسما ثمانية عشر بضرب الثلثة من اقسام المعمول
في الستة الحاصلة بضرب صفة الصفة في صفات المعمول الثلثة فالرفع مبتداء رفع المعمول
مبني على خبر الفاعلية لكون المعمول فاعلا اعلم ان نحو الضارب الرجل الحسن الوجه بتمام ضارب
ما لكل واحد منها فان الضارب الرجل اصله النصب والجر بالاضافة لشبهه بالحسن الوجه
حقه الرفع على الفاعلية والجر على الاضافة لحصول التخفيف بحذف الضمير من الفاعل
وينصب لشبهه بالضارب الرجل في كون الصفة ومعمولها معرفين باللام والنصب مبتداء الوجه ك
مبني على التشبيه خبر اي تشبيه معمول الصفة بالمفعول وجعل نحو في الحسن الوجه مشبها بالرجل
في الضارب الرجل بالمفعول مفعول به للتشبيه واعمال المصدر المعرف باللام في الجار والمجرور
صحيح نحو قوله تعالى لا يحب الله الجهر بالسوء في المعرفة نحو الحسن الوجه وعلى التمييز عطف على
قوله على التشبيه بالمفعول في النكرة الحسن وجها والجر مبتداء على الاضافة خبر مبني على كونه مضافا
اليه وتفصيلها مسائل الصفة المشبهة مبتداء محذوف الخبر اي تفصيلها فيما يذكر بعد قوله
حسن وجهه مبتداء وقوله ثلثة بمعنى ذو ثلثة اوجه خبره والجملة مبينة للتفصيل او يقال
قوله الحسن وجهه خبر قوله تفصيلها وقوله ثلثة خبر بعد خبر مبتداء محذوف اي هذه ثلثة و
منه ان التفصيل لا يتم به ولم يعطف عليه بحرف فيتم به من وجهه الصفة مجرد عن
اللام والمعمول مضاف مرفوعا ومنصوبا ومجرورا فيخرج الثلثة ثلثة اي هذه ثلثة فان قيل
اي حرف يقدر في اضافة الحسن الوجه ويصلح لدخله في الفاعل قيل تقدير الحرف في
المعنوية واما الحرف في اللفظية فمحمول على فيه الحرف وليس بتقدير حرف وقوله في
تعريف الاضافة بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا محمول على كونه تعريف الاضافة
المعنوية وفيه نظر وعلى ارادة التقدير حقيقة او حكما فيتناول اللفظية على القول
بالتقدير الحكمي على ما ذكرنا من الحمل او يقال ضارب زيد ملحق بنحو غلام زيد في تقدير

اللام ونحو حسن الوجه ملحق بنحو خاتم فضة في تقدير من لان الحسن هو الوجه كما ان الخاتم هو
الفضة ونحو السارق الليل ملحق بنحو ضرب اليوم في تقدير في ولا حرج في تقدير الحرف
في نحو الحسن الوجه بعد خروجه عن كونه فاعلا بالاضافة والقول باضمار الفاعل او بقال
حرف الاضافة في الاضافة اللفظية غير منحصرة في الثلث المذكورة فيقال يجب اقتضاء
تعرى اسم الفاعل والمفعول وعند عدم اقتضائها كما في الحسن الوجه وضارب زيد فقد اللام لزالته
للفروق نصحح الجر ونكون فيما وراء الفروق في حكم العدم اذ الاضافة الصورية تنزع صورة
اللام لامتناع والا لكانت معنوية وكذلك اي ولحسن وجهه حسن الوجه وكذا في كون كل ذا ثلثة
اوجه حسن الوجه والصفة المجردة عن اللام والمعمول عنه واللام مرفوعا ومنصوبا ومجرورا فهذه
ثلثة اوجه وحسن وجه الصفة مجردة عن اللام والاضافة فهذه ثلثة الحسن وجه الصفة ذات
اللام والمعمول مضافا مرفوعا ومنصوبا ومجرورا فهذه ثلثة معطوفا بحذف العاطف وانما
السنن ليشير الى انه شروع في قسم اخر من الصفة المشبهة لان ثلثة السابقة كانت للصفة المجردة و
هذه للصفة ذات اللام الحسن الوجه الصفة ذات اللام والمعمول ايضا ذو لام مرفوعا ومنصوبا ومجرورا
فهذه الحسن وجه الصفة معرفة باللام والمعمول ايضا مجردا عن اللام والاضافة مرفوعا ومنصوبا و
مجرورا فهذه ثلثة اثنان مبتداء منها صفة اثنان ممتنعان خبر الحسن وجهه خبر مبتداء محذوف اي هما
الحسن وجهه والحسن وجه الحسن وجه عطف بحذف العاطف او خبر بعد خبر او بتقدير واختلف في حسن وجهه
الجار والمجرور معمول مالم يسم فاعله لقوله اختلف قال قيل لانه في الحسن الوجه لعروه الفاعل لانه
من قبيل الاضافة الى الفاعل وفيه ضمير لطابق قبل بعد الاضافة وفيه ان المحل كالمحل باعتبار المعنى وهو
بهذا الاعتبار فاعل والبواقي مبتداء ما مبتداء اثنان كان فيه خبر كان ضمير اسم كان وهو الحسن وجهه
والحسن الوجه والوجه والحسن وجها وحسن وجهه وحسن الوجه او الوجه وحسن وجها واحد صفة
احسن اذ خبر الكلام مدرو حاضر والجملة خبر قوله والبواقي والضمير محذوف اي ما كان فيه منها ضمير
واحد احسن وما مبتداء كان فيه هو زيد حسن وجهه والحسن وجهه وحسن وجهه ضميران حسن

ظهور

بصول المنصوب خبر الجملة عطف على الجملة الواقعة خبر القول والبواقي والضمير محذوف اي ما كان فيه
منها ضميران حسن وما مبتداء عطف على الجملة السابقة اي صحيح نحو الحسن وجهه وحسن وجهه وحسن
وجه والحسن الوجه قبيح خبر لعدم الرابطة بالموصوف لفظا ومن مبتداء للشرط رفعت فعل شرط بها
بالصفة المشبهة فلا الفاء جزائية والجملة جزاء ضمير مبتداء فيها خبره الصفة المشبهة للموصوف فهي
مبتداء الفاء تفصيل كانت كالفعل اللازم في حرف جر او اسم بمعنى المثل والا اي وان لم يرفع بها بل تجر
ما بعدها بالاضافة او نصب على التشبيه بالمفعول في المعرفة والتمييز في النكرة فقيها اي الصفة خبر مقدم
على المبتداء والجملة جزاء الشرط ضمير الموصوف مضاف اليه لان الفاعل جرى بالاضافة او نصب على
التشبيه بالمفعول خرج عن حيثية كونه فاعلا فلا جرم يكون فيها ضمير يكون فاعلا لها فتؤنث كهند
حسنة وجه او حسنة وجها وتثنى نحو الزيدان حسنا وجه او حسنا وجها وتجمع نحو الزيدون حسنون
وجها او حسنو وجه واسما مبتداء الفاعل والمفعول وكذا المنسوب نحو تميمي الاب الى اخر الصور
اي واسماء هذان فلا يلزم ان يكون لهما واحد اسمان غير المتعديين غير المتجاوزين عن الفاعل
ومفعول مالم يسم فاعله احتراز عن نحو ضارب زيدا ومعطى درهما فانهما متعديان لا يجري جميع ما
تعرى اليه منه المعمول ما ذكر من الاقسام بل يجري فيهما اما بنصب المعمول على المفعولية او جر
على الاضافة مثل خبر الصفة المشبهة نحو القائم الغلام رفعا ونصبا وجرا وكذا القائم غلامه والقائم
غلام وكذا الصور التسعة بوجود القائم عن اللام وكذا نحو المضروب الغلام او غلام بالحركات
الثلث وكذا ترك اللام عن المضروب فيما ذكر من التقسيم اي الصور اسم مبتداء التفضيل
اسم يدل على تفضيل شيء على غيره ما موصولة او موصوفة وقعت خبرا اشتق صلة او صفة
الجوامد من فعل الموصوف متعلق باشتق اي لما وصف بزيادة على غيره في الفعل اي الذي
موصوف بالفعل مع زيادة على غيره الزيادة في ذلك الفعل صلة موصوفة او بعض هو
حكمه جعلته محذوفة ولا بد نحو زيد افضل من عمرو بحيث لم يقصد فيه الزيادة فيما اشتق هو
منه اذ لم يرد الزيادة في الزيادة او الكمال مثلا بل في امر آخر ولا يرد صيغة المبالغة

كضراب وضروب ونحوهما ولدلت على الزيادة حيث لم يقصد فيها الزيادة على الغير على غيره
على ذكر الموصوف وهو مبتداء صيغته افعل ونحو خير وشر اصلهما اخير واشر وشرطه مبتداء ان يبنى
من ثلاثي احتراز عن الرباعي نحو بعثر اذ الزيادة على ثلثة لا يمكن منه بناء افعل لانه لو نقص لاختل
ولو لم يحذف لما بناء افعل مجرد احتراز عن نحو مزيد الثلاثي نحو اكرم واقترب ونحوهما ليس صيغة
صفة اخرى للثلاثي بلون احتراز عن نحو احمر واسمر ولا عيب احتراز عن عمي واعور وبيده نحو اجهل
وابلد ولو اراد العيوب الظاهرة بهما الحق على صيغة التفضيل وقد حكى ابن خروف نحو احمق
ابن سيبويه اللهم القائل فادما يبدو في الظاهر من اثر البلاد يحكي عن هبنقة حيث انه
خيط على عنقه ودعه مخافة ان يفقد نفسه فيكون من العيوب الظاهرة بهذا الاعتبار
فلا يجئ منه اسم التفضيل الا شاذا وفيه نظر لان وهذا لان والجملة معترضة لبيان
العلة منها خبران من الالوان والعيوب افعل اسم ان لغير صفة افعل اي افعل الكائنة
لغير التفضيل فلو كان هو لازم اللبس مثل زيد مبتداء افضل خبر الناس فان شرط قصد
الى تفضيل غيره اي غير الثلاثي المجرد ما ليس بلون ولا عيب من الثلاثي المزيد فيه او الرباعي
مجردا او مزيدا فيه او ثلاثيا مجردا من الالوان ولا العيوب توصلا به للمقصود على وجه
يمكن اليه اي الى غير الثلاثي اي الى ذلك المقصود اي الى تفضيل غيره مثل هو مبتداء اشد
خبر منه استخراجا تمييز مثال غير الثلاثي المجرد او دحرجة او تدحرجا بكر دائيد وبياضا
مثال اللون وعمى مثال العيب وقياسه اسم التفضيل مبتداء محذوف الخبر وقوله للفاعل
حال اي هذه العبارة من باب ضربي زيدا قائما اي قياس اسم التفضيل حاصل اذا كان
ثابتا للفاعل للفاعل لتفضيل الفاعل نحو اضرب واقتل اي وللصفة المشبهة لمن قام به
الفعل ولهذا جيء بما يقابل الصفة المشبهة بل يقابل المفعول فتناول نحو اضرب واحسن
وانه فيحمل على حذف المضاف لانه بل يخيل الى الذهن في المصدر المشتق هو منه واهل المصدر
كونه معروفا فتصرف عنه الى ظاهره وقد تفضيل جاء اسم التفضيل للمفعول شيئا على نحو

نحو اعذر اكثر معذورية والوم اكثر ملومية واشغل اكثر مشغولية واشهر
اكثر مشهورية ويستعمل في كلام العرب اسم التفضيل واقعا على الحال احد ثلثة
اوجه لفظا او تقديرا نحو الله اكبر فلا يخرج عن احدها ولا يجتمع فيه اثنان فلا اثنان من
واحد منها ليبرز على المقصود فلا يجتمع اثنان منها الا نادرا لحصول الغرض باحدها
وكون اللام بعد حصول المقصود ضايعا نحو زيد الافضل واشرف الناس
واكرم من عمرو ولاستلزام معناه المفضل عليه ودال من والاضافة ظاهر
ومع اللام معهود معنوي لاشارة اللام للعهدية الى اهل المذكور معه للمفضل
عليه واما الاولى والاكل بمجرور بحرفيهما عن احد الثلثة المذكورة لصيرورتهما
اسمين والحال محض المفضل عنهما ونحو الحسنى والسوءى مصدران لاانثى احسن
واسوء فلا يرد جواز تجردهما مضافا بدل من قوله على احد ثلثة اشياء الا ان
يجري على هذا الاستعمال بالعدول كما في اخر واخر او كانه ثمين مابغة الحلوى دون
الجمع او معرفا باللام وهي للعهدية لتكون بالعهد مشتملا على ذكر المفضل عليه
ويكون المعنى في قولهم الافضل للشخص الذي عهد كونه افضل من زيد مثلا فلا
يجوز زيد الافضل من عمرو ولا استعماله مع اشهر منها واما ولست بالاكثر منهم حصى
وانما العزة للكاثر فمن فيه ليست تفضيلية او هي تفضيلية متعلقة بمحذوف
اي لست اكثر منهم والمحذوف بدل فلا يرد نحو ولا زيد افضل باستعماله بدون احد
واحد منها الا مستثنى مفرغ اي يستعمل على احد ثلثة اشياء في جميع الاوقات الا
وقت معلومية المفضل عليه ان يعلم المفضل عليه فيقدر بناء على القرينة نحو الله
اكبر اي اكبر من كل شيء كبير فاذا شرط اضيف اسم التفضيل فله جزاء فلا سيم
المقصود والجملة جزاء الشرط معنيان مبتداء لو اريد المعنى في الجمل اشكال الا
ان يكون المعنى احدهما حاصل بان يقصد به كذا او يكون المعنى قصد احدهما قصد كذا
او احدهما ذو قصد كذا احدهما مبتداء اول المعنيين وهو مبتداء الجملة معترضة
والواو اعتراضية الاكثر خبر اي هذا المعنى اكثر ان يقصد به اسم التفضيل الزيادة معمول
ما لم يبني فاعله اي زيادة موصوف اسم التفضيل على متعلق الزيادة من كلمة من للفضلاء

وغير العقلاء نحو افضلون فيهما فلا يجري نحو اعلى الخيول واحسن الخيول ونحو ذلك مما اضيف اليه اسم التفضيل
اليه ضميرهم لمن في شرط ان يكون موصوفه بنا وبين المصدر مفعول ما لم يسم فاعله واقعا وان كان خارجا
عنهم اراد لئلا يلزم تفضيل الشيء على نفسه فيمنع بعضا افراد او ان يكون منهم تركيبا والا يلزم
تفضيل الشيء على نفسه فيمنع الذي بنا ولو موصوف واقعا وافرادا وان لم يتناول في الارادة وقت
الاضافة والتركيب فلا يرد ما اورده في الشرح مثل زيد افضل الناس زيد بعض من الناس
فلا يجوز يوسف احسن اخوته بهذا المعنى بخلاف المعنى الثالث اذ ليس يوسف بعضا من الاخوة لانه
ليس بداخل لنفسه لخروجه يوسف عليه السلام بعدم الجواز منهم عن الاخوة باضافتهم الاخوة
اليه يوسف ولو قيل يوسف احسن الاخوة او احسن ابناء يعقوب عليه السلام لكان ذلك
لانه يوسف بعض الاخوة وبعض ابناء يعقوب والكلام بكون بعض اخوته وايضا والمعنى
الثالث حاصل بان يقصد او يقصد الثالث قصورك او الثالث قصورك نحو ان يقصد بان يقصد وحذف
الجار حسن ان وان كثر ولو لم يحمل على ذلك لزم حمل القصر على المقصود اي بان يقصد بتفضيله
على كل من سواه مطلقا لا على حذف المضاف اليه وصح زيادته زيادة موصوف اسم التفضيل
فيما اشتق هو منه مطلقه اي غير مقيد بكونها زيادة على من اضيف اليه وحينئذ لا يشترط ان
يكون بجملة المضاف اليه بل يجوز كلا الامرين نحو محمد عليه الصلوة والسلام افضل قريش اي
افضل الناس من قريش ويوسف احسن اخوته وفلان اعلم من اهل بغداد واكرم اهله ويضاف
اسم التفضيل بالنصب عطف على ان يقصد اي المعنى الثالث حاصل بان يقصد كذا او يضاف
للتوضيح بالرفع على الابتداء اي وجه يضاف للتوضيح عدل عن لفظ التخصيص الذي ذكره صاحب
المفصل لان ذكر لفظ التخصيص المخصوص بالاضافة الى النكرات يوهم الالزام اضافته الى
النكرات وليس كذلك بدليل يوسف احسن اخوته والاشج اعدلا بني مروان فيجوز بهذا المعنى
كالاضافة مما لا تصرف فيه يوسف مبتدأ احسن خبره اخوته اي احسن من يختص ملابسة باخوته
وكذا نحو الناقص والاشج اعدل بني مروان وان كان مثل عادلا ولا بني مروان اسمها اعدل
من غيرهما لها ملابسة بني مروان ويجوز في اسم التفضيل المقصود الزيادة على من اضيف
اليه في الاول اي المعنى الاول وفيه نظر بالنسبة وحقه واما الثاني والمعرف باللام في النوع
الاول من نوعي اسم التفضيل اي المستعمل بالمعنى الاول الافراد فاعل يجوز اي افراد اسم

التفضيل

٩١

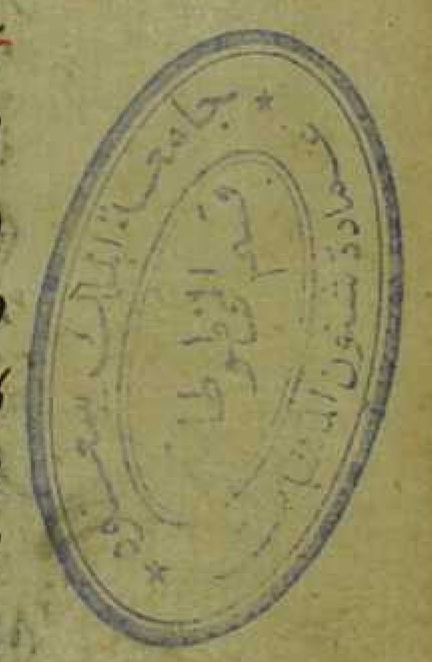
التفضيل وان كان الموصوف مثنى ومجموعا لكونه في معنى ما استعمل بمن فيجوز فيه الافراد
والتذكير اعتبار اللفظ ويجوز المطابقة اعتبار المعلوم من لفظا والمطابقة اي مطابقة
الموصوف افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا والتذكير مع تأنيث الموصوف كذا في
المفصل ولم يذكر التذكير اكتفاء بقوله فيهما لما بله بعد والذي بمن مفرد مذكر لا غير
لمن الجار والمجرور مفعول به للمطابقة مع اسم التفضيل اي صفة كائنة له الضمير المجرور
عائد الى من واما عطف الشرطية على الفعل الخ قوله ويجوز في الاول الافراد الخ اي اسم التفضيل
المضاف المقصود به زيادة مطلقة والمعرف باللام فلا بد جواب اما والفاء جزائية وهو
ضمير المبتداء والضمير المحذوف من المطابقة جزاء وفي متعلقاته والقول بحذف الخبر نظر لانه
ح يكون مضارعا على المضاف فيجب نصبه اي مطابقة الموصوف افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا و
تأنيثا للزوم مطابقة الصفة للموصوف مع عدم قيام المانع وهو امتزاجه بمن التفضيلية
لفظا او معنى لعدم ذكر المفضل عليه بعوضه والذي بمن اي بمن صلة الذي المستعمل بمن المشتق
مفرد نحو زيد والزيدان والزيدون وهند والهندان والهندات افضل وكذا اكرم منهم
لخوف اداة التثنية والجمع والتأنيث المختصة بالآخر على ما هو في حكم الوسط امتزاجه مع من التفضيلية
لكونها الفارقة بينه وبين باب آخر فكانها من تمام الكلمة من كذا لا غيره غير المفرد المذكر
ولا يعمل في مظهر بمعنى الفعل ولقيام الحروف واعماله كما ستعرف بيانه لانه في الاسم نظير
افعل التعجب في الفعل وهو لا يعمل في فاعل مظهر فكذا هذا لانه ليس بمعنى الفعل لانه يدل على
الزيادة دونه وليس مشبها باسم الفاعل حيث لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث فيما هو اصل له
استعماله وهو الاستعمال بمن فيقصر عن العمل في المفعول به بلا واسطة مطلقا مظهرا
او مضمرا وفي الفاعل مظهرا الا اذا وجدت الشرائط المذكورة الصبر وحينئذ الا في جميع
اللغات الا وقت كذا وكذا هذا شرطه رفع العامل في الفاعل الظاهر قياسا من ابلا
ضعف اذا كان اسم التفضيل صفة جرت اي في اللفظ لشيء صفة كاشفة لشيء وهو مبتدأه
كرجل في المثال اي في افعل المعنى لمسبب اي صفة كائنة لمسبب اي لمتعلقه اي لحسنه اي السبب
ذلك الشيء والتنوين بدل عن الاضافة والمشهور في اصطلاحهم ان يطلق على المتعلق اسم السبب
دون المسبب ونقل المصنف انه استعمل غير المشهور للتنبيه على صحته وتحققه مفضلا كالكحل

في المثال باعتبار الاول باعتبار الموصوف الاول وهو الموصوف لفظا الموصوف الاول كرجلا في
المثال حيث نفي كون الكحل مفضلا باعتبار عينه على نفسه اي مفضل على نفسه باعتبار متعلق المفضل
عليه غيره اي باعتبار الموصوف حيث منفيا صفة مصدر محذوف اي تفضيلا منفيا حالا اي
حال كون التفضيل منفيا فان قيل هكذا ياتي في الاثبات نحو رايت رجلا احسن في عينه الكحل
منه في عين زيد قيل صحته غير متحققة لعدم الاستعمال والسماع فلا يحتاج الى تصحيحه بخلاف
صورة النفي لصحته ومجيئه في الاحاديث وكلام العرب العرباء مثل ما نافية رايت فعل
ضمير فاعله رجلا مفعول احسن اسم التفضيل دون الحديث بعده متعلق به ظرفان كل بحرف كما
كان التشبيه في نحو زيد في الدار مثله في السوق في عينه ظرف احسن باعتبار معنى التفضيل او
حال ونظيره الحديث الذي ذكره الشارح وهو قوله عليه السلام ما من ايام احب الى الله
فيها الصوم من عشر ذي الحجة الكحل فاعل احسن والمقصود منه الكحل في عين زيد
لنفي الفضلة في عين رجل منه من الكحل في عين زيد ظرف احسن باعتبار التفضيل على الشيء
او حال لان التفضيل بمنزلة القيد فالنفي يتوجه اليه ولما نفي التفضيل بقي اصل الفعل مثبتا لكن
لونه بمعنى حسن عارض لا يجوز عمله الممتنع باعتبار ما يرجع الى الاصل الا في صورة تفضيل الشيء
على نفسه لانه على خلاف الاصل وكونه انه خلاف الاعتبار لا يمتنع فاذا انتفى مثل هذا
التفضيل ويعتبر العارض لضعف العارض بخلاف ما رايت رجلا افضل ابوه من زيد حيث
لا يجوز عمله وجعله نفي التفضيل بمعنى اصل الفعل لان التفضيل فيه ليس على خلاف الاصل
لعدم كونه تفضيل الشيء على نفسه فيصير بعد الرد لعارض النفي فالحاصل ان اشتراط
النفي لصيرورته بمعنى الفعل بانتفاء قيد التفضيل واشتراط تفضيل الشيء على نفسه باعتبار ان
لكون التفضيل على خلاف الاصل فلا يلزم اعتبار بعد الانتفاء واشتراط كون صفة سببية
للتخفيف اسم ظاهر يصح عمله في الظاهر لانه متحقق بمفهوم الاستثناء المذكور اي عمل
هذه الصورة لهذا اي احسن بمعنى حسن لان مقام المدح يستدعي ذلك حيث يستلزم
هذا التركيب قولنا حسن الكحل في عين كل رجل حسنه في عين زيد او دون حسنه
وبرده معه وجودا وعدما مع انهم لو رفعوا وهو اشنع من عمله على انه خبر والكحل مبتدأ
ولا وجه لحكي سواهم اذ لا رافع لفظا وامتنع نكارة المبتدأ لا سيما اذا كان الخبر معرفة
فلم

فلم يبق عذر في رفع احسن الا كون الكحل مبتدأ واحسن خبره فصلوا اي فيلزم الفصل
امتنع عمل التفضيل فجوز الفصل بالضرورة كما جوزوا العمل قيل ابن ابي بكر يختار او هو انها
وعملوا اهون من الفصل لان امتناعه باعتبار كونه اسم تفضيل وامتناع الفصل باعتبار
كونه عاملا وهذا الوجه اعم فالامتناع اقوى بين احسن ومعموله باجنبي وهو منه
فان قيل هكذا ياتي في الاثبات نحو رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد
قيل صحته غير متحققة لعدم الاستعمال والسماع فلا يحتاج الى تصحيحه بخلاف صورة
النفي لمجيئه في الاحاديث وكلام العرب العرباء فان قيل فليتقدم منه فيما لا يكون
تقديمه للزوم ابلاء المفضل عليه ما هو جهة كونه مفضلا عليه وايلاء المفضل
ما هو جهة كونه مفضلا وهكذا في كل دعوى صحابي كذا ذكره الشارح في بحث هذا ليس
اطيب منه رطبا على انه اذا كان المسموع تاخير منه فاحتجنا تصحيح الكلام لا يمتنع
التقديم ورد ذلك في تقليد المصنف انه قال يتقدم منه لئلا يلزم عود الضمير الى المؤخر
منه وهو مشكل لان المبتدأ رتبته التقديم وكفى به في صحة عود الضمير كما في نحو في زيد
اللهم الا ان يجعل مدار هذا الامتناع ما ذكرنا بان يقال عود الضمير الى المتاخر في نحو هذا
المثال يمتنع لانه باشتراط تقدم معاد الضمير بل باعتبار كونه ضمير المفضل عليه فلو قدم
لزم انفصاله عما يتعلق بكونه مفضلا عليه وهو عين زيد والكحل اذا المبتدأ اجنبي
من الخبر لكونه غير داخل في حيزه وغير معمول له ولك ان تقول بعبارة اخرى اخصر من الاول
بحذف المضاف من مجرور اي من كحل عين لانه تفضيل الكحل على الكحل لا تفضيل الكحل
على العين احسن في عين زيد مفعول قولك ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل ونظيره
في حديث ابن مسعود لا اسمعها من الصحيح مما ذكره في مشارق الانوار من قوله عليه السلام
ولا احد احب اليه المدح من الله الحديث من عين زيد فان شرط تركت هذه
المثلة ويلزم العصا في العبارة الثالثة تقدير ذكر العين قلت يجوز بهذا الاعتبار
ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل منه في غيرها اي ما رايت مثل عين زيد عينا احسن
فيها الكحل منه في غيرها اي ما رايت عينا كعين زيد احسن فيها الكحل منه في غيرها وعلى
الاول كان المفعول الاول لرايت قوله احسن وقوله كعين زيد مفعولا ثانيا مقدما
وعلى الثاني بالعكس وهذا انما كان رايت من افعال القلوب واما ان كان بمعنى ابصرت
وهو الظاهر كان قوله احسن فيها الكحل بدلا من قوله كعين زيد او حالا اي ما رايت

عينا مثل عيني زيد في حال كونه الكحل احسن فيها منه في غيرها ويمكن ان يكون قوله عينا احسن فيها الكحل
مفعول رأيت فيكون قوله كعيني زيد حالا متقدمة ويجوز ان يكون قوله كعيني زيد وقوله
احسن منها الكحل صفتين للمفعول المحذوف اي عينا رأيت عينا متصفة بها بين الصفتين مثل
اي مثل قول الشاعر وهو سحيم ولا الواو اعتراضية مثل قوله واتخذ الله ابراهيم خليلا
ارى من افعال القلوب او بمعنى ابصرت كوادي مع ضم مفعول ثان متقدمة او حال
متقدمة من قوله واديا وهو مفعول له ارى بمعنى له ابصر واديا عطف بيان او بدل او حال
موطئة او على تمييز على نحو عندي مثل زيد رجلا السباع صفتي يطلع الظلام والظلمة
تاريكي شدن شب من سمع ظرف بمعنى الشب اولغوله ولا ارى واديا شبه وادي
السباع وقت ظلامه واديا مفعول لقوله ولا ارى اقل منهم لغير صفة نسبية لواديا
او مفعول ثان ان كان كوادي السباع حالا او تمييزا او حال يسقط الواو بالسكر
لا يكون حالا عن النكرة المحضة موطأ به الباء في به بمعنى في اي اقل فيه والضمير للوادي
ركبا الراكب جماعة الركبات وهو ليس بجمع كما مر فاظنك بالرجال فاعل اقل عمل فيه
اسم التفضيل لوجود الشرائط اتوه الجملة صفة ركب تاية اي سا وتوفيا وكنا
وهو سعله من ركب اي تنال الى ست عمر عن فاعل اقل او مفعول له اي اتوه في زمان الناس
والنزول واخوف عطف على الاقل اي اخوف به ركب منهم لغيره ولو كان اخوف بمعنى المفعول
كالشهر كان صفة لواديا غير سببية الا ما وقى الله مستثنى مفرغ وما مصدرية منه اي اقل
به ركب واخوف في جميع الاوقات الا وقت وقاية الله او من اوقات الله ساريا اسم
فاعل من السرى حال من قوله ركبا او مفعول في او صفة واديا على المجاز العقلي والاسناد
الى المكان او صفة مصدر محذوف لاخوف اي خوفا ساريا الى الهلاك وقد يكون من السراية
دون السرى **الفعل** لما فرغ من بيان الاسم شرع في بيان الفعل فكلمة
في صلة او صفة على معنى مفعول في نفسه احتراز عن الحرف لما مر اي حاصل في نفسه اي
مدلولها او حاصل بنفسه اي بالنظر الى نفسه غير محتاج الى امر خارج مقترن اي مقترنا
فلا يرد على عكسه نحو عسى ونعم وبئس وغيرها من الافعال الجامدة وعلى طرده نحو
هيهات وشتان ولا يرد نحو الماضي والمستقبل منها الفعلان المخصوصان اذ الاقتران
في معناهما ان معناهما اللفظ والاقتران فيه انما المقترن معنى معناهما وقد ذكرنا
فيما مضى بالاستقصاء باحد الازمنة الثلثة الماضي والحال والاستقبال والمضارع

يصرف عليه انه اقتران باحد الازمنة الثلثة لوجود الواحد في الاثنين ولانه مقترن
في كل وضع بواحد وان عرض الاشتراك بفعل الواضع او بتعوّز ومن خواصه
الفعل دخول قد لانها انما تستعمل لتقريب الماضي الى الحال او لتقليل الفعل او تحقيقه و
كل ذلك لا يتصور الا في الفعل والسين اللام للعهد اي سين الاستقبال لا سين الاستفعال
ولا غيرها من السينات وسوف لانهما وضعتا للدلالة على الاستقبال الوضعي وذا
ليس الا في الفعل فقدم السين على سوف لدلالتها على الاستقبال القريب ودلالة سوف
على الاستقبال البعيد والجوازم لان الجزم من خواصه فكذا المؤثر ولا يلزم تخلف الاثر
عن المؤثر فيه ولحوق تاء التانيث ساكنة احتراز عن المتحركة لاختصاصها بالاسم لانها
انما سكنت للفرق بينها وبين اللاحقة للاسم وكانت اولى بالسكون من الاسم لخفة
الاسم وثقل الفعل لانها تدل على تانيث الفاعل ولا تلحق الا بما له فاعل والصفات
استغنيت عنها بما لحقها من التاء المتحركة لولا لتها على تانيثها وتانيث فاعلها لمكان
الاتحاد بينها وبين فاعلها فلا جرم اختصت بالفعل ونحو نا فعلت لان ضمير الفاعل لا يلحق
الا بما له فاعل والفاعل انما يكون للفعل ونحو لغو وعبه وحط فروعه عنه بجمع احد نوعي الضمير
نحو اعتبار تساوي الفروع والاصل وخص البارز بالجمع لان المستكن اخفى فهو بالتعميم
الحق واجدر **الماضي** سواء ما خبر المراد منه الفعل الماضي ينتقض بمثل ابى ولم يقرح للعلم به
دل على معنى في زمان اي على زمان حاصل في سبق زمانك قبل معمول دل ظرف مستقر صفة
زمان ولا حاجة الى قوم وقوع الزمان لمكان العموم والخصوص او الكلية والبعضية كما
يقال الزمان يوجد في الازمنة الثلثة ووقت الطرقة يوم الجمعة زمانك الخطاب غير معتبر
الاضافة بادنى ملابسة اي زمان انت فيه مبني خبر بعد خبر او خبر مبتدأ محذوف اي هو
مبني والجملة مستانفة لبيان حكم الماضي بعد بيان حده لان الاصل في الفعل البناء لفقد
المعاني الموجبة للاعراب ولا مقتضي للعدول عنه من موجباته التامة في الماضي على الفتح
لانه لما عدل فيه عن اصل البناء الى الحركة اعتبارا للنوع مشابهته له بالاسم في وقوع
كل منها صفة للنكرة في نحو مررت برجل ضارب وضرب اختار واخف الحركات الفتحة
لخفتها ومشابهتها السكون الذي هو الاصل في البناء مع غير الضمير المرفوع المتحرك في
الضمير ساكنة لوجوب اسكان آخره تحرزا عن تعاقب اربع متحركات فيما هو كالكلمة
الواحدة لمكان كون الفاعل كالجزء لا فضمير المفعول نحو ضربك والواو في ضربوا



حلة او صفة م

حيث يضم لموافقة الواو المضارع مبتدا ما خبره اي فعل موصولة او موصوفة اشبه الاسم
مفعول اشبه باحد حروف البا للسببية بزيادة احد حروف الاربعة التي مجموعها نايت ولو
جعلها بتركيب انيت من الاني لكان اولى ليكون على ترتيب طروجه لعدم الهمزة التي للمتكلم
الواحد على النون التي هي له ولخروج على عن تركيب اتين لكن فيه تقديما بين والتكلم وتقويا
لحرف الخطاب على حرف الغيبة وهو خلاف الترتيب اذ الغايب متوسط والمخاطب منتهى الكلام
بخلاف هذا ولكن تركيب انين يناسب المقام لفظا ومعنا اما لفظا فلتضمنه الحروف
الاربعة واما معنا فلصلاحيته صفة للحروف المذكورة فهو تركيب ليس باجنبي طروجه
بخلاف نايت اذ لا خفاء في بعده عن هذا المقام في المعنى لانه من الناي بمعنى البعد ولا يخفى
ان ذكر البعد بعيد عن هذا المقام جدا لوقوعه مشتركا حال بين الحال والاستقبال كاشتراك
العين والمراد به الاشتراك اللغوي وهو الابهام فيكون المعنى كونه مبهما لاحتمال الحال والاستقبال
كابهام النكرة لاحتمال الافراد وتخصيصه بالسين بسبب السين باحد الزمانين او سوف
كتخصيص النكرة باحد الافراد بدخول لام العهد او كتخصيص لفظ العين باحد المعاني
بالقرينة فالهمزة مبتدا الفا للتفسير للمتكلم خبر نحو اعمل ليوافق صدر انا لان المتكلم مبدا
الكلام والالف مبدا المخارج مخرجا حالا والنون مبتدا نحو نفعل للمتكلم ليوافق صدر نحن
له خبر للمتكلم مع غيره غير المتكلم واحدا كان او اثنين او جماعة وان كان معه واحد كان مثنى و
اذا كان معه اثنان او جماعة كان جمعا لانه لما استوفت الحروف الثلث التي هي الاولى في باب
الزيادة وهي حروف العلة واحدها ما يناسبها بقي المتكلم مع غيره بلا حرف فزاد واله حرفا مما اشبه
حروف العلة وهو النون المشابهة لها في امتداد الصوت والتاء مبتدا للمخاطب خبر اي مطلقا
اي واحدا او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا نحو تفعل وتفعلان وتفعلون وتفعلين وتفعلن
لانها فرع الواو ومخرجها منتهى المخارج والمخاطب منتهى الكلام وانما قلبت الواو تاء كما في تجاه
وتخمة لئلا يلزم اجتماع الواوات في ووجل وللمؤنث نحو هند تفعل وللمؤنثين نحو الهندان
تفعلان اذ المؤنث الغائب تعارض فيه الاعتباران الغيبة والتانيث يناسب اليا
المتوسطة المخرج لان الغائب متوسط بين المتكلم والمخاطب والتانيث المستلزم للفرعية
يناسب التاء التي هي فرع الواو والمثنى والواو فعلنا بالاعتبارين فاعطينا التاء في
الواحد والمثنى واليا في الجمع ولم نعكس لان التانيث الزم من الغيبة فاعتباره في اللفظين
المستويين اولى غيبة حال او تمييز حال كون المؤنث وللمؤنثين ذوي غيبة واليا مبتدا

للعلة

يزول او والغيبة
٦٧
مد م

للغائب خبر لتوسط مخرج اليا وتوسط الغائب بين المتكلم والمخاطب غيرهما اي غير القسمين
المذكورين وهما واحد المؤنث الغائب ومثناه بالجر صفة الغائب وفيه ان غير نكرة و
ان اضيف الى المعرفة وفيه انه لم يوصف مع النكرة والجواب ان التقدير غائب غيرهما و
بالنصب حالا او جر وهو الاولى لموافقة الخبر وحروف مبتدا اي الزوائد المذكورة المضارع
نهج من وظائف التعريف وانما ذكره ضمنا واستطرادا مضمومة خبر لانه لما فتح اول
الماضي فينبغي ان يخالف اول المضارع لكان الالتباس بينهما في الرباعي ظرف مضمومة اي فيما
هو على اربعة احرف اصلية كدحرج او لا كيخرج وهو مفتوحة للتخفيف الذي استدعاه
كثرة الاستعمال في الثلاثي المجرد او كثرة الحروف فيما زاد على اربعة احرف فيما فعل موصولة
او موصوفة سواه الرباعي وهو الثلاثي المجرد كيضرب فيما زاد على اربعة احرف كيقتعل
ويستفعل ونحوهما ولا يعرب وهذا القصر قصر افراد لرد قول الكوفيين بتشريكهم الامر
الحاضر في الاعراب وانما يعرب لمشابهة الاسم مشابهة تامة في اللفظ للموافقة في الحركات
والسكنات وفي المعنى في العموم والخصوص كما مر وفي الاستعمال لوقوعه صفة للنكرة في
مررت برجل يضرب وضارب من الفعل انواع الفعل يعني غير المضارع مفعول ما لم يسم فاعله
لقوله ولا يعرب اذا لم يتصل به اي وقت عدم اتصال نون التاكيد ونون جمع ظرف لمفهوم
ما يفهم من الكلام فاذا قال ولا يعرب غير المضارع فهم منه ان المضارع معرب واعرابه
مقيد بهذا القيد نون التاكيد لانه اذا اتصل به احدهما صار مبنيا اما نون التاكيد فلانه يؤكد
بدخولها شبه الامر الداخلة هي عليه في نحو اضربن لانه الاصل في لحوق نون التاكيد واما نون
الجمع فلانه بدخولها يشبه الماضي لانه الاصل في لحوق الضمائر المتحركة ولم يعتبر شبه يضربان
ويضربون بيضربا وضربوا الماضي في لحوق الضمائر الساكنة ليس باصل ونون جمع مؤنث
واعرابه المضارع رفع ونصب وجزم مكان ما امتنع عنه من الجر المختص بالاسم فالصحيح
مبتدا اي الفعل الذي آخره حرف صحيح احتراز عن يدعو ويرمي ويخشى ويرضى المجرد صفة
عن ضمير يضم نحو يضرب احتراز عن يضربان ويضربون وتضربان وتضربون وتضربين بارز
ظاهر صفة ضمير مرفوع صفة اخرى للتثنية نحو يضربان والجمع سواء كان جمع مذكر او مؤنث
نحو يضربون ويضربون وتضربين وتضربن والمخاطب المؤنث نحو تضربين تضربن
نحو يضرب بالضمة رفعا خبر المبتدا والفتحة نصبا نحو ان يضرب والسكون جزما نحو لم يضرب على
حسب العوامل مثل يضرب بلك ولن يضرب والمنفصل اي المضارع الذي اتصل به ذلك

ذوي بحضور ضمير
ونعوض نون
الا بعامل دخل
لاجتماع النون

به الجار والمجرور متعلق بالمتصل والضمير عائد الى اللام الموصول وكذلك المرفوع اى الضمير البارز
بالنون رفعا يضربان ويضربون وتضربين ويضربن لانها لما امتزجت بالضمير الساكن توسط
آخر الفعل فامتنع عن الاعراب لفظا كان او تقديرا والضمير اسم على حدة ولا يمكن ان يكون
محلا للاعراب لفظ غيره على انه اسم استحق الاعراب الاسم على الفاعلية فلا يمكن فيه اعتبار
الفعل لا لفظا ولا تقديرا فزيدت حرف بعده واعراب الفعل بذلك الحرف وذلك الحرف لا يمكن
ان يكون من حروف العلة لانها هي الاصل في الزيادة للزوم اجتماع حرفي العلة فاختير النون لشبهها
بها في امتداد الصوت فثبت في الرفع وسقطت في الجزم سقوط الحركة كذلك وجعل حذفها
فيها جزما كان حذف الحركة كذلك وحمل النصب على الجزم للمواخاة بينهما في الخفة والضعف
فجعل النصب ايضا بالحذف فان قيل الضمير اسم على حدة فكيف نفصل بين الفعل واعرابه
قيل اعتبر فيه في باب الفعل جزئية الحكمية اذ الفاعل كالجزء فاذا كان ضميرا متصلا كان
في كمال الامتزاج فاعتبر جزئيته فان قيل فلما اعتبر جزءا ولزم ان يجوز كونه محله لتقدير الاعراب
فلا يحتاج الى زيادة حرف قيل منع وجهين كالنجاسة فاعتبر في امتناع عليه للاعراب
كونه اسما على حدة وفي جواز الفصل به كونه جزءا وحذفها النون اما جزما فلان حذف الحرف
بمنزلة حذف الحركة واما نصبا فللحمل نحو لم يضربا ولم يضربوا ولم تضربا ولم تضربوا ولم تضربي و
لن يضربا ولن يضربوا ولن تضربا ولن تضربوا ولن تضربي والمعتل سواء اى المعتل الاخر بالواو
نحو يدعو او اليا للالصاق او السببية او الاستعانة والياء مبتدأ نحو يرمي بالضمة خبر في الرفع
تقديرا لثقل الضمة على الواو والياء ظرف اى في التقدير او حال اى حال كون الضمة مقدرة او تمييز
اى ملتبس بتقدير الضمة والفتح في النصب لفظا لاصالة الاعراب اللفظي وعدم المانع
لخفة الفتح لفظا والحذف في الجزم لئلا اجتماع السكون وتقدير السكون في الساكن يوجب
الاستواء بين [illegible] والتقدير في الفعل اذ اعراب الفعل ليس الا باعتبار الصوت ولا فرق
بين السكون [illegible] لفظا في الصورة وليس له معنى يعتبر له فرق بينهما في المعنى
نحو مررت بغلامي فجعل حذف حرف العلة التي هي اخت الحركة منزلة حذف الحركة وجعل حذف
الحرف سكونا يكون عند العامل جزما فان قيل فليجعل السكون اللفظي في الجزم اعرابا كما يجعل الف
مسلمان اعرابا دالا على الفاعلية قيل يمكن ثم اعتبار الاختلاف بين الاضافة الى العامل
وعدمها حيث يقبل المعنى بعدمها بخلاف اعراب الفعل حيث لا يمكن فيه ذلك لان سكونه
اللفظي صورة حاصلة قبل العامل وبعد دخول العامل لا يتحقق له معنى ولا يرد على الصورة
ثم

٩٥

ثم الا الاضافة الى العامل بلا تاثير فافترقا وظهور الاثر في التوابع متحقق في المثنى ايضا
فلا يظهر اثر الاضافة الى العامل في حق المتبوع والمعتل سواء اى المعتل الاخر نحو يرضى
ويخشى بالالف بالضمة خبر رفعا والفتح نصبا لان الالف حركة ما تقديرا جزما علامة
للجزم كاظهر لان الالف لا تقبل الحركة والحذف وبرفع والرافع وقوعه موقع الاسم وجز كاد
ايضا وانما موقع الاسم لان اصل الجزاء ان يكون اسما وان هجر هذا الاصل في كاد استعمل لا وقد
يستعمل الاصل المهجور في قوله فابت الى فهم وما كدت آيبا اعلم انه تجرد لان الفعل فرع للاسم
اذا تجرد عن العوامل اللفظية يكون مرفوعا فكذا الفرع عن الناصب كل ناصب والجازم كل
جازم واقع موقع الاسم او بالفعل فاذا ابتدأ بالفعل كان ذلك الفعل واقعا موقعا يصلح
للاسم مثل يقوم زيد وسنصب بان تشبيها بان الناصبة للاسم في المصدرية والصورة
ولن قال الفراء اصله لا فابدل الالف نونا وقال الخليل لا ان فقصر كما شيء وعلماء اى شيء وعلم
الا وقال سيبويه انه حرف برأسه لا اصل له اذ له معنى لمصدرية ما بعده ولا منع عن تقدم
معموله بخلاف ما في حيزان والخليل يقول له بعد ان تتغير الكلمة بالتركيب عن معناها معنى و
حكما اذ لو وضع مستانف هكذا قال الفراء حيث تغير له معنى بعد الا بدال الى افادة النفي
المؤكد واذن وهي من العوامل السماعية وقيل اذن الظرفية وكي ناصبان باضمار ان لا
بنفسهما وقيل اصله اذ ان مخفف وقيل اذا الظرفية فتنوله عوضا عن المضاف اليه
وان ملفوظات وبان مقدرة حال من المجرور لتعذر ان لفظا واختلاف كي معنى بعد حتى
لان الثلاثة الاول جوازم فيمتنع دخولها على الفعل الا كجعله مصدرا بتقدير ان المصدرية
ولا ضرورة بمعنى الجار فاخذ حكم الجواز او بمعنى الامكان في حكمها في لزوم المفرد بعدها والرابعة
والخامسة عاطفتان واقعتان بعد الانشاء وقد امتنع عطف الخبر على الانشاء فجعل مفردا
ليكون عطف المفرد على المفرد المفهوم بذكر الانشاء فيكون المعنى في زرني فاكرمك ليكن منك
زيارة فاكرام مني اياك وفي لا تاكل السمك وتشرب اللبن لا يكن منك اكل السمك وشرب
اللبن معه وكذا في سائر الامثلة ولام كي نحو سرت لادخلها ولام الجحود فهي اللام
الجائية الزائدة في خبر كان المنفي نحو ما كان الله ليعذبهم والفاء نحو زرني فاكرمك والواو
نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن واو بمعنى الى ان او الا ان نحو لالزمنك او تعطيني حقي
فان مبتدأ الفاء للتفسير اى مثال ان مثل خبر اريد ان تحسن الي مثال النصب بالفتحة
وان تصوموا مثال النصب بحذف النون والتي مسدد اى التي تقع بعد العلم غير المؤول
بالظن وان اوقد به بعض وقوع المصدرية ايضا نحو علمت ان يخرج زيد بالنصب

وكم مثلها فارقتها وهي تصفر

لان المتكلم في ابتداء التكلم في موضع الخبر يصلح ان يبتدئ كلامه بالاسم صح

بمعنى ظننت هي مبتداء المخففة خبر خلافا للفراء وابن الانباري اعلم ان بعد التخفيف نظائرت
في حفظها ولا تقع مجرورة الموضع فلا يقال عجبت من ان سيقوم ولا تقع الا بعد فعل التحقيق
كالعلم وما هو بمعناه من اليقين والتحقيق والانكشاف والظهور ولا تشكك ان سيقوم
وتجب فصلها عن الفعل اما بالسين نحو ان سيكون او سوف نحو قوله واعلم فعلم المرء ينفعه
ان سوف ياتي كل ما قدرا او قد نحو ليعلم ان قد ابلغوا او حرف نفي نحو علمت ان لا يقوم او
لم يقم لان المخففة بعد التخفيف شاكلت ان المصدرية وهو انسب بالعلم وابعد عن المصدرية
الدالة على التوقع فاذا وقعت المصدرية بعدها لم يبق الزمني اليها بل الى المخففة
فيلزم اللبس لا سيما في الموقوف والمقصور فمنعت واما الظن ففيها وجهان جعلها بعد
المصدرية بعد عن العلم وبناوي المخففة في الملائمة فيرجحها في صحة الوقوع فيجوز الوجهان
واما التي تثبت بعد العلم والظن وما بمعناهما نحو الرجاء والطمع والشك والوهم والاعجاب و
غيرها فمصدرية لا غير ونحو حسبوا ان لا تكون فتنة قرئ بالوجهين على الحسبان ظن غالب من
المثقلة لمناسبة العلم في معنى التحقيق لمنافاة بينها وبين العلم لانها للتوقع والعلم يستلزم
التحقيق التيقن واما التي للتخفيف فيقع بعد العلم وما يقرب منه من الظن ونحوه ويمتنع
وقوعها بعد الشك لمكان التنافي بين التحقيق والشك وفيه ان ذلك في المثقلة ايضا وقد
جاء تشكك انك ظان وكم ثبت انكر ذاهب وليت انك عائد والحق ان ان المشددة او المخففة لا تدل
على ثبوت الخبر وتحققه بل على التاكيد والمبالغة كما هو وليت ضمير اسمه ان الواقعة بعد العلم
هي خبر ليست اي المصدرية الناصبة التي تكون بصددها نحو علمت نحو قوله علم ان سيكون منكم
مرضى ان سيقوم وان لا يقوم والتي تقع بعد الظن والتي تقع بعد غيرها فمصدرية لا مخففة نحو
رجوت ان يفعل وحسبت انه لا يفعل ففيها الوجهان الجملة خبر المبتداء وان الناصبة فيقع الشرط لكونه
موصولة بفعل فاعل الظرف او مبتداء متقدم الخبر لان الظن باعتبار دلالته على غلبة الوقوع
يلائم ان المخففة الدالة على التحقيق وباعتبار عدم التيقن يلائم المصدرية فيصح وقوع
كليهما بعده فيجري فيها ان التي بعد الوجهان ولن مبتداء مثال لن مثل خبر لن تأبيد نفيا
موكدا للامر ابدا كما قال بعضهم والا لكان قوله فلن اكلم اليوم انسيا ولن ابرح الارض
خبر بعد ذلك لي اي تناقضا ومعناها مبتداء والجملة مستأنفة نفي المستقبل لا نفي الحال
وفي الطلاقة نظر واذن مبتداء وقوله مثل اذن تدخل الجنة خبر اي ومثال اذن مثل هذا
القول وقوله اذا لم يعتمد خبر مبتداء محذوف اي وهذا اذا لم يعتمد ما بعدها الى آخره والجملة
معترضة لبيان حكم اذن ويمكن ان يكون قوله واذا لم يعتمد خبر اذن بتقدير حذف مضاف

اى

اي عمل اذن او نصب اذن حاصل وقت عدم اعتماد ما بعدها على ما قبلها وكونه مستقبلا ويكون في
قوله مثل اذن تدخل الجنة خبر مبتداء محذوف اي ومثاله كذا لكن الوضع وجه تسميته حيث قال فان
مثل كذا ولن مثل كذا والظاهر ان يقول اذن مثل كذا اذا لم يعتمد واذا اعتمد ما بعدها على ما قبلها
لا ينتصب لانها لضعفها لا تقدر ان يعمل فيما اعتمد على ما قبلها فصار كانه سبقها كما والتعليل
بل وقيم توارد العاملين لا يتاتى في الخبر وجواب القسم على انه لا خبر فيه لامكان العمل باعتبار ان
ما موصولة او موصوفة بعدها صلة او صفة على ما موصولة او موصوفة قبلها اي اذا لم يكن
ما بعدها من تمام ما قبلها بخلاف ما اذا اعتمد بكونه خبرا نحو انا اذن اكرمك وقد نصبوه او جزاء
للشرط السابق نحو ان تاتني اذن اكرمك او جوابا للقسم السابق نحو والله اذن لا افعل
ولا تقع المضارع بعد اذن معتمدا على ما قبلها في غير هذه المواضع بالاستقراء وكان شرط آخر
لعمل اذن العمل بخلاف نحو اذن اظنك كاذبا مستقبلا لا حالا لانها انما عملت لمشابهة ان
في الاستقبال فاذا فات الشبه فات العمل مثل خبر اي ومثال اذن تدخل الجنة مثل مثال لا يحتمل
الا الاستقبال واذا وقعت اذن بعد الواو نحو قوله تعالى واذن لا يلبثون بالرفع وقرئ في غير السبعة
بالنصب ايضا والفاء فالوجهان مبتداء محذوف الخبر والجملة جزاء الشرط نحو قوله تعالى في جواب
من قال انا آتيك فاذن اكرمك بالنصب بناء على ضعف الاعتماد بالعطف لاستقلال المعطوف
والرفع باعتبار الاعتماد بالعطف وان ضعف وكي مبتداء اي مثال كي مثل خبر اسلمت كي
ادخل الجنة فان قلت ما الفرق بين قولك اسلمت دخولا في الجنة وبين قولك اسلمت كي
ادخل الجنة قلت يكون ما قبل كي سببا لما بعدها وعلى عكس ذلك في المفعول له ومعناها مبتداء
الجملة مستأنفة السببية خبر سببية ما قبلها لما بعدها كسببية الاسلام لدخول الجنة في
المثال المذكور وحتى مبتداء اذا كانت خبر مبتداء محذوف وهذا اذا كان كذا والجملة معترضة
بين المبتداء والخبر او خبر حتى بتقدير مضاف اي وحكم حتى حاصل وقت كون ما بعدها كذا مستقبلا
سواء كان مستقبلا بالنظر الى زمان المتكلم او لا احتراز عما اذا كان حالا نحو مرض حتى لا مرضى
يرجونه بالنظر الى ما قبله فقط حتى للغرض والسببية خبر مبتداء محذوف والجملة معترضة بمعنى
كي وهو يعني كي اداة للغاية وفي جعل حتى بمعنى الى ان تسامح لان ان مقدرة لا داخلة
في معناها مثل خبر لقوله حتى او خبر مبتداء محذوف اسلمت حتى ادخل الجنة دخول الجنة
مستقبل بالنظر الى الكلام وبالنظر الى زمان التكلم ايضا وكنت سرت حتى ادخل البلد

دخول البلاء مستقبل بالنظر الى ما قبله وبالنظر الى زمان التكلم يحتمل ان يكون ماضيا او مستقبلا واسير
حتى الان تغيب الشمس شارح يعني الى ان فان شرط نتيجة التفسير اذا كان مستقبلا الفاء للتعليل
فيكون هذا دليلا على التقييد المذكور اردت الحال زمان الحال تحقيقا محققة اى زمان التكلم او
حكاية محكية زمان التكلم بان كانت محكية حالا ماضيا بحيث كان تكلمك في تلك الحال موجودة
او تجعل تلك الحال موجودة عند تكلمك كانت جزاء شرط حتى حرف ابتداء حرف حتى كانت ابتداء
كما اذا وقع بعدها شرطية مستانفة نحو حتى اذا جاء امرنا الاية وما بعدها كلام مستانف له
تعلق من حيث الاعراب بما قبلها ولا نعني بذلك ان يقدر بعدها مبتدأ حيث لا يطرد في نحو و
زلزلوا حتى يقول الرسول فيرفع المضارع لعدم الناصب والجازم ويجب حتى السببية
اى كون ما قبلها سببا لما بعدها ليفيد الربط معنى فان فات لفظا ليحصل الاتصال المعنوي
وان فات الاتصال اللفظي مثل فلان مرض حتى لا يرجونه ومن ثم متعلق امتنع امتنع
الرفع فاعل بان حالة في صيرورته بحيث لا يرجون الآن حيوته والمرض سبب لذلك فرفع الفاعل
بحيث لم يسقط التنوين اى ولاجل الشرط عند ارادة الحال حرف ابتداء لا جارة امتنع الرفع
في كان سيرى حتى ادخلها حيث يكون كان تامة بلا خبر او كان ظرف مكان سيرى اسم كان حتى الجار و
المجرور خبر كان ادخلها في الناقصة ظرف زمان اى في وقت تحقق الناقصة بحذف مضاف
واسرت حتى ندخلها اى كى ندخلها او الى ان ندخلها لانه لو رفع كان الدخول حالا مقطوعا على السير
مستفهم عنه مشكوك فيه ومن المحال ان يكون المسبب مقطوعا به مع الشك في السبب وهذا
تركيب جاز الرفع في التامة بحذف مضاف اى في وقت تحقق التامة حيث يحتاج الى
الخبر فلا يصح كون حتى ابتدائية وكون ما بعدها مستانفا كان تامة سيرى حتى الان ادخلها بالرفع
وايهم الرجال اى وجاز ايهم او وكذا ايهم سار الى آخره بحذف الفعل او بحذف الخبر وليس بعطف
على قوله كان سيرى حتى ادخلها لعدم صلاح نفيه بقوله في التامة كالمعطوف عليه سار حتى
الان يدخلها لان الدخول بسبب السير وكلاهما مقطوعان وانما الشك في الفاعل ولام كى
ونظير لام كى قال المص معناها معنى كى فلذلك سميت لام كى ثم هى جارة نحو فلذلك اضمر بعدها
ان فان قيل اللام في نحو امرت لان اعبد وانما يريد الله ليذهب عنكم الرجس اهل البيت وما
يريد الله ليجعل عليكم من حرج ولكن يريد ليطهركم ويريد الله ليبين لكم زائدة اضمر بعد
ان كذا في الشرح وصرح بذلك في الكشاف ايضا ولم يذكرها المص في الحروف التي يضمر بعدها ان

قبل

قبل يمكن ان هذه اللام لام كى ويكون المعنى امرت بالعمل له مع العمل ويريد الله ذكر اى
اقامة الصلوة وايتاء الزكوة او طاعة الله ورسوله ليذهب عنكم الرجس اهل البيت
وما يريد الوضوء والغسل ليجعل عليكم من حرج ولكن يريدهما ليطهركم ويريد الله ذكر اى
ذكر ما ذكر ليبين لكم ويهديكم فلعل المص اختار هذا والاولى ان يقال انها ملحقة بلام كى في
كونها داخلة على المراد والغرض فاكتفى بلام كى عنها وصاحب المفصل ذكر اللام مطلقة
بحيث يتناول لام كى ولام الجحود ولام الزائدة وهو الصواب مثل اسلمت لادخل الجنة
وكانت هذه اللام في الاصل هي التي في نحو قولهم انت لهذه الخطة اى مناسب لها لائق بها
وفيه انها لو كانت كذلك لما اختصت بخبر كان المنفي ولام الجحود مبتدأ اى ومثال لام
الجحود الجحود الانكار سميت بذلك لاستعمالها في مقام الانكار لام تاكيد من حيث الاستعمال
خبر مبتدأ محذوف اى وهى لام التاكيد والجملة معترضة او خبر قوله لام الجحود وعلى هذا قوله
مثل وما كان خبر مبتدأ محذوف بعد النفي مزيد في خبر كان لفظا كما في المتن او معنى لم يكن هم
ليفعل لكان متعلق النفي مثل خبر لام الجحود او خبر مبتدأ محذوف وما كان الله ليعذبهم
فان قيل صار الفعل بمعنى المصدر بان المقدرة فكيف يصح الحمل قيل على حذف مضاف من
الاسم وما كان صفة الله يعذبهم او من الخبر اى وما كان الله ذا تعذيبهم او على تاويل المصدر
المصدر باسم الفاعل اى وما كان الله معذبهم او يقال جاز الحمل بصورة الفعل كذا في بعض
الشروح وفيه نظر والفاء مبتدأ شرطية مقتبس بشرطين احدهما الشرطي مبتدأ السببية
خبر والجملة صفة شرطى او مستانفة لان العدول عن الرفع الى النصب للتنصيص على السببية
حيث يدل تغيير اللفظ على تغيير المعنى فاذا لم يقصد السببية لا يحتاج الى الدلالة عليها
والثاني مبتدأ اى وثاني الشرطين ان يكون خبر قبلها احد الاشياء الستة امر نحو زرني فاكرمك
ليستقيم بتقدم الاشياء على تقديم كون ما بعدها جملة معطوفة على الجملة السابقة
ونحو قوله سانزل منزلى لبني تميم والحق بالحجاز فاستريحا بدون تقدم احد الاشياء
الستة محمولة على الضرورة الشعر او نهى نحو لا تشتم فاضربك واستفهام نحو هل عندكم
ماء فاشربه او نفى نحو ما تاتينا فتحدثنا او تمنى نحو ليت لى مالا فانفقه او عرض بسكون الراء
نحو الا تنزل فتصيب خيرا والواو مبتدأ التي يضمر بعدها ان بشرطين خبر ملتبس بشرطين
ترك ذكر التحضيض نحو لولا انزل عليه ملك فيكون معه نذيرا ولولا ارسلت الينا رسولا
فنتبع آياتك والترجي نحو لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع بالنصب على قراءة

خصص ولعله يزكى او يذكر فتنفعه الذكرى على قراءة النصب والرفع ونحو اللهم اغفر لي فافوز
الابواحدفى بزنبى فالمثالات الاول مندرج فى النفى معنى والثانى اريد به التمنى وان كان
على صيغة الترجى والثالث مندرج فى الامر والنهى لكونه على لفظها غالبا فان قيل العرض
على لفظ الاستفهام مولوله فماله ذكر على حدة قيل العرض معناه عرض الحاجة كذا افادنى
الاستاذ العلامة زائر الحرمين الشريفين عماد الحق والدين وقت قراءتى كتاب المفصل
وهذا المعنى مقصود بنفسه ومن شانه ان يتاتى لكل كلام خبرا او انشاء لكنه شاع فيه لفظ
الاستفهام ولم يستعمل الا مولا منه كذا فى المفتاح فاعتبر قسما على حدة باعتبار المعنى وان
كان مندرجا فى الاستفهام لفظا اذ اعتبار اتفاقية غير متعلق باختصاص معنوى بخلاف
التحضيض لاستلزامه نفى الفعل فيندرج فى النفى والدعاء طلب فيندرج فى صيغة الطلب
من الامر والنهى الجمعية خبر مبتدا محذوف اى اصلها الجمعية وان يكونا ما قبلها مثل
ذلك اى مثل اصل الاشياء الستة وفيه اى مثل الواقع قبل الفاء فى كونه اصل الاشياء الستة
المذكورة كلمة مثل متجمعة اى يكون ما قبلها ذلك اى الاشياء الستة المذكورة فانهم لما قصدوا
فيها معنى الجمعية نصبوا المضارع بعدها ليدل بتغير اللفظ على تغير المعنى واشترطوا تقدم الاشياء
الستة ليتقوى بتقدم الاشياء من عطف الجملة على الجملة السابقة كما فى الفاء امر او نهى او جحد
استفهام او نفى او تمنى او عرض نحو زرنى وازورك اى ليجتمع الزيارتان ولا تاكل السمك
وتشرب اللبن اى لا تجمع بينهما ولا تاتينى وتحدثنى اى لا تجمع بين الاتيان والحديث
وليتك تاتينى وتحدثنى اى وليتك تجمع بينهما والا تنزل بنا وتصيب خيرا اى الا تجمع بينهما
واو مبتدا او بشرط ملتبس بشرط الاضافة بمعنى اللام اضافة معنى الى ان نحو لالزمنك او
تعطينى حقى وواو حال ان فى معنى او شاع لانها مقدرة بعدها لا داخلة فى معناها او
الا ان والعاطفة اى العاطفة من الحروف المذكورة اى حتى والفاء ثم الواو واو فتقدر
بعدها ان اذا كان المعطوف عليه اسما فيكون تفصيله لحكم ما ذكر له بيانا لعتيم الحكم
يذكر قبل وحكم العاطفة فى باب اضمار ان بعدها حاصل وقت كون المعطوف عليه اسما
فان قيل ان اريد العاطفة على الاطلاق كان ذكرا فى التفصيل لما لم يذكر فى الاجمال
السابق وان اريد العاطفة من الحروف المذكورة لم يتناول ثم فى الحروف نحو اعجبنى ان
لم يشتم فكان التنصيص فى الرواية الا على عدم الحكم فى غير ما ذكر وليس كذلك كما
عرفت قيل اذا كان خبر متعلق بالحروف الاربع المذكورة حتى والفاء والواو واو

فلا يرد

٩٨

فاعله

فلا يرد ما قيل انه لم يذكر العاطفة فى التعداد فكيف ذكرها فى البيان المعطوف عليه مفعول ما لم يسم
المعطوف اسما خبر كان نحو قوله ساطلب بعد الدار عنكم لتقربوا وتسكب عيناى الدموع
لتجمدا انتصب تسكب بعد الواو العاطفة لصحة عطفه على الاسم وهو بعد الدار ويجوز
اظهار فاعل يجوز ههنا ان مع لام كى وما لحق بها من اللام الزائدة فى اردت لان يقوم بخلاف حتى
لانها بمعنى كى وهى لا يدخل الاسم الصريح ويحمل عليها ما هو بمعنى الى وكذا لام الجحود لا يدخل
على الاسم لاختصاصها بخبر كان المنفى اذا كان والفاء والواو واللام فلانها لما اقتضت نصب والواو
للمنصوب على معنى التبيين والجمعية والانهاء صارت كعوامل النصب فلم يظهر الناصب
بعدها والعاطفة وبعد الفاء العاطفة نحو اعجبنى قيامك وان تخرج ويجب تحريك ان
اجتماع الا ... مع لا فى اللام نحو لئلا يعلم اهل الكتاب جئتك لان تكرمنى لانها تدخل على
الاسماء الصريحة فى نحو جئتك للاكرام واعجبنى ضرب زيد وغضبه وردفكم فيجب ان يفصل
الفعل مع ان وينجزم المضارع وانما ينجزم بلم ولما لاختصاصها بالفعل وقد ذكر فى بلم ولما
المفتاح فى قسم النحو انهما لما لزم سببا لوضعها على صيغته اثر فيه وغير غالبا بشهادة
الاستقراء وتعيين الجزم لكون الاثر عدما وفق المؤثر فى الاختصاص وانما لم يعمل حرف التعريف
وحرف الاستفهام لجريانهما مجرى بعض الاجزاء لشدة الامتزاج فكانها غير خارجة عن حقيقته
ولام الامر وانما ينجزم باللام ولا فى النهى لانها يشبهان الشرطية فى نقل المضارع واخراجه
عن اصله حيث ينقل المضارع من الحال الى الاستقبال ويخرجه من القطع الى الشك وينقله لام
الامر ولا فى النهى من الحال الى الاستقبال ويخرجه من الخبر الى الانشاء ولا فى النهى وكلم المجازاة
اى كلمات الشرط لجمع كلم او جمعه كما عرفت اى الكلمة الدالة على كون الجملة الثانية جزاء
للجملة الاولى ومسببا له وهى ان نحو ان تكرمنى اكرمك ومهما نحو مهما تاتنى آتك واذما كاذ
نحو اذما تاتنى آتك وحيثما آتك نحو حيثما تجلس اجلس واين كحيث نحو اين تذهب
اذهب ومتى كذلك نحو متى تخرج اخرج وما نحو ما تصنع اصنع ومن نحو من
ياتنى اكرمه واى نحو اياما تدعوا فله الاسماء الحسنى وانى نحو انى ... نحو
انى تذهب اذهب وانما الجزم مع كيفما واذا فشاذ خبر مبتدا محذوف اى فهو شاذ
اى لم يجئ فى كلامهم على وجه الاطراد وبان ستعرف من بعد وينجزم بان مقدرة كالعلم مبتدا
الفاء للتفسير لتعليله خبر المضارع اضافة المصدر الى المفعول نحو لم يضرب ماضيا منفيا
... للقلب وتغيير المضارع اضافة المصدر الى المفعول ولما مبتدا امثلها خبره مثل لم فى

قلب المضارع ماضيا ونفيه وفيها معنى التوقع اي تتوقع بها فعل مترقب متوقع اي منتظر في الاستقبال وتختص
لما دون لم بالاستغراق اي باستمرار النفي من وقت الانتفاء الى حال التكلم نحو لما يركب الامير وجواز
عطف على الاستغراق اي ويجوز حذف الفعل نحو قاربت المدينة ولما اي ولما ادخلها ولام الامر مبتدا
اللام خبر المطلوب صفة سببية للام بها باللام بواسطتها الباء للاستعانة الجار والمجرور متعلق
بالمطلوب الفعل مفعول ما لم يسم فاعله ولا مبتداء اي لا يطلب بها ترك الفعل النهي مضاف اليه
المطلوب بها بلا الجار والمجرور متعلق بالفاء الترك مفعول ما لم يسم فاعله الجملة وكلم مبتداء
المجازاة اي كلمات الشرط والجزاء تدخل ضمير العائد الى كلم المجازاة فاعله والجملة خبر المبتداء
على الفعلين مفعول تدخل لسببية الفعل الاول اي لكون الفعل الاول سببا وقيل الملازمة بينهما فلا
يرد ما بكم من نعمة فمن الله ونحوه ومسببية الفعل الثاني اي كون الفعل الثاني مسببا ويسميان اي يسمى الفعلان
بعد كلم المجازاة شرطا وجزاء اي يسمى الاول شرطا والثاني جزاء وفيه لف ونشر من حيث انه شروط
لتحقق الثاني من حيث انه يبنى على الاول بانتفاء الجزاء يعلم الفعل والجملة عطف على تدخل والضمير
العائد الى المبتداء محذوف اي يسميان عنده شرطا وجزاء او معترضة لبيان الاصطلاح
ما يكون الفعلان اي الشرط والجزاء ضمير المثنى اسم مضارعين خبر كانا او كان الاول مضارعا
عطف على الضمير المرفوع المتصل وهو ضمير كانا بلا تاكيد لمكان الفصل خبر هذا محذوف اي الاول
مضارعا نحو قوله اني وقد ابها لغريب نحو ان تزرني زدتك وهو اضعف الوجوه في الشرطية لانه
في الصورة سببية المستقبل للماضي على ان تاثير الحرف في جعل البعيد بمعنى المستقبل مع عدم
التاثير في القريب بعيد كذا في الشرح وفيه نظر فالجزم نحو جزم المضارع اي فالجزم متعين لحصول
الجازم وهو ان او ما تضمنها مع صلاح المحل للانجزام لكونه معربا ولو كان الثاني مضارعا والاول
فالوجهان مبتداء محذوف الخبر والجملة جزاء الشرط فالوجهان جائزان او وفيه الوجهان نحو ان اتاني
زيد آته او اتيه الجزم لتعلقه بالجازم وهو اداة الشرط والرفع لضعف التعلق لحيلولة الماضي
والفعل لغير المعمول واذا كان الجزاء ماضيا بغير صفة ماضيا قد لفظا لفصل الماضي نحو ان خرجت خرجت
او معنى نحو ان خرجت لم اخرج لم يجز اي جزاء الشرط الفاء ونحوها من الحروف الموجبة للفاء نحو ما وله
ولو اريد الماضي المثبت لا يتغير معنى الزيادة لكنه ينافيه قوله او معنى لان ذلك في المضارع مع
لم وذلك بمعنى الماضي المنفي اللهم الا ان يقال لم اخرج بمعنى انتفى خروجي فيكون بمعنى الماضي المثبت نحو
اعلم ان الشرط لا يكون الا فعلا غير متصرف بالسين او سوف ولن وقد وغير مصدر بلا اذا كان
ماضيا ولا يكون جملة طلبية وانشائية بخلاف الجزاء حيث يصح فيه كل ذلك وان كان الجزاء مضارعا



سا

مثبتا نحو ان لم يكن منكم يغلبوا الفين ومن عاد فينتقم الله منه فعل يكون مثبتا او منفيا بلا احتراز
عما اذا كان منفيا بلم فانه مندرج فيما سبق لكونه ماضيا معنى او بلن حيث يجب فيه الفاء
لعدم تاثير اداة الشرط فيه معنى وفي اطلاقه نظر حيث يمتنع فيه ترك الفاء في المضارع المثبت
مصدرا بالسين او سوف والجواب ان ذلك الامتناع بالمانع والموانع مستثناة عن القواعد
وان لم يستثن وفيه نظر او منفيا بلا فالوجهان الاتيان بالفاء وتركها لان اداة الشرط لم تؤثر
في تغيير معناه كما تؤثر في الماضي فيؤتى بالفاء وتركها نظرا الى ان اداة الشرط واثرت في تغيير المعنى حيث
حصلت بمعنى الاستقبال فترك الفاء لوجود التاثير من وجه وان لم يكن قويا وقوله لم يفعل
الحسنات الله يشكرها محمول على ضرورة الشعر وروى المبرد من يفعل الخير فالرحمن يشكره وقوله نحو
قوله تعالى عصوا ثم يغفرون واذا اصابهم البغي هم ينتصرون فاذا فيه ظرفية له شرطية والا اي وان
لم يكن كذلك اي وان لم يكن ماضيا بغير قد ونحوها من الحروف المطابقة لفظا ومعنى فيتعين
الفاء ولا مضارعا مثبتا بغير السين او سوف او منفيا بلا كان ماضيا مع قد او ما ولا
او مضارعا مثبتا مع السين او سوف ومنفيا بلن او جملة اسمية او امرا او نهيا او دعاء
فالفاء واجبة لان الاداة لم تؤثر فيه معنى حيث لم تجعله بمعنى الاستقبال ولا لفظا حيث لم تجزمه
فلزمت الفاء للدلالة على التعلق بينهما فالفاء واجبة ويجيء اذا التي للمفاجاة مع الجملة
نحو قوله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون لان اذا تدل على المفاجاة
وهو يبنى على حدوث امر بعد امر على التعاقب فيناسب الجزاء ولهذا قارنت الفاء غالبا نحو خرجت
فاذا السبع الا انه الاسمية الواقعة جزاء موضع الفاء في محل الفاء والفاء اكثر لكون اذا للمفاجاة للتعقيب
وان مقدرة بعد الامر نحو زرني اكرمك لان المعنى ان تزرني اكرمك والنهي فيما اذا كان
السبب له ترك الفعل نحو لا تشر يكن خيرا لك بخلاف نحو لا تدن من الاسد ياكلك فانه لا يجوز
لان يتسبب الاكل الدنو لا ترك الدنو والنفي لا يدل على الاثبات وجوزه الكسائي
ولا تشتم يكن خيرا لك لان المعنى ان لم تشتم يكن خيرا لك ولا يجوز لا تشتم اشتمك
لعدم استقامة المعنى على تقدير النفي والاستفهام نحو هل عندكم ماء اشربه لان المعنى
ان لم يكن عندكم ماء اشربه والتمني نحو ليت لي مالا انفقه لان المعنى ان لم يكن لي مال انفقه
والعرض نحو الا تنزل بنا تصب خيرا لان المعنى ان تنزل بنا تصب خيرا اذا قصد السببية
فيها اي بمعنى الشرط اي كون ذلك الامر واخواته سببا للمضموم هذا الفعل مثل اسلم تدخل الجنة
جواب الامر بغير الفاء اي ان تسلم تدخل الجنة وامتنع لا تكفر تدخل النار لان ترك الكفر

الرفالوجهان جائزان اوفيه الوجهان

الرفالوجهان ط

ليس بسبب لدخول النار وانما سببه الكفر والنفي لا يدل على الاثبات لانه ان قدر الشرط على وفق اللفظ
منفيا فسد المعنى وان قدر مثبتا كان تقدير الشيء لا يدل عليه اللفظ لان النفي لا يدل على الاثبات
خلافا للكسائي فانه اجاز بتقدير الاثبات في الشرط بعد النفي بقرينة ترتب المسبب وليس ببعيد
ولو سامحنا نقل لقول لا دليل الا امتناع التقدير تقدير الكلام ان لا تكفر تقدير المنفي على وفق
لفظ النفي ولا خفاء في فساد المعنى على ذلك لان عدم الكفر ليس سبب لدخول النار مثال مبتداء الامر
صيغة خبر يطلب صفة نسبية للصيغة بها متعلق بطلب احتراز عما يطلب بها مجهول بتلك
الصيغة الباء للاستعانة الفعل مفعول ما لم يسم فاعله صحيح من الفاعل متعلق بطلب احتراز
عما يطلب بها قبول مفعول ما لم يسم فاعله فيخرج لتضرب انت على صيغة المجهول المخاطب بحذف
حرف المضارعة من المضارع المخاطب بحذف حرف المضارعة وفي بعض الشروح هو احتراز عن صيغة
وهو احتراز عن امر الغائب والمتكلم لدخولها في صيغة المضارع لبقاء حرف المضارعة ولدخولها جازم
كلم يضرب وحكم آخره كحكم بناء الامر كحكم المجزوم مثل آخر المجزوم في اسكان الصحيح وسقوط
نون الاعراب وحذف اواخر العلة اي وهو موقوف اي مبني على السكون عند البصريين وحكمه حكم
المجزوم وعند الكوفية هو معرب مجزوم حقيقة فان شرط كان بعده حرف كان بعد الحرف
ساكن اسم ولتوجاز عطف على الشرط بربا على بنى اربعة احتراز عن نحو اكرم زدت جزاء جمع
مفعول زدت وصل مضمومة صفة همزة وصل ان كان بعده بعد الحرف ضمة اسم كان للموافقة
مكسورة صفة اخرى فيما سواه في لفظ سوى ما كان فيه بعد الحرف ضمة سواء كان بعده كسرة
او فتحة ففي الكسرة للموافقة وفي الفتحة بالحمل على الكسرة بعد امتناع الموافقة للبس بصيغة المتكلم
وقفا مثل اقتل مثال ما كان فيه بعد الحرف ضمة اضرب مثال ما كان بعد الحرف كسرة اعلم مثال ما كان
بعد الحرف فتحة ذكر النظائر على وجه اللف والنشر وان شرط كان الفعل رباعيا ذا اربعة
احرف نحو يكرم لمفتوحة خبر مبتداء محذوف والجملة جزاء الشرط وهمزة الامر منه مفتوحة
مقطوعة لانها هي همزة باب الافعال وهي همزة قطع فعل نفسه آخر للفعل المعروف والمجهول
ما اي الفعل الذي لم يسم فاعله واضافة الفعل اليه بيانية من باب اضافة العام الى الخاص لم
يسم بصيغة مثال ما لم يسم فاعله فاعله اي فعل المفعول الذي لم يذكر فاعله والاضافة بادنى ملابسة
هو ضمير فصل ان كان ما موصولة او مبتداء مضمر لا فصل ان كان ما موصوفة لنكارتها ويدخل
عليه نحو ضربني وضربت زيدا على قول الكسائي نحو اسمع بهم وابصر عند من جعل المجرور فاعلا
وقد حذف من ابهم اللهم الا ان يراد ما حذف فاعله مغيرا صيغته ما نعل خبر وهو فصل او مبتداء

واجم